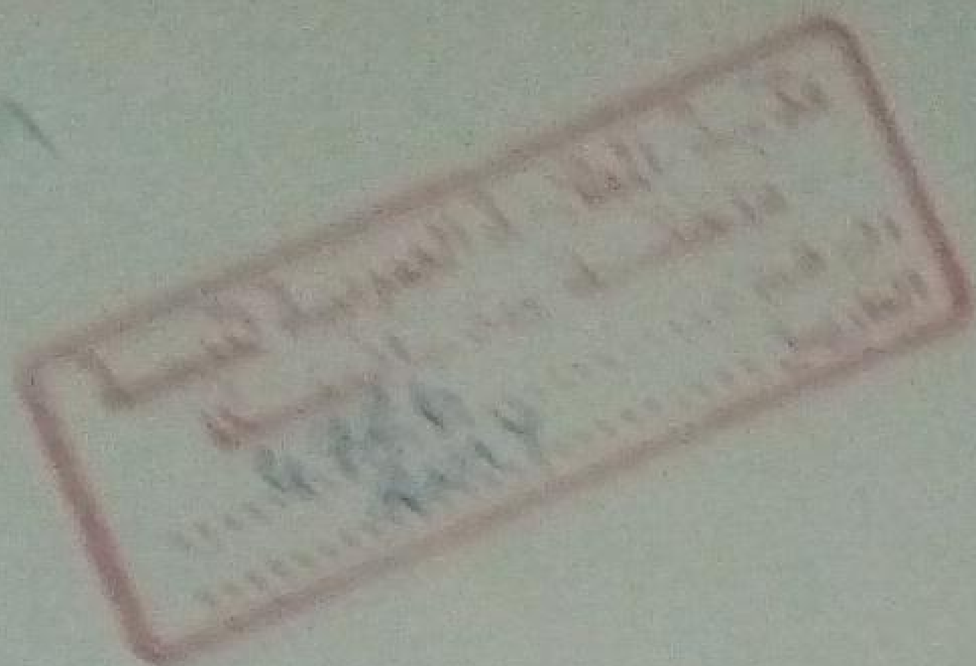
سلسلة التّضامن العربي مع الثّورة الجزائريّة

تُونس
والثّورة التّحريريّة الجزائريّة

د. عبد الله مقلاتي د. صالح بليش

وزارة الثقافة







سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية

الجزء الثاني

تونس والثورة التحريرية الجزائرية

د/ مقلاتي عبد الله   د/ لميش صالح

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى الشهداء الخالدين الذين أهدوا لنا جزائر العزة و الكرامة

إلى كل من تعاطف مع القضية الجزائرية

إلى الشعب التونسي الشقيق

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الكتاب

مُقدِّمة

إن موضوع العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954-1962" يعد من الموضوعات الشائكة والمهمة في تاريخ القطرين الشقيقين المعاصر، وذلك بحكم تأثير الثورة الجزائرية العميق على السياسة التونسية وانعكاساتها الكبرى على العلاقات الثنائية، وقد تعرضت هذه العلاقات لكثير من التطورات وأحاطها السياسيون والمؤرخون بكثير من الإشكاليات.

لقد أدى اندلاع الثورة الجزائرية في ظل تطور المشكلة التونسية إلى إعادة الاعتبار لمشروع وحدة كفاح المغرب العربي، ذلك المشروع الثوري الشمولي الذي كان مخيفا الى درجة كبيرة تجاوزته فرنسا بسياسة جديدة اقتضت منح تونس والمغرب استقلاليهما وتأكيد الاحتفاظ بالجزائر فرنسية، وعلى الرغم من استقلال تونس فإن تطور الثورة الجزائرية بصورة غير متوقعة وصمودها في وجه السياسة الفرنسية أدى إلى خلق امتدادات متشعبة لها في تونس حيث قواعد الثورة الاستراتيجية، وأصبحت لها انعكاسات كبرى على أوضاع تونس الداخلية والخارجية ولا سيما في علاقتها مع فرنسا، الأمر الذي جعلها تعايش الثورة

الجزائرية وتؤكد اهتمامها التضامني بالقضية الجزائرية ويشكل أوضح للسلطات الفرنسية انه لا يمكن الحفاظ على الجزائر مستعمرة اذا لم توضع حدودا لموقف تونس الداعم للثوار الجزائريين.

وقد واجهت تونس منذ عام 1958 مخاطر وتحديات كبرى، فالقوات الفرنسية رفضت الجلاء عن تونس وواصلت اعتداءاتها على المناطق الحدودية والحكومة التونسية تسلط ضغوطا مختلفة على الحكومة التونسية، وعلى الرغم من استمرار الدعم الشعبي للثورة الجزائرية إلا أن المواقف الرسمية بدأت تتأثر بالسياسة الفرنسية التقسيمية وتظهر طموحاتها القطرية على حساب مبادئ التضامن المشتركة، وقد نجحت السياسة الديغولية في ضرب التحالف الجزائري - التونسي بالتسبب في كثير من الأزمات، ولكن سياسة جبهة التحرير الوطني استطاعت التأقلم مع المخططات الديغولية والحفاظ على علاقاتها التونسية خدمة لمبادئها ومصالحها العريضة في تونس.

وقد كان مظهر التضامن مع الثورة الجزائرية يخفي الكثير من الاختلافات السياسية والإيديولوجية والمطامح القطرية التي تجلت خلال مرحلة المفاوضات في مواقف ومظاهر مختلفة، ودخلت العلاقات في مرحلة التوتر والترقب وانتهت عشية استقلال الجزائر إلى التصادم، وهو ما جعل المتتبعين للشأن

المغاربي يتساءلون عن حقيقة التضامن التونسي الذي تكرس مع الثورة الجزائرية، ومآل الآمال المغاربية التي فجرتها هذه الثورة.

وقد اجتمعت عدة أسباب دفعتني للبحث في هذا الموضوع منها:

- أهمية الموضوع في كشف جانب مهم من ارتباطات الثورة الجزائرية - المغاربية.

- ندرة الأقلام الجادة التي تناولت هذا الجانب الغامض من تاريخ العلاقات المغاربية. - جدلية الأسئلة التي يطرحها موضوع العلاقات الجزائرية- المغاربية باعتبار أن الثورة الجزائرية أبانت عن مظاهر التضامن والمؤازرة المغاربية، وكرست بوضوح الخلافات والاختلافات السياسية والمطامح المغاربية، وقد التبس الموضوع بكثير من الشبه والطروحات المغلوطة حول مسار وطبيعة علاقات جبهة التحرير الوطني بأقطار المغرب العربي.

ومحور إشكالية البحث يدور حول سؤال رئيسي وهو: كيف وجهت الثورة الجزائرية علاقاتها السياسية مع تونس، وما هي الأطر والأهداف التي تحكمت في مسيرة العلاقات الحافلة عبر مراحلها المختلفة بكثير من التطورات والمواقف وما هي الملامح والخصائص التي تميزت بها هذه العلاقات؟.

وقد اعتمدنا في بحثنا جملة من المصادر والمراجع منها وثائق الثورة الجزائرية بالأرشيف الوطني الجزائري، وأرشيف الجيش البري الفرنسي وخطب ورسائل ومذكرات القادة السياسيين، وشهادات الفاعلين الذين اطلعوا على خبايا الموضوع. وبعض الدراسات الحديثة.

وقسمنا بحثنا الى ستة فصول، تناول الفصل الأول علاقة الثورة الجزائرية بحركة المقاومة التونسية، والفصل الثاني ظروف ودوافع تكريس العلاقة مع النظام التونسي، وخصص الفصل الثالث لموقف تونس من مطالب دعم الثورة الجزائرية. والفصل الرابع لتطور العلاقات وانعكاساتها على نشاط الثورة إلى غاية عام 1958. اما الفصل الخامس فعالج تأزم العلاقات الجزائرية التونسية في المرحلة 1958 ـ 1960 واستعرض الفصل السادس المطامح القطرية لتونس وتطور العلاقات مع الثورة الجزائرية في مرحلة المفاوضات.

وأخيرا نتمنى أن تسهم هذه الدراسة في الإجابة عن إشكاليات الموضوع المتعددة وأن تكون لبنة في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية الحافل بالانجازات.

الفصل التمهيدي

في جذور العلاقات الجزائرية التونسية

يعد موضوع العلاقات الجزائرية التونسية من الموضوعات المهمة والشائكة، فقد جمعت بين البلدين الشقيقين أواصر الصداقة وعمق الصلات الحضارية في التاريخ القديم والإسلامي، وفي العصر الحديث تدعمت العلاقات بشكل واضح وسجل تعاون بين الشعبين الشقيقين لمواجهة المخاطر الخارجية والداخلية، ويتجلى هذا بوضوح من خلال حملة التضامن لمواجهة الحملات الصليبية، وتعاون التونسيين مع حركات المقاومة الجزائرية التي تصدت للاحتلال الفرنسي، واستقرار كثير من العائلات الجزائرية في تونس ومساهمتها في الحركة الوطنية التونسية، وسوف تضل جهود عبد العزيز الثعالبي وحسن قلاتي واحمد توفيق المدني...الخ شاهدة على عمق صلات التضامن والتودد، وقد أدى الاحتلال الفرنسي لتونس إلى الإحساس أكثر بالمصير المشترك الذي يجمع القطرين الشقيقين، وعليه سجلنا تنسيقا وتوافقا على وحدة المعركة في المغرب العربي حتم على الجزائريين الانخراط في حركة المقاومة التونسية عام 1952 وأملى على التونسيين تقديم تضامنهم اللامحدود مع ثورة التحرير الجزائرية([1])، وفي كتابنا هذا نحاول تقديم صورة متكاملة عن موقف تونس حكومة وشعبا من الثورة الجزائرية ونتعرف على

---

[1] انظر محمد صالح الجابري: النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900ـ 1962، الدار العربية للكتاب و الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 33 وما بعدها.

طبيعة العلاقات التي جمعت بين السلطات التونسية وجبهة التحرير الوطني:

لقد كانت فكرة التعاون والوحدة قديمة ومتاصلة، اذ أنضجت النخب السياسية فكرة وحدة الكفاح في المغرب العربي مع بداية تبلور الحركات الوطنية المغاربية في أوائل القرن العشرين، وتجمع كثير من المصادر أن رموز النخبة التونسية كانوا وراء الدعوة لوحدة المغرب العربي وخاصة منهم الإخوة باش حبه، إذ أيد علي باش حبه فكرة الجامعة الإسلامية وتعاون مع الخلافة العثمانية في اسطنبول لتخليص المغرب العربي من الاستعمار، وكان "..أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح، وقد مد يده للمقاومين الجزائريين وأسس أخوه في برلين لجنة تسمى اللجنة التونسية _ الجزائرية، وفي الوقت نفسه اتصل برجال الحركة في مراكش"، وأدى انهزام الدولة العثمانية وحصول كثير من التغيرات السياسية المحلية والدولية إلى تجذر نضال النخب السياسية والتعويل أكثر على العمل الجماعي الموحد(1)، وقد انتقل نضال المغاربة من اسطنبول إلى فرنسا والعواصم الأوربية، حيث أعطى ميلاد نجم شمال إفريقيا الدفعة الحقيقة لمشروع الوحدة المغاربية، وقد شارك

1 الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص 49

التونسيون والمغربيون والجزائريون في تأسيس النجم عام 1926 بباريس، وهو عبارة عن جمعية سياسية للدفاع عن المغاربة وتنسيق العمل المشترك بين مناضلي الأقطار الثلاث، وقد ساعد ظرف وجود جالية مغاربية نشيطة بفرنسا وانفتاحها على تيارات اليسار الفرنسي والحركات المناهضة للاستعمار في تعميق نضال النجم وتوسيع نشاطه.

ورعى النجم جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين التي كانت التجربة الرائدة في تطوير وتنسيق العمل المشترك وقد أكد هذا التنظيم الطلابي دفاعه المستميت عن الهوية المغاربية ومقومات شخصيتها التاريخية وغرس في النخب المثقفة الفكر الوطني- الوحدوي فأهلها لتكون قائدة للنضال الوطني وموجهة للعمل الوحدوي، وقد قامت بدور بالغ الأهمية في إقامة علاقات صداقة شخصية بين طلاب المغرب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية والذين سيصبحون فيما بعد في كل من المغرب والجزائر وتونس العمود الفقري للنخبة المسيرة في البلدان الثلاث قبل الاستقلال وبعده"(1).

1 انظر مداخلة محمد عابد الجابري حول مفهوم الوحدة في المغرب العربي: وحدة المغرب العربي، ندوة عقدت بباريس عام 1986، ط1 م د و ع، بيروت، 1986، ص19.

ويمكننا التأكيد أن هذا التنظيم الطلابي نقل فكرة المغرب العربي إلى أقطار الشمال الإفريقي، فقد طالب مؤتمره الخامس المنعقد بتلمسان بتوحيد التعليم في المغرب العربي وتوجيهيه الوجهة التي تمكنه من إيقاظ الوعي بوحدتنا الوطنية في شمال إفريقيا، الوحدة التي تؤسسها ذهنية موحدة ودين واحد وعواطف مشتركة.

ومنذ نهاية عام 1942 أنشأ المناضلون التونسيون في برلين مكتبا للمغرب العربي بالتعاون مع أمين الحسيني وقام بنشاط إعلامي ودعائي واسع هدف منه إلى استقلال المغرب العربي ووحدته في نطاق الوحدة العربية([1])، وقد أشرف هذا المكتب على تجنيد الجنود المغاربة في ألمانيا وإصدار جريدة المغرب العربي وتنقل مناضلوه بين العواصم الأوروبية لنشر أفكارهم واستقروا مدة في باريس لتأطير الجالية المغاربية هناك وتوعيتها بأهمية الوحدة وانتهاز الدعم الألماني لتحرير المغرب العربي، وما لبث أن أنشأت بباريس فرعا لمكتب المغرب العربي غير أن انهزام ألمانيا وضع حدا لتلك الآمال العريضة، واضطر الرشيد إدريس والحبيب ثامر ورفاقهم للجوء إلى اسبانيا بين أوت 1944 وجوان 1946

[1] انظر الرشيد إدريس: بناء المغرب العربي، ملتقى نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، أكتوبر 1981، المطبعة العصرية، تونس، 1983، ص 24

وهو تاريخ انتقالهم إلى القاهرة لمواصلة نضالهم من أجل مشروع تحرير ووحدة المغرب العربي([1]).

وتزامنا مع هذا النشاط ظهرت في القاهرة جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية على يد محمد الخضر حسين([2]) وعدد من المناضلين الجزائريين والمغربيين، وتمثلت أهدافها أساسا في العمل على تحقيق حرية واستقلال شعوب شمال إفريقيا وحث الشعوب العربية على نصرة قضايا أقطار المغرب العربي التي تعد جزء من الأمة العربية، وتأكد الطابع المغاربي لهذه الجبهة بانضمام رابطة الدفاع عن مراكش إليها والتحاق محي الدين القليبي والحبيب بورقيبة وابن عبد الكريم الخطابي والمناضلين الآخرين الذين جذبتهم القاهرة بمكانتها وأهميتها السياسية الجديدة([3]).

وقد رعى نجم شمال إفريقيا في فرنسا جمعية الطلبة المسلمين بشمال إفريقيا منذ عام 1927 وهي جمعية تهدف إلى

[1] انظر محمد بلقاسم: الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910-1954)، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف أبو القاسم سعد الله، معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1994، ج2، ص 321.

[2] عالم تونسي من أصول جزائرية، نشأ في تونس، ودرس في الزيتونة والأزهر، ناضل من أجل تحرير تونس والجزائر، وعمل على جمع كلمة المناضلين المغاربة في مصر، تولى مشيخة الأزهر الشريف.

[3] انظر بتفصيل عن هذه اللجنة ما كتبه أمينها العام الورتيلاني، الفضيل الورتيلاني: الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، 1992، ص 276 وما بعدها.

تعزيز عرى الصداقة والتضامن بين الطلاب المغاربة ورعاية مختلف شؤونهم وبفضل نشاط هذه الجمعية السياسي الثقافي تعارف طلاب الشمال الإفريقي وتعاهدوا على العمل المشترك في مواجهة الاستعمار وقد نقلت نشاطها إلى أقطار المغرب العربي من خلال تنظيمها لمؤتمرات سنوية تعالج مختلف قضايا المغرب العربي وكان لها دور رائد في توجيه النضال الوطني وفق منطق ومبادئ نجم شمال إفريقيا خاصة وان أعضائها تولوا فيما بعد قيادة الحركة الوطنية المغاربية ومنهم فرحات عباس والحبيب بورقيبة وحسن الوزاني وقد تعارف مصالي الحاج[1] وبورقيبة منذ عام 1926 عندما نظمت جمعية الطلبة حفلا ألقى فيه الشاب لحبيب بورقيبة خطابا باسم الطلبة الحاضرين وفي فيفري 1937 جاء بورقيبة إلى باريس للمشاركة في التنديد بقرار حل النجم من قبل حكومة الجبهة الشعبية ودفع بحزبه باتخاذ قرار الإضراب التضامني مع الجزائر والمغرب واستمر بعدها التنسيق المشترك وتبادل الرسائل بين الزعيمين[2]، وارتبط بورقيبة كذلك

---

[1] مصالي الحاج (1898 ـ 1974)، مؤسس النجم وزعيم الحركة الثورية الجزائرية بدأ نضاله في فرنسا وتعرض للاضطهاد والاعتقال، عارض المركزيين ودافع عن زعامته للحزب ومن أجل ذلك رفض الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني وعارضها

[2] أنظر محمد مزالي :آفاق بناء المغرب العربي، ملتقى نظمه الحزب الدستوري الاشتراكي، فيفري 1984، تونس، طبع، ش ف ر، تونس، 1984، ص - ص، 8ـ16.

بعلاقات حميمية مع فرحات عباس منذ أيام الدراسة وأبى إلا أن يقدم له النصح بدعوته إلى تأكيد وجود الأمة الجزائرية وعدم التشكيك في ذلك مطلقا لأن مثل هذا الأمر يخدم السياسة الفرنسية التي تصر على إنكار وجود الشعب الجزائري والشعب التونسي[1].

وقد عملت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على تنسيق العمل المغاربي ميدانيا، وأرسلت الأمين دباغين[2] إلى تونس للتباحث مع المناضلين التونسيين في أمر تشكيل منظمة سرية في تونس تنسق عملها مع المنظمة السرية الجزائرية وفي جانفي 1949 أرسلت بعثة ثانية ضمت ابن بلة وبوقادوم ودردور للالتقاء مع المناضلين التونسيين والتباحث مع الحزب الدستوري الحر خطة إنشاء جبهة كفاح مغاربية موحدة لكن صالح ابن يوسف[3]، تردد بشان ذلك وشكك بنجاح مغامرة لم يضعها حزبه في الحسبان ورد على محدثيه بالقول أن أي توحيد للجهود يعرقل استقلال

---

[1] المصدر نفسه، ص - ص، 14ـ15

[2] محمد الأمين دباغين (1917_2004) مناضل ثوري تولى قيادة الحركة الوطنية إثر اعتقال مصالي الحاج ورشح لقيادة الثورة، عمل في الوفد الخارجي وتولى وزارة الخارجية حتى عام 1960.

[3] صالح بن يوسف (1907_1961) مناضل وطني تولى الإشراف على الحزب الدستوري الحر في غياب بورقيبة، عارض سياسة بورقيبة التفاوضية وطالب بالاستقلال التام لتونس ووحدة المعركة المغاربية.

تونس وهي تختلف في وضعيتها عن الجزائر التي تعد مستعمرة فرنسية، ولم يستطع ابن بلة اختراق الحزب ولكنه كسب عددا من المناضلين لفكرته، واتفق معهم على التعاون في مجال صنع المتفجرات وعاد ابن بلة ومعه مجموعة من الخبراء لتدريب الدستوريين على صنع واستخدام المتفجرات[1].

وقد تدعمت العلاقات مع المناضلين التونسيين في فرنسا، حيث كانت الأحزاب الوطنية تشرف على تأطير الجالية المتواجدة في المهجر وتنهض بالنشاط الخارجي، وتوضح شهادة أحمد بن صالح أن تجربة النضال الطلابي المشترك عمقت الشعور بالوحدة والتواصل السياسي انطلقنا في العمل المشترك مع الإخوان الجزائريين والمغاربة، وقد ساعدتنا صداقتنا الشخصية التي ربطت بيننا في ذلك الطور والتي امتدت إلى مراحل فيما بعد الاستقلال وقد أمكن لنا في إطار الأنشطة المشتركة للشباب الطالبي أن نقوم بما نستطيع..." وأكد ابن صالح أن تجربة العمل المشترك في فرنسا أفادت كثيرا في التقارب بين الحركات السياسية والعمالية الشمال

[1] انظر محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية – دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص-ص 58_59.

إفريقية، "وفي هذه الأجواء تعمقت وشائج الأخوة واستحكمت روابط الصداقة مع الإخوان الجزائريين"[1].

وقد سجلت أمتن مظاهر التضامن المشترك خلال مرحلة الكفاح التحرري، حيث اشترك كثير من الجزائريين في حركة المقاومة وجيش التحرير التونسي، وتفاعل الجزائريون حادث اغتيال فرحات حشاد، وأبدى التونسيين تضامنا عريضا مع ثورة الجزائر وقدموا لها أشكالا مختلفة من الدعم والمؤازرة.

[1] انظر، عبد الجليل التميمي وآخرون: شهادة احمد بن صالح السياسية، إضاءات حول نضاله الوطني والدولي منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، 2002، ص - ص، 90 _ 96

الفصل الأول
علاقة الثورة الجزائرية بالمقاومة وجيش التحرير التونسي

هدفت الإستراتيجية الثورية للحركات التحررية المغاربية
إلى توحيد المعركة المغاربية، وتكريس مبادئ التضامن المشترك،
واندلعت الثورة الجزائرية في ظرف حرج، إذ جنح قادة الحزب
الدستوري الحر للقبول بتسوية سياسية مع فرنسا، وسلموا بوضع
السلاح جانبا مقابل اعتراف فرنسا بالاستقلال الذاتي لتونس،
وقد أثار اندلاع الثورة الجزائرية وتأكيدها على البعد المغاربي في
الكفاح إلى قلب الأوضاع بتونس، فأفصح عدد من قادة المقاومة
عن رفضهم للحالة التي آلت إليها التسوية السلمية، وتجند الساسة
المؤمنون بالحل الجذري للدفاع عن الإستراتيجية الثورية المغاربية
الموحدة، وهكذا أثمر اللقاء الجزائري التونسي في الميدان وفي
القاهرة علاقات جديدة، خاصة في ظل النشاط السياسي الحثيث
والحضور الجزائري في تونس.

والمعروف أن انتفاضة المقاومين التونسيين سبقت اندلاع
الثورة الجزائرية وبدء الكفاح المغربي لكن تشابك قضايا المغرب
العربي سياسيا والاحتكاك الجغرافي اثر على مشروع التسوية
السلمية، خاصة وأن الانتفاضة الجزائرية كما تصورتها الإدارة
الفرنسية تؤثر على المحميتين المجاورتين، وفعلا كان للثورة الجزائرية
وقعها المؤثر على تسارع الأحداث باتجاه تشدد المواجهة وتوحيد
الجبهة المغاربية في وجه العدو المشترك،وكان لها الفضل الأكبر في
حمل التونسيين للعودة من جديد لحسم الموقف مع الإدارة
الفرنسية عسكريا وتشكيل جيش التحرير التونسي، ونحاول في

ظل ما توفر لدينا من مصادر استعراض علاقة الثورة الجزائرية بالمقاومة التونسية خلال المرحلتين الحاسمتين: مرحلة المقاومة الأولى التي انتهت بالتوصل إلى اتفاقية الاستقلال الذاتي، ومرحلة المقاومة الثانية التي نشط فيها صالح بن يوسف جيش التحرير التونسي لمواصلة التحرير المغاربي وخدمة مشروع الوحدة المغاربية.

أولا- الثورة التونسية الأولى والعلاقات الجزائرية التونسية.

لفهم تطورات هذه المرحلة المتداخلة الأحداث،يتوجب علينا استعراض تطورات القضية التونسية المتزامنة مع اندلاع الثورة الجزائرية، وكذا مظاهر التضامن المتبادلة بين الجزائريين والمقاومة التونسية، والتعرف على جهود الثورة الجزائرية التنسيقية مع التونسيين.

لم يكن ارتباط القضيتين التونسية والجزائرية نابع من شعور الوحدة والتضامن المنبعث من مبادئ لجنة ومكتب تحرير المغرب العربي فحسب، فقد أصبح مؤكدا أن القضية التونسية كانت في أمس الحاجة إلى تحرك الجزائريين، مثلما كانت الثورة الجزائرية بحاجة إلى دعم التونسيين واستمرارهم في المعركة، إذ اندلعت الثورة في تونس منذ عام 1952، واشتدت وبدأت تحقق مكاسب هامة استغلها قادة الحزب الدستوري الحر في الدعاية لقضيتهم

والحصول على الاستقلال، وذلك دون إغفال ضغط القضيتين الجزائرية والمغربية في فرض التفاوض مع فرنسا، ففي رسالته إلى الحزب الدستوري الحر دعا علي البلهوان[1] في جوان 1954 إلى ضرورة دعم القضية الجزائرية لتعزيز القضية التونسية، وذلك عن طريق "الدعاية لها، خاصة وأن الاستعمار الفرنسي سائر في غيه مسترسل في سياسته في جميع المغرب فينبغي أن نوسع رقعة الكفاح وأن نضرب في الصميم"[2]، وعندما كان بورقيبة في إقامته بباريس كان يطلب من المناضلين الجزائريين بإلحاح ضرورة فعل شيء ما، وقد أخذ هذا العنصر بالاعتبار كنقطة ارتباط في العلاقات الجزائرية التونسية[3]، من جهة أخرى كان قادة الثورة الجزائرية في الداخل وفي القاهرة يجتهدون عشية التحضير للثورة في التنسيق مع الثوار التونسيين، وكسب موقفهم لصالح ثورة موحدة تشمل أقطار المغرب العربي، وقد فاجأتهم مبادرة فرنسا بإعلان استقلال تونس الداخلي كما يؤكد احمد بن بلة[4]، فهذه التسوية المبدئية

---

1 علي البلهوان (1909-1958)، مناضل درس بباريس وانخرط في نجم شمال إفريقيا، عمل مدرسا في المعهد الصادقي، مثل الحزب في مكتب المغرب العربي بالقاهرة، ساند بورقيبة وتولى عدة مسؤوليات دبلوماسية.

2 أنظر، شهادة الرشيد إدريس: بناء المغرب العربي، مرجع سابق، ص35.

3 أنظر التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة(أوت 1959). Mohammed HARBI. Les Archives de la revolution Algérienne ،ed ،jeune Afrique pais p226

4 KHALIFA Mohamed .Ahmed ben Bella Itineraries.ed. elbadil ,Alger ,1988 ,.p178.

المشترك التنسيق لمبادئ ضربة مثلت بورقية بها قبل التي والاتفاقات المغاربية التي وقع عليها بورقية نفسه، وتدعوا إلى عدم قبول الحلول الجزئية والتمسك بالحل الشمولي لكافة أقطار المغرب العربي، وقد اعتبرها كثير من قادة الحزب الدستوري الحر ورجال المقاومة خيانة للتضحيات التي قدمها التونسيون، ورفضها المقاومون فلم يستجيبوا لنداء تسليم الأسلحة الذي دعا إليه بورقية، وانتقدها قادة الحزب في القاهرة، ومنهم علي البلهوان والرشيد إدريس وصالح بن يوسف، لكنهم لم يجاهروا بمعارضتها في ظل تطمينات بورقية الذي عد ذلك خطوة أولى مهمة في إطار سياسة خض وطالب، ولعل موقفهم هذا يرجع كذلك إلى الصعوبات التي كانت تجابه العمل العسكري، وإلى قناعته بخصوصية القضية التونسية التي أقرتها لجنة تحرير المغرب العربي في افريل 1954([1])، وبالمقابل ندد العناصر المتمسكة بخيار العمل العسكري الشمولي بالحل الذي تنتهجه القضية التونسية المناقض لاتفاقات الكفاح المشتركة المتفق عليه، وقد اتهم المناضل حسين التريكي بورقية بأنه فوت على التونسيين فرصة قيام ثورة عارمة ضد فرنسا تخوضها أقطار المغرب العربي من الأطلسي إلى الحدود

ألح الممثلون التونسيون في طرح هذه المسألة، وقد تم ذلك بتوجيه من بورقيبة الذي أقر الحل الانفرادي للمشكلة التونسية، انظر محمد بلقاسم: المرجع السابق، ص-ص 408_411.

الليبية([1]).

إن الإدارة الفرنسية اجتهدت في إيجاد تسوية سياسية تقر بمنح الاستقلال الذاتي مبدئيا لتونس، تماشيا مع الظروف المستجدة، لكن كيف أمكن لفرنسا أن تحقق أهدافها، وما هي تأثيرات حدث اندلاع الثورة الجزائرية.

اندلعت الثورة المسلحة في تونس عام 1952 إثر تأزم القضية التونسية وتسليط سياسة القمع، بدأت بإمكانيات بسيطة معتمدة أسلوب حرب العصابات، وبعضها كان موجها من قبل قادة الحزب الدستوري الحر والبعض الآخر هب بتلقائية أو بتوجيه من الخطابي، وما لبث أن احتواهم الحزب كما حدث في المغرب، وقد اشتدت المقاومة عام 1953، في حين لم تكن حصيلتها بالملفتة للانتباه: 86 قتيلا و 224 جريحا بين عسكريين ومدنيين، يضاف إليهم 92 قتيلا و 33جريحا من أعوان فرنسا([2])، وبدأت هذه المقاومة تقلق هاجس الإدارة الفرنسية باستمراريتها وتأثيراتها، فكانت خشية منداس فرانسMendes France كبيرة من أن تتطور الأحداث لتخلق مشكلة جديدة في شمال أفريقيا، وهذا الشعور

[1] انظر، شهادة حسين التريكي، سبق ذكرها

[2] عميرة علية الصغير: المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينيات، أطروحة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة منوبة، تونس، 1998، ص111

نفسه أبلغه إليه مساعده ادغار فور وهو يلح في الاهتمام بتسوية القضية التونسية[1]، وفي غمرة أحداث ربيع 1954 كلف منداس فرانس يوم 4 جويلية 1954 آلان سافاري بمباشرة الاتصالات مع بورقيبة للخروج من المأزق الجديد، وتبين له انه بالإمكان التعويل على هذا الرجل، وقد توصلت المباحثات إلى وقف المقاومة وتمكين تونس من الحكم الذاتي مقابل الحفاظ على مصالح فرنسا بالإيالة[2]، وكانت خطوة مفاجئة للجميع لكنها لم تكن نهاية الحل للمشكلة التونسية، ذلك أن نداء الباي بوقف القتال ومنح بواي دي لاتور الأمان للمقاومين لم يضع حدا للقتال، كما أن المفاوضات تعطلت في يومها الأول، واندلعت الثورة الجزائرية في هذا الظرف المضطرب، فوجدت فرنسا نفسها أمام خطر حقيقي[3].

لقد كان على فرنسا أن تمنع التحام الثوار التونسيين بالثوار الجزائريين كخطوة أولى، وذلك قبل مباشرة المفاوضات الحقيقية لمشروع الحكم الذاتي، وأن تختار بين رهاناتها، فإما التعويل على بورقيبة أو على صالح بن يوسف في المفاوضات من اجل حماية اكبر قدر من المصالح الفرنسية، وكان بورقيبة بمواقفه وتصريحاته

1 Faure EDGAR: op cit , T 2; P; 250

2 Samya EL MACHAT op cit , p- p 219 -223

3 انظر، عروسية التركي: فصول في تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة، مرجع سابق، ص135

الصحفية أقرب للإستراتيجية الفرنسية الهادفة إلى حل مشكلة تونس في إطار استقلال ذاتي يمنح امتيازات واسعة للفرنسيين ويحافظ على الحضور الفرنسي[1]، وقد حسم منداس فرانس الموقف في مباحثات سرية عقدها مع بورقيبة أفصح عنها هذا الأخير فيما بعد موضحا أن محدثه الح عليه في علاج قضية "الفلاقة" الذين يحملون السلاح ويتسببون في تعطيل المفاوضات، وسويت هذه القضية الأساسية التي كانت تهدد باضطراب الوضع في شمال إفريقيا باعتراف الرجلين[2] وفق الشكل الذي يخدم المخطط الفرنسي: وقف العمليات العسكرية، تشكيل لجنة مشتركة لتسليم أسلحة الفلاقة مقابل منحهم الأمان وعودتهم إلى ديارهم، وبدء المفاوضات الجدية لتحديد إطار الاستقلال الداخلي لتونس،

وفي 21 نوفمبر 1954 دعا بورقيبة باسم الحزب الدستوري الحر المقاومين إلى تسليم أسلحتهم، وصدر في باريس تصريح مشترك بين المقيم العام وحكومة الطاهر بن عمار التونسية جاء فيه انه بمقتضى الاتفاق المبرم بينهما لن يقع بعد ذلك إزعاج "الفلاقة" أو تتبعهم، وتسلم لكل واحد منهم شهادة صادرة عن المقيم العام،وستتخذ إجراءات لتسهيل عودة "الفلاقة" إلى استئناف

1 Jean LACOUTURE: cinq houmme et la France ed, seuil, paris , 1961, p175

2 Habib BOURGHIBA: op.cit. p -p 303 -304

حياتهم العادية بين أهلهم وذويهم (1)، ويتضح لنا من خلال عنصري السرية والسرعة مدى اضطراب الموقف الفرنسي في معالجة القضية التونسية بمجرد اندلاع الثورة الجزائرية، إذ كان التخوف واضحا من تجذر الخيار الثوري والتحامه بالثورة الجزائرية (2)، وسوف يطمئن بورقيبة على تسوية منفردة وسريعة للقضية التونسية، تحت ضغط ثوار الجزائر، لكن هل كان بورقيبة مطلعا على مخططات السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، ولماذا لم يضغط أكثر لتحقيق مطامح أكبر بدل الاكتفاء بإنجازات وصفت بأنها لم تكن في مستوى التضحيات التي قدمها المقاومون، ولماذا لم يفكر في الارتباط بالقضية الجزائرية في حين أنه كان يشجع الجزائريين على الصمود أكثر وهو يفاوض ؟.

وعلى الرغم من التلاحم الوطيد بين كفاح البلدين الشقيقين خلال هذه المرحلة إلا أن بورقيبة أقر سياسة قطرية ومضى في تجسيدها، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها:

---

[1] أنظر نص التصريح كاملا، جريدة الصباح، تونس، عدد يوم 26 نوفمبر 1954.

[2] يستند هذا التحليل لدراسات عديدة منها، عروسية التركي: المرجع السابق، ص133، ومولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، مرجع سابق، ص211، والشابي منصف: صالح بن يوسف حياة كفاح، ط1، دار الأقواس للنشر، تونس، 1990، ص139.

- تأكد بورقيبة من تحقيق نتيجة مهمة اعتمادا على فصل القضية التونسية عن قضايا المغرب العربي وإجراء مفاوضات ثنائية تنسجم مع خصوصية الوضعية التونسية، التي تختلف عن وضعية الجزائر.

- تجسيد بورقيبة لسياسته البراغماتية والترويج لمذهبه في معالجة المشكلات التحررية، وهو مبدأ خذ وطالب الذي يعتمد سياسة المراحل، إذ كان يصرح في كل مرحلة من المفاوضات أنه أنجز خطوة مهمة باتجاه الغاية وهي الاستقلال التام، وأن معالجة القضية التونسية السهلة نوعاً ما سيليه معالجة القضية الجزائرية التي تتطلب وقتاً طويلاً حسب ما يوحي به الساسة الفرنسيون.

- تشوق بورقيبة للسلطة ومطامحه المستعجلة إلى أن يسابق خصومه سواء من الحزب أو البايات للوصول إلى تسوية يظهر من خلالها الفاعل الرئيسي و"المجاهد الأكبر"، ولو على حساب الأبعاد الوطنية، وانه خشي أن يتعرض لمصير مصالي الحاج، وان يسبقه صالح بن يوسف أو تتقدم عنه زعامات ثورية جديدة، ولهذا أكد ارتمائه في السياسة الفرنسية من أجل أن تراهن عليه فرنسا، ومن جهة أخرى عولت عليه فرنسا في تعزيز موقعها ووقاية تونس من التوجهات المغاربية والقومية العاصفة (1).

---

[1] أنظر شهادة حسين التريكي، سبق ذكرها.

إن تجربته الفاشلة في القاهرة ومحنة السجن دفعته إلى استبعاد وحدة الحركة المغاربية ودعمها عربيا، وحكم على خيارات الوحدة بالفشل، وكان يعتبر العمل العسكري مجرد وسيلة ضغط تفعل الخيار السياسي، وفي إطار تجنب أي احتواء لزعامته اختلف مع الخطابي، ودعا إلى تجديد ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي، ووضع حد للتدخلات المصرية في الشؤون المغاربية.

إن مشروع الكفاح المغاربي المشترك الذي انتعش بتجذر الثورة الجزائرية واجهته السياسة البورقيبية والمخططات الفرنسية، وإن كان يصعب علينا اتهام بورقيبة بالتورط في دعم المخطط الفرنسي بطريقة مباشرة، فإنه يكون سهل على الإدارة الفرنسية تجاوز المخاطر التي كانت تحدق بها، فهو استقل بسياسته القطرية عن الاستراتيجية المغاربية، وكان متسرعا في التضحية بإنجازات المقاومة العسكرية مقابل الاتفاق المبدئي على مجرد الاستقلال الداخلي، وبسبب ذلك تلقت سياسته معارضة جنينية داخل الحزب وفي صفوف المقاومة، وانتقادا لاذعا في القاهرة عبرت عنه لجنة تحرير المغرب العربي بما فيها قيادة الثورة الجزائرية[1].

لقد بدأت مهمة جمع أسلحة المقاومين في الفترة ما بين30 نوفمبر و 10ديسمبر 1954، وواجهت اللجنة المشرفة صعوبات

[1] انظر ابراهيم طوبال :البديل الثوري في تونس ، ط1، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، 1979، ص ـ ص46ـ47.

كثيرة،وكانت الحصيلة استسلام 2713 مقاوم وتسليم 2105 قطعة سلاح،وهكذا استجاب كثير من قادة المقاومة لنداء تسليم السلاح تحت تأثيرات مختلفة واضعين ثقتهم في المفاوضين السياسيين، لكن واحدا من أشهر قادة المقاومة وهو الطاهر لسود أعلن رفضه لتسليم السلاح ودعا المقاومين إلى عدم وضع الثقة في فرنسا، وإلى مواصلة الكفاح حتى تتحقق نتائجه في الميدان، وقد عبر بورقيبة عن تخوفه من هذا الأمر، وأرسل ابنه ليحث لسود على الاستجابة لنداء الحزب[1]، غير أن الطاهر لسود أصر على موقفه وأبدى عدم ثقته في المفاوضات، وإيمانه بضرورة التحرير الشامل في هذه المرحلة الحساسة، مؤكدا أن اشتعال ثورة الجزائر يدعم كفاح تونس وجميع المغاربة[2]، وتجاوب مع موقفه هذا جنوده الذين يناهزون السبعين مقاوما، وعدد من قادة الفرق والمقاومين الذين أكدوا علنا مؤازرتهم لموقف الطاهر لسود، ومنهم قائد ثوار الحوايا محمد قرفة الذي احتفظ بالأسلحة الصالحة ولم يسلم إلا القطع الفاسدة، ويبدو أن هذه الظاهرة صاحبت عملية التسليم في مناطق عديدة، وأقرها أفراد من اللجنة المشرفة على جمع

[1] Habib BOURGHIBA : op cit , p 304

[2] انظر، شهادة الطاهر لسود، سبق ذكرها، وكذا شهادته للباحثة التركي، عروسية التركي: المرجع السابق، ص ـ ص، 140 ـ 141.

الأسلحة، والذين أظهروا امتعاضهم من هذه الخطوة المريبة [1].

وقد أعلن الطاهر لسود عن انتقاله إلى الحدود التونسية - الجزائرية لمساندة الثورة الجزائرية، وتوجهت بدورها العناصر الجزائرية المقاومة لتلتحق بصفوف الثورة الجزائرية، وقد كانت هذه العناصر الثورية تؤمن بالمعركة المغاربية المشتركة أينما كان ميدانها ومؤطروها، وتستند في ذاك إلى مرجعية لجنة تحرير المغرب العربي.

وأبدى قادة الحزب الدستوري الحر المتمسكون بالخيار الثوري تحفظهم على إجراء تسليم الأسلحة،ولم يكونوا مرتاحين لفصل القضية التونسية ولا لمنحى المفاوضات، وتجنبا لأي انشقاق داخلي قبلوا بمبدأ تسليم الأسلحة كرها، وكان من الصعب إقناع المناضلين التونسيين بخيارات بورقيبة، خاصة العاملين في لجنة تحرير المغرب العربي الذين آمنوا أن الثورة الجزائرية بثت الروح من جديد في مبادئ اللجنة، وأنها أكدت التصميم على خوض المعركة الموحدة ضد العدو المشترك[2]، وقد عبر الكثير منهم عن

---

1 نذكر على سبيل المثال المناضل محمد الحبيب المولهي المكلف من قبل الحزب برئاسة لجنة جمع السلاح، وشهادته مهمة في موضوع الاحتفاظ بالأسلحة وتسليمها للجزائريين، أنظر، الحبيب المولهي: الوطن والصمود، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991، ص – ص، 199- 200

2 انظر، الشاني منصف: المرجع السابق، ص 139.

قناعاتهم النضالية بوحدة المعركة، وقد جاء في رسالة المناضل التونسي مراد بوخريص الموجهة إلى الرشيد إدريس تأكيد على هذا التوجه "...هذا وقد جاء بعد ذلك الحدث العظيم وثارت الجزائر الباسلة في أول نوفمبر ،وتوحد الكفاح المسلح في كامل شمال إفريقيا،وهرع عدد من فرق جيش التحرير التونسي وأخذت تقاتل إلى جانب قوات جيش التحرير الجزائري منذ اليوم الثاني من نوفمبر "[1]، كما أن شعور التضامن الوحدوي كان يدفع إلى توحيد الموقف وتنسيقه في إطار مكتب المغرب العربي بالشكل الذي يحقق مطامح شعوب المنطقة، فتشجع الوفد الخارجي للجبهة للاعتماد على المناضلين التونسيين في نشاطه الدبلوماسي والسياسي الخارجي[2]، وباشر أحمد بن بلة تنسيق جهوده في تمرير الأسلحة عبر ليبيا وتونس مع أنصار صالح بن يوسف[3]، وتحت تأثير العلاقات التي نسجها في القاهرة مع قادة الثورة الجزائرية وجه صالح بن يوسف انتقادات حادة لخطوات سير هذه المفاوضات،وقد بعث بتقرير إلى هياكل الحزب بالداخل في 14ديسمبر1954 أعرب فيه عن عدم ارتياحه لمبدأ المفاوضات

---

1 انظر نص الرسالة المؤرخة بتاريخ 05 نوفمبر 1954، الرشيد إدريس: في طريق الجمهورية، مصدر سابق، ص330.

2 انظر شهادة محمد يزيد :الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، ندوة نظمها المركز و د ب ح و ث 1954، الجزائر، 1996، منشورات المركز و د ب ح و ث 1954، الجزائر، 1998، ص، 117

3 انظر فتحي الذيب: المصدر السابق، ص99

بين الحكومتين التونسية والفرنسية، خاصة وأن ثقة زائدة قد وضعت في فرنسا بقبول تسليم السلاح، وأكد نشدان تونس لمبدأ الاستقلال التام: لم يضح الوطنيون ولم يستشهدوا للمطالبة بالاستقلال الداخلي إنها مرحلة اجتزناها، واجتازها الشعب، فكيف بنا بعد أن بعثنا بإخواننا إلى الموت من أجل الاستقلال نصبح نكيل المرابين على اعتدالنا وتراجعنا دون أي مبرر؟"[1]، وهدد في بيان أصدره في مطلع سنة 1955 بالعودة من جديد إلى حمل السلاح مقدما مقترحاته التي لا تقف على حدود الاستقلال الذاتي بل تؤكد على السيادة التامة لتونس[2].

ويمكننا أن نؤكد على ضوء تتبع مواقفه أنه بدأ منذ بداية عام 1955 يعيد قراءة حساباته ويصطدم بسياسة بورقيبة ويندمج في المشروع المغاربي الشمولي ،ولم يعلن ذلك صراحة إلا عقب الإعلان عن اتفاقية الاستقلال الداخلي في 03 جوان 1955.

وقد كسب ابن يوسف الدعم المصري وارتبط بعلاقات وثيقة مع ممثلي الوفد الخارجي الجزائري في القاهرة من اجل تنسيق مهمتين أساسيتين هما: تشكيل لجنة مشتركة جزائرية تونسية في ليبيا لاستقبال وتمرير الأسلحة يشرف عليها عبد العزيز شوشان، وحضور مؤتمر باندونغ بوفد مغاربي يمثل الأقطار الثلاثة إعزازا

[1] انظر، عمار السوفي :المرجع السابق، ص 85

[2] انظر منصف الشابي: المرجع السابق، ص ـ ص، 145 ـ 146.

للقضية الجزائرية وتأكيدا على وحدة القضايا المغاربية[1].

ويتضح من خلال ما سبق أن معارضة الحل البورقيبي للقضية التونسية، وتأكيد الالتحام العسكري والسياسي المغاربي تجسد في المرحلة الأولى من اندلاع الثورة الجزائرية وترسخ بعد إعلان اتفاقية الاستقلال الذاتي، وعلى الرغم من غموض المرحلة وشح المصادر، إلا أنه يمكن التشديد على وجود علاقات مبكرة ومثمرة نسجتها المقاومتين في الميدان قبل مرحلة ميلاد جيش التحرير التونسي.

وبحكم العلاقات المتينة التي كانت تربط الشعبين الشقيقين حفل كفاح البلدين ضد الاستعمار بكثير من مظاهر التضامن والتآزر، تجسدت أسمى معانيها في مشاركة الجزائريين في المقاومة التونسية منذ عام 1952، ومشاركة التونسيين في الثورة الجزائرية منذ اندلاعها،وقد كانت تتواجد بتونس جالية جزائرية معتبرة أكدت حضورها السياسي والثقافي، ولم تكن الحدود الوهمية لتفصل سكان المناطق الحدودية عن إخوانهم التونسيين، إذ ظلت مظاهر التضامن والتزاور والتواصل قائمة، وأخذت إبعاد النصرة الأخوية صبغتها المغاربية بتأثير واضح من لجنة تحرير المغرب العربي، ولم يكن مستغربا أن تلتحق كثير من العناصر الجزائرية بشكل فردي بصفوف المقاومة التونسية، ويمكننا أن نعزو أسباب

[1] المرجع نفسه: ص ـ ص، 151 ـ 158.

ذلك - واعتمادا على تفسيرات الفاعلين - [1] إلى:

- الرغبة في الجهاد والتوق إلى تحرير المغرب العربي، إذ جندت لجنة تحرير المغرب العربي وبتوجيه من الخطابي والحركات الوطنية أعداد غفيرة من الشبان المغاربة شاركوا في حرب فلسطين عام 1948، ودعموا صفوف المقاومة التونسية ومنهم لزهر شريط، والحاج عبد الله...الخ.

- الاحتكاك الجواري على طول الحدود، والعلاقات العائلية أكدت الشعور بالمصير المشترك.

- تفاعل الجالية الجزائرية في تونس مع الحركة الثورية، وتجند كثيرا من عناصرها في صف المقاومة التونسية، وقد كانت مشاركتهم فاعلة محت الدور السلبي لفئات أخرى استقدمت لخدمة الوجود الفرنسي.

- ارتماء المناضلين اللاجئين الهاربين من العدالة الفرنسية في أحضان المقاومة التونسية التي كانت متنفسا لهم في التعبير عن وطنيتهم الجامحة التي لا تفرق بين تونس والجزائر.

---

1 كثير من الشهود المستجوبين يؤكدون على هذه الأسباب الرئيسية، استجواب مجموعة من المجاهدين بسوق أهراس يوم 15 جويلية 2005 (لودجاني يوسف، بوزاز محمد الطيب) ، واستجواب مجموعة أخرى بتبسة يوم 16 جويلية 2005 (فارس علاق، سماعلي عثمان ، احمد الزمرلي)

وقد كانت المشاركة الجزائرية في المقاومة التونسية متميزة بحضورها القوي، ودورها اللافت للانتباه، فطوال سنوات المقاومة قدم الجزائريون تضحيات جسام، واستشهد الكثير منهم في جبهات القتال، وقد كانت بطولات بعضهم محل فخر التونسيين، وإشادة قادة المقاومة التونسية، ومنهم الطاهر لسود، والشرايطي لزهر، الساسي لسود والمحجوب بن علي، إذ تولى لزهر شريط قيادة فوج من الجزائريين وعين المناضل لدجاني يوسف كاتبا ومساعدا للساسي لسود[1].

وقد كانت المناطق الحدودية الشرقية للجزائر ملجئا آمنا للمقاومة التونسية، تتمون منها وتجمع السلاح وتعود لشن هجماتها على العدو، وتؤكد مختلف الشهادات على أنها وجدت كامل الدعم والمؤازرة من قبل السكان الجزائريين[2]، وتجسم هذا التضامن الأخوي بشكل عفوي ،وأحيانا بتوجيه من مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المحليين.

وقد تأثر المناضلون الجزائريون أيما تأثر باندلاع المقاومة

---

1 انظر شهادة لودجاني يوسف، مقابلة مع الباحث.

2 انظر شهادة عمار بن عودة في الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة، حزب جبهة التحرير الوطني: الطريق إلى أول نوفمبر كما يرويها المجاهدون، مصدر سابق، ج3، ص 61. والطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص 34

التونسية، وبتأخر الجزائر عن الركب، وزاد انشقاق الحزب الثوري في إلحاحهم على ضرورة اتخاذ الموقف بتفجير الثورة، وكانت أصوات قادة المنطقة الحدودية الشرقية أكثر اندفاعا في حسم قرار الثورة أثناء اجتماع الاثنين والعشرين التاريخي[1].

لم يحقق حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نتيجة ملموسة في تنسيق المقاومتين، إذ كان رد فعل صالح بن يوسف سلبيا على مقترح مبعوثي الحركة عام 1953، كما انه لم يتخذ موقفا من قيام المقاومة التونسية بجمع أسلحة السكان الجزائريين في المناطق الحدودية، وأحس بعض المناضلين بانعكاسات ما تقوم به الدوريات التونسية من سلب للأسلحة والذخيرة على مشروع الثورة التي يستعد لها الجزائريون،هذا الأمر شغل بال ساعي فرحي منذ بداية عام 1954، فعقد اجتماعا لمناضلي تبسة، واستشار ابن بوالعيد في الأمر، فأشار عليهم بمساعدة الثوار التونسيين مع الحرص على عدم تسليمهم الأسلحة بطريقة عشوائية لأن الجزائريين سيكونون بحاجة إليها قريبا، وتذكر شهادة دادة الطيب أن ساعي فرحي وضع خطة بمساعدة مناضل من أبناء المنطقة يدعى عمارة إبراهيم كان قائدا لدورية تونسية مكلفة بجمع

---

1 أكد على ذلك المجاهد باجي مختار في اجتماعاته خاصة اجتماع الاثنين والعشرين التاريخي انظر، جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة (تبسة): دور مناطق الحدود إبان الثورة الجزائرية ، أشغال الملتقى الوطني الأول، تبسة، 2000، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 2001 ، ص - ص 59ـ61

السلاح، واتفق معه على الاستمرار في جمع الأسلحة وتقديم وصلات باسم الحزب الدستوري الحر على أن تجمع لصالح الثورة الجزائرية، واستنفر ساعي فرحي جهوده على طول المنطقة الحدودية من سوق اهراس إلى الوادي، وجمع 36 قطعة سلاح[1].

وعشية اندلاع الثورة اصدر ديدوش مراد وباجي مختار تعليمات صارمة إلى مواطني المناطق للحدودية بالا يسلموا أسلحتهم للتونسيين، وأرسل باجي مختار عدد من مساعديه منهم محمد بكوش والحاج علي لمحاورة التونسيين بخصوص هذه المشكلة، وإقناعهم أن الجزائر المستعدة لإيوائهم واستقبالهم في أرضها غير مستعدة لتسليم أسلحة مواطنيها لأنها أمست في الحاجة إليها، وتفهم الثوار التونسيون مبررات الموقف فكفوا عن طلب السلاح[2]، ويبدو أن القائد الساسي لسود لم يعجبه موقف المناضلين الجزائريين فأرسل في أكتوبر1954 كاتبه الجزائري لدجاني يوسف لتبليغ رسالة إلى الحاج عبد الله بن عيسى مضمونها الدعوة إلى تجاوز الأنانيات القطرية خدمة لمصلحة القطرين الشقيقين، وحسب شهادة لدجاني فان الساسي لسود وبتوجيه من صالح بن يوسف وعلي الزليطي كان يعمل

---

1 المرجع نفسه، - ص 58 - 60

2 انظر محمد زروال : اللمامشة في الثورة ، ط1، دار هومة، الجزائر، 2003، ص - ص، 67 ـ 8.

من أجل التنسيق بين كفاح القطرين، وأنه كان يظهر حماسا كبيرا لذلك لكن وقف القتال وقف في وجه هذا التنسيق([1])، ويبدو أن العلاقة بين المقاومة التونسية والمناضلين الجزائريين فرضها الجوار والاحتكاك المتزايد، وكانت عفوية ولم تخضع لأية اتفاق رسمي يؤمنها ويضبطها، وقد اعتزم ابن بلة تدعيمها أكثر في الفترة التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية بتكليفه للضابط الحاج علي بالدخول إلى سوق اهراس والتحضير لاندلاع الثورة بالتنسيق مع الثوار التونسيين لكنه اغتيل وهو ينجز مهمته في ظروف غامضة([2])، وقد كان بإمكان محفزات التضامن والتنسيق تجسيد خيار المعركة الموحدة غير أن السياسية الفرنسية الحاذقة وقفت في وجه ذلك بتخطيطها لنزع أسلحة الثوار التونسيين.

وتشير المصادر الإستخباراتية الفرنسية إلى تحرك متزايد للثوار من الجانبين على طول الحدود الشرقية الجزائرية عشية اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954، وقد سجلت حوادث وهجومات في تبسة ونواحيها، ووصفت الوضع بالمتدهور([3])، ويتعلق الأمر بحركية الثوار التونسيين وبعودة الثوار الجزائريين

---

[1] انظر شهادة لود جني يوسف، مقابلة مع الباحث، 15 جويلية 2005، سوق اهراس.

[2] هو أحد الضباط المكونين في المشرق، شارك في المقاومة التونسية واختاره ابن بلة لتأدية مهمة التنسيق لكنه اغتيل بسبب مزاحمته للقادة المحليين.

[3] انظر، محمد زروال: المرجع نفسه، ص، ص 77، 78.

الذين حاربوا إلى جانب التونسيين ورفضوا تسليم أسلحتهم،إذ عاد لزهر شريط يقود مجموعة من خمسة عشر فردا، ترقب طويلا الوضع ثم خرج يوم 17 أكتوبر 1954 ليشن هجوما على منطقة السطح ([1])، كما أن قادة أفواج ناحية سوق اهراس حاربوا في صف المقاومة التونسية، وأقاموا صلات بقادتها (الحاج عبد الله، الحاج علي،جبار عمر)، وعدد كبير من الثوار الجزائريين التحقوا بالوطن للمشاركة في اندلاع الثورة بسوق اهراس، والنمامشة([2])، وكذلك الأمر بالنسبة للجيلالي بن عمر والطالب العربي اللذين كانا على رأس مجموعة جنود حاربوا في تونس اتصلا بقيادة الأوراس وشكلا الأفواج في وادي سوف والمنطقة الحدودية([3])، ولم تواجه عودة هؤلاء أية عوائق وقد عادوا بأسلحتهم ، ويصعب علينا التعرف على أعدادهم، كما لا يمكننا التسليم أنه كان ضمن صفوف العائدين عناصر تونسية رغم تأكيد المصادر التونسية على ذلك، ونستبعد التحاق عدد كبير من المقاومين التونسيين بالثوار الجزائريين قبل اندلاع الثورة، وأما بعد ذلك فقد قدمت عروض كثيرة للالتحاق، وأعلن الطاهر لسود

---

[1] انظر مجموعة باحثين: دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، مرجع سابق.، ص، 65.

[2] انظر، الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص 34

[3] انظر، عوادي عبد القادر: الشهيد قمودي العربي، مجلة أول نوفمبر، عدد 77 (1986)، الجزائر، ص 50.

انضمامه إلى صفوف الثورة الجزائرية[1].

لقد رفض الطاهر لسود تسليم أسلحة المقاومين ودعا إلى مواصلة المعركة حتى النهاية، واعتبر إيقاف القتال خيانة لمبادئ الاستقلال التام وللجزائر في هذا الوقت الحرج[2]، وتحصن بمجموعته في جبل سمامة قرب الكاف رافضا محادثة أي أحد من السياسيين والمقاومين، وكان الرجل متميزا في تفكيره عن غيره من السياسيين والثوار، فمواقفه الثورية وعدم ثقته في المحتل ونظرته التضامنية مع الجزائر ولمحاربة العدو المشترك كلها عوامل ساهمت في بلورة موقفه، لكن هل التحق بمجموعته فعلا بالثورة الجزائرية ؟

يردد الباحثون التونسيون ذلك وكأنه أمر مسلم[3]، خاصة وأن شهادة الطاهر لسود تذكر أنه انضم إلى الثورة الجزائرية لمدة شهرين ،وأنه أشرف على قيادة فرقة من أربعمائة مجاهد جزائري وتونسي في سوق أهراس[4]،غير أن التنقيب في هذا الموضوع

1 نعتمد في ذلك على شهادات الفاعلين من الجانبين، خاصة شهادة فارس علال والطاهر لسود، سبق ذكرها.

2 انظر، شهادة الطاهر لسود، سبق ذكرها

3 انظر عروسية التركي، المرجع السابق، ص 142، وعمار السوفي :المرجع السابق، ص 104.

4 انظر شهادة الطاهر لسود، سبق ذكرها

واستقراء المصادر الجزائرية[1] يؤكد عدم وجود أية شواهد عن التحاقه بصفوف الثورة، فأولا لم يذكر قادة الثورة الجزائرية ومسؤوليها المحليين حصول ذلك، وثانيا تنفي استجوابات الشهود أن يكون لسود دخل إلى القطر الجزائري، وثالثا أن حدوث هذا الالتحاق كان بإمكانه إفراز انعكاسات واضحة ولم نسجل أي تأثير بارز على الجانبين.

ويمكننا أن نحمل شهادة الطاهر لسود التي أوقعت اللبس أنها تتعلق بمرحلة الثورة الثانية، حيث كان التحام والتحاق التونسيين واضحا، أو أنه اكتفى بالمرابطة قرب الحدود (الكاف) والتنسيق مع الجزائرية، وأراد أن يكسب مسألة التحاقه بصفوف الجزائريين بعدا دعائيا يعزز موقفه، صحيح أن أغلب القيادات المحلية التي كانت تنسق معه استشهدت (جبار عمر، الحاج عبد الله) ، وغابت معها كثير من الحقائق، لكننا نعرف أن قيادة منطقة الأوراس كانت شديدة الحرص على التنسيق والتوحيد مع التونسيين، ولو دخل الطاهر لسود حقيقة الأراضي الجزائرية لما أضاعت فرصة التنسيق معه، والذي تؤكده الشهادات في هذا الإطار أن اتصالات عديدة نظمها الطاهر لسود مع القادة المحليين وتعلقت بمساعدة الثورة الجزائرية[2]، وأن قيادة الأوراس

1 نعتمد شهادات الفاعلين الجزائريين، يوسف لدجاني، وعلي فارس خصوصا.

2 انظر شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث، تبسة، 17 جويلية 2005.

وابن بولعيد شخصيا اهتم بمسألة العلاقة مع الثوار التونسيين، وأرسل بعد شهرين من اندلاع الكفاح فوجا مسلحا إلى الحدود الشرقية موفدا إلى الطاهر لسود لتسليمه رسالة تتعلق بدخوله إلى الجزائر، لكن الاتصال انقطع في جبال تبرقة إثر نشوب معركة قرب الجبل المتواجد به، فلم يكمل المرسول موسى رداح مهمته التي طالت[1].

ويتأكد لنا أن التحاق المقاومين التونسية بالثورة الجزائرية سيتجسد في مرحلة ثانية عندما يكتسي التنسيق الجزائري التونسي صبغة رسمية ويقطع أشواطا كبيرة في عهد الثورة اليوسفية منذ نهاية عام 1955، أما في المرحلة الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية فإن الاستفادة من خدمات الثوار التونسيين والجزائريين في القطر التونسي اقتصرت على المجال اللوجستيكي، إذ اجتهد ابن بلة انطلاقا من طرابلس واعتماد على مساعدات الضباط التونسيين في إدخال الأسلحة إلى الجزائر، واعتمدت في وقت مبكر الشبكات التونسية في تهريب الأسلحة، ومهد المناضل عبد الله العبعاب لابن بلة كسب ثقة شيخ قبيلة نالوت الليبية الذي وضع كل

1 انظر شهادة المجاهد موسى رداح في الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، حزب جبهة التحرير الوطني: الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، منشورات قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، الجزائر، ج2، ص-ص، 119 ـ 120.

إمكانياته لتمرير الأسلحة عبر مسالك الصحراء[1].

وكانت إستراتيجية قيادة الثورة الواضحة في تعليمات ديدوش مراد وبن بولعيد تؤكد على مسألة الحفاظ على مناطق الحدود متنفسا للثورة وتنبه على عدم إثارة انتباه العدو إليها[2]، في السنة الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية لم تحد إستراتيجية قادة النواحي الحدودية عن ذلك، إذ تركزت اهتماماتهم على الاستفادة من المقاومة التونسية مثلما استفادت هي من الجزائريين تسليحا وتموينا ولجوءا، ونهض بهذه الأدوار في الجبهات الثلاث بشكل واضح جبار عمر وبوقلاز في سوق أهراس، وساعي فرحي والوردي قتال في النمامشة، والجيلالي بن عمر والطالب العربي في الحدود الجنوبية، ويذكر يوسف لدجاني أنه أرسل من قبل الحاج عبد الله وجبار عمر لطلب الأسلحة من الساسي لسود المشرف على لجنة جمع أسلحة المقاومين، وأنه وافق على جمع التبرعات للمجاهدين الجزائريين، لكنه اقترح عليه ولأسباب شخصية بيع الأسلحة للثورة الجزائرية، وبتدخل من الطيب المهيري سلمت له كمية من الأسلحة ذهبت إلى عبد القادر رزوق وأخذت منه ثمانين قطعة بمركز سريانة ومنحني يونس البيري

1 انظر، عمار السوفي: المرجع السابق، ص176.

2 انظر شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث، ومحمد زووال: المرجع السابق، ص 50

ستة قطع، وذهبت إلى الحبيب المولهي فأخذت منه عشر قطع، ومررنا هذه الكمية إلى الحدود وسلمناها في بداية 1955 إلى بلقاسم قندوز المكلف بتسليح منطقة سوق اهراس[1]، وللغرض نفسه أرسل ساعي فرحي كل من عمر البوقصي والجموعي البسكري إلى الرديف، واقتنيا بعض القطع من الأسلحة[2]، وفي بداية عام 1955 تنقل عمارة بوقلاز إلى العاصمة تونس لربط الاتصال بابن بلة والتنسيق مع المسؤولين التونسيين في مجال التسليح والتموين، فلقي ترحابا من الحزب الدستوري الحر، واشترى أسلحة من تونس ومدنين ليجهز بها فوجه[3]، وفي الفترة نفسها قرر بن بوالعيد دخول تونس عابرا إلى ليبيا بحثا عن السلاح، مصطحبا معه دليلا من تبسة ومعتمدا على معارفه الجزائريين المستقرين في تونس، وهذا الأمر يؤكد أنه لم تكن له علاقات وثيقة مع عناصر المقاومة والمسؤولين السياسيين، وقد تعرض بسبب مغامرته هذه للمخاطر[4]، إن الارتباطات مع التونسيين حتى ذلك الوقت كانت غير موطدة،

---

[1] انظر شهادة لودجاني يوسف، مقابلة مع الباحث.

[2] انظر محمد زروال: المرجع نفسه، ص 55.

[3] انظر استجواب العقيد عمارة بوقلاز مع مجلة أول نوفمبر، عدد 112 – 113 (جانفي، فيفري 1990) ص – ص 11 – 12.

[4] انظر شهادة عمر المستيري. مجموعة باحثين مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص - ص، 598 ـ 600 وشهادة فارس علال، مقابلة مع الباحث

ولم تتحدد بعد افقها وقنواتها، وفي الحقيقة كانت تكتسي علاقات تضامن جوارية وظلت كذلك طوال عام 1955 لتاخذ بعدها التنسيقي المغاربي بتوجيه من قيادة الثورة وصالح بن يوسف.

ثانيا ـ ميلاد جيش التحرير التونسي ووحدة المعركة المغاربية

أدى تطور الأحداث في تونس عام 1955 إلى حدوث انشقاق في القوى الوطنية، ففي حين كان صالح ابن يوسف في باندونغ يدافع عن الاستقلال التام لتونس والمغرب العربي أعلن بورقيبة عن قبوله مسودة اتفاق الاستقلال الداخلي التي سيعلن عنها يوم 03 جوان 1955، وقتها أبدى الكثير من رموز الحركة الوطنية رفضهم لهذا الاستقلال الشكلي وطالبوا بالاستقلال التام، وانتقد القادة المغاربيون بورقيبة لتخليه عن معركته في وقت تعم فيه الثورة أنحاء المغرب العربي [1].

لقد راهن بورقيبة على فرنسا في التوصل إلى اتفاقية الاستقلال الذاتي وتثبيت سيطرته على السلطة في تونس ومنافسة غريمه ابن يوسف، وازدادت قناعة هذا الأخير بضرورة مواجهة هذه السياسة وإفساح المجال للتحرير الشامل وعودة الكفاح من جديد، وذلك اعتمادا على المساعدة المصرية وبالتنسيق مع الثورة الجزائرية، فهل سيتجسد مخططه في الميدان،

---

[1] Mehammed LBJAOUI op cit ،p-p 129 -130

وهل سيدعم مشروع الكفاح المغاربي الموحد، وما هي حدود العلاقات التي جمعت بين اليوسفيين والثورة الجزائرية في هذه المرحلة؟

كان صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الحر والمشرف عليه في غياب بورقيبة يدرك أكثر من غيره ضرورة العودة إلى الكفاح المسلح وتدعيم الجناح الثوري ليتجند خدمة مطامح لجنة تحرير المغرب العربي، ولعل ميوله القومية والدينية والتزاماته المغاربية، وطموحه السياسي دفعه أكثر للعمل من اجل تخليص الشعب التونسي من القيود التي تكبله وتقف في وجه تحرره([1])، وفي القاهرة بدأ صالح بن يوسف حملته لمعارضة الاستقلال المتوصل إليه، مستعينا في ذلك بالعناصر الثورية وممثلي الحزب الدستوري الحر في المشرق العربي. وقد لقي خطه الثوري مساندة السلطات المصرية، والقادة المغربيين والجزائريين، وهكذا أصبح ابن يوسف حليفا لمشروعهم وواقع تحت طائلة ضغوطهم، ويثير تحول موقف بن يوسف من مساند لمشروع الاستقلال الذاتي إلى معارض له أكثر من تساؤل، ونؤكد عموما أن التأثير الناصري والبعد الوحدوي للثورة الجزائرية أسهما بفعالية في هذا

1 انظر بالتفصيل سيرة صالح بن يوسف ومواقفه من الاستقلال، الشابي مصطفى، المرجع السابق، ص ـ ص، 179،209.

التحول، إضافة الى مطامح الرجل السياسية([1]).

إن اتفاقية الاستقلال الذاتي عدت في القاهرة مؤامرة استعمارية تورط فيها بورقيبة وجماعته، أنها لا تمنح تونس إلا استقلالا شكليا في الداخل وتتيح لفرنسا الإشراف على شؤون الدفاع والخارجية، وقد صدرت الدعوة لمحاربة الاتفاقية وتمجيد الخيار الثوري الوحدوي، وشد أعضاء مكتب المغرب العربي أزر صالح بن يوسف في معارضته لبورقيبة، إذ أكد ابن عبد الكريم الخطابي أن توقيع هذه الاتفاقيات قد سود تاريخ تونس المناضلة، ودعا في لهجة مشددة إلى محاربة اتفاق الخزي والعار([2])، واعتبر الزعيم علال الفاسي الاتفاق التونسي الفرنسي أعظم خيانة وقعت في شمال إفريقيا منذ مائتين وخمسون عاما([3])، وقد صدم الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بهذا الاتفاق وندد به خيضر قائلا في ندوة صحفية: إننا نستنكر هذا الاتفاق ولو عرض علينا اتفاق مماثل في الجزائر فإننا نرفضه([4])، وأصدر قسما الجزائر

1 انظر، عمار السوفي: المرجع السابق، ص ـ ص، 84 ـ 86 وعميرة علية الصغير: جيش التحرير التونسي حقيقته ومصيره، جيش التحرير المغاربي 1948 ـ 1955، مرجع سابق، ص 88.

2 انظر الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص، 115.

samya EL MASHAT: op cit ،p 225

3 الطاهر عبد الله: المصدر نفسه، ص 115.

4 انظر، جوان نليسي: المرجع السابق، ص 154

ومراكش في مكتب المغرب العربي بيانا أذاعته صوت العرب تضمن استنكارهما لمثل هذه الاتفاقية التي تكبل استقلال تونس وتضر بكفاح المغرب العربي ([1]).

لقد اعتمدت جبهة التحرير الوطني الحل الشمولي لقضايا المغرب العربي، وارتكزت جهود الوفد الخارجي على بعث الوحدة بين الثورة الجزائرية والمقاومة المغربية أولا ثم إلحاق الجبهة التونسية بالوحدة الجزائرية -المغربية وإرساء جيش تحرير المغرب العربي، وهذا الخيار الوحدوي كان يهدف إلى تكريس مبادئ لجنة تحرير المغرب العربي المعلنة، واختارت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها التعامل مع صالح بن يوسف في تنسيق العمل الثوري وتسخير الشبكات التونسية لتمرير الأسلحة من طرابلس إلى ثوار الأوراس،واستجاب صالح بن يوسف لعروض التنسيق السياسي والعسكري أثناء اجتماعه مع ابن بلة عقب عودته من باندونغ ،إذ أبدى استعداده لإعادة إحياء جبهة الكفاح في تونس، وانتقل إلى طرابلس للاتصال بالمناضلين التونسيين وعاد إلى القاهرة متفائلا ([2])، وبعد تأمل وتفكير طويل قرر صالح بن يوسف الدخول إلى تونس ليراهن أكثر

---

[1] انظر، علال الفاسي: مصدر سابق، ص 67، والرشيد إدريس: المصدر السابق، ص 405

[2] انظر، فتحي الديب: المصدر السابق، ص، ص 132، 133.

على المعركة السياسية، واستقبل في تونس استقبال الزعماء في سبتمبر 1955، وبدأ معارضته السياسية بتجميع الأنصار وتعبئة الصفوف وحشد المعارضين لاتفاقية الاستقلال الذاتي وللتوجه البورقيبي وهم كثر(غالبية الشعب التونسي، الحزب الدستوري القديم، الزيتونيون، المقاومون، دوائر الأسرة المالكة...الخ)، وبدت المعارضة التونسية قوية في تمثيلها محافظة في خطابها جامحة في ثورتها، ولما أحست السلطات الفرنسية وحكومة بورقيبة بمخاطر التوجه الذي يمثله صالح بن يوسف أجمعت على ضربه والقضاء عليه، وزادت إجراءات التشدد التي جوبهت بها المعارضة اليوسفية في تحمس أنصارها لدخول مرحلة المعركة العسكرية، وخاصة بعد أن رفت صالح بن يوسف من أمانة الحزب، ومنع انعقاد مؤتمر الأمانة العامة، وتلبدت الأجواء بالاغتيالات والتوقيفات([1]).

لم يكرس ابن يوسف تواجده في تونس للنشاط السياسي فحسب، بل كانت المعركة المسلحة واردة كما توقعها،ودفع إليها أكثر نتيجة تزايد الحماس الثوري في تونس وتصاعد المعركة في المغرب العربي في أكتوبر 1955، وهكذا اقر إنشاء منظمة شبه عسكرية للأمانة العامة تولاها المناضل عبد الرحمن الشملي

---

[1] Samyia EL;MACHAT ,op cit,p 234 ، و منصف الشابي: المرجع السابق، ص - ص، 179_ 202

تكن كلمتهم موحدة أمام تزايد الخلاف بين الداخل والخارج، وأصرت بعض المجموعات على الاستمرار في التحالف مع اليوسفية، وأمام هذه الوضعية المضطربة تفاقمت مشاكل بورقيبة فكاتب قادة الثورة في الداخل والخارج يطلب تدخلهم لفض هذه المشاكل المستعصية، واشترط لتقديم الحكومة التونسية دعمها فرض احترام الجزائريين لسيادة بلاده[1].

ونظرا لأهمية قاعدة تونس في تفعيل نشاطات الثورة الجزائرية ودورها في مهمة التسليح اهتم قادة الداخل بتفعيل دورها ونزع مسؤولياتها من الوفد الخارجي، ولكن مبعوثي الداخل لم يلقوا الترحيب من قبل المسؤول الأوراسي عبد الحي، وقد اشتكت لهم السلطات التونسية من الخروقات التي يقوم بها الجزائريون في تونس، وأكدت لهم أنها تدعم الثوار الجزائريين شريطة أن يلتزموا بتنظيم نشاطهم والا يحولوا الشريط الحدودي إلى ساحة قتال مع الفرنسيين، والتزام الحياد في النزاع البورقيبي - اليوسفي[2]، وكانت مسؤولية قاعدة تونس تتبع قيادة الأوراس وابن بلة، ولم يطرأ أي تغير في سياستها فكان على بورقيبة أن

---

1 أنظر شهادة عبد الجليل المهيري، مسجلة عام 2002 ، ومحفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة.

2 أنظر شهادة حامد روابحية في محمد عباس: رواد الوطنية، مصدر سابق، ص246

يجتهد في كسب الوفد الخارجي لأجل فصل تحالفه مع ابن يوسف ولو بإرضاء مطامحه العريضة.

وفي القاهرة تباحث الصادق المقدم وعبد الجليل المهيري مع ابن بلة وخيضر ومحمد يزيد في موضوع تعزيز العلاقة مع السلطات التونسية، واقترحا عروض بورقيبة المغرية المتمثلة في تنظيم ندوة مغاربية لمناقشة سبل دعم الكفاح الجزائري وتصفية الاستعمار، واستعداده لاقتبال قيادة الثورة في تونس وتعيين ممثل للثورة ينسق العمل مع الحكومة التونسية[1]، ويبدو أن قادة الوفد الخارجي اظهروا استعدادهم للتعاون مع الحكومة التونسية، وقد عين ابن بلة احمد محساس مسؤولا عن جبهة التحرير الوطني في تونس[2]، واستفاد من تسهيلات ومساعدات قدمت بواسطة السلطات التونسية في روما[3]، وذلك دون أن يتخلوا عن التزاماتهم مع اليوسفيين، وكان على السلطات التونسية أن تجتهد في كسب عناصر الوفد الخارجي الأخرى كأحمد توفيق المدني ودباغين، وقد اجتمعا بهما الصادق المقدم والطيب سليم، وعرضا عليهما مبادرة الحكومة التونسية بتحمل مسؤولية تمرير أسلحة الثورة إلى الحدود التونسية الجزائرية بدل اعتماد العناصر

---

1 شهادة عبد الجليل المهيري، سبق ذكرها.

2 انظر احمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص186

3 شهادة عبد الجليل المهيري، سبق ذكرها.

لدغم والرشيد اليوسفية([1])، وتلى ذلك لقاء آخر جمع الباهي مسودة إدريس بالوفد الخارجي، وقد ضبطا مع احمد توفيق المدني اتفاق لتمرير الأسلحة بواسطة الحكومة التونسية([2])، ويذكر الرشيد إدريس في شهادته أنه قدم في هذه المناسبة لخيضر مبلغا ماليا قدره 250 ألف فرنك فرنسي هبة من الحكومة التونسية([3])، ويبدو انه لا شيء يغري خيضر وابن بلة للحيد عن الالتزامات المغاربية ومحالفة اليوسفية، إذ أن محساس حافظ على خط سلفه في التعامل مع اليوسفية وفي تبني استراتيجية مغربة الحرب.

لقد كان مسطرا لندوة تونس أن تدرس مسالة دعم الثورة الجزائرية ووحدة المغرب العربي، لكن اختطاف الزعماء حال دون ذلك، وأفسح المجال لسياسة بديلة تبنتها لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس، وتهدف إلى حشد الدعم الرسمي والاستفادة من الأهمية اللوجستيكية لتونس.

وقد تحملت تونس الكثير من أجل إرساء علاقة تعاون مع جبهة التحرير الوطني، فقد عاشت في نهاية 1956 أزمة عصفت بقيادة الجبهة، فرغم أن قادة الوفد الخارجي اعتقلوا إلا أن الصراع استمر بين الداخل والخارج، وتشير كثير من الشهادات المعتمدة

[1] انظر احمد توفيق المدني: المصدر نفسه، ص166

[2] المصدر نفسه، ص-ص، 278_279

[3] انظر، الرشيد ادريس: المصدر السابق، ص-ص، 510_511

أن ابن بلة ومحساس وقادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية حضروا لعقد اجتماع تصحيحي على هامش ندوة تونس المغاربية، وأنه وصلهم من ابن بلة خطاب مسجل يعدد فيه المزالق التي وقع فيها المؤتمرون، ويدعوا إلى تصحيح كثير من بنوده بما في ذلك مسألة التراجع عن الإستراتيجية المغاربية والمرجعية القومية، وقد تدخلت السلطات التونسية لتحجز الخطاب المسجل([1]).

وحاول محساس أن يملأ الفراغ المسجل بغياب ممثلي الثورة عن حضور ندوة تونس، وقرر من تلقاء نفسه أو بإيعاز من ابن بلة أن يقدم نفسه أمام الرأي العام والسلطات التونسية وصيا على الشرعية الثورية، وتحدى قيادة الداخل متحدثا باسم المعتقلين عن رفضهم لمقررات الصومام، ورفض التعامل مع ابن عودة مبعوث المؤتمر إلى تونس، وتفاقم الأمر عندما جمع محساس حوله قادة أوراس النمامشة وسوق أهراس، ودعاهم إلى الصمود في وجه "محرفي الثورة" وإلى معارضة قرارات مؤتمر الصومام غير الشرعية([2])، وأصدر هؤلاء القادة بيانا اثر اجتماعهم في ديسمبر 1956 طالب بإبعاد مبعوثي لجنة التنسيق والتنفيذ ابن عودة

[1] انظر شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث. وشهادة محساس مقابلة مع الباحث.

[2] انظر شهادة محساس، مقابلة مع الباحث. وشهادة ابن عودة، محمد عباس: ثوار... عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992، ص-ص، 95_96

وعرفت باسم الجبهة المضادة، وكون منظمة أخرى أشرف عليها المقاوم رضا بن عمار، وواصل مراقبته لشبكات المقاومة في طرابلس والجنوب، وقد وجهت إليه دعوات من المقاومين عبر الصحافة للعودة لحمل السلاح، ولبى الثائر الطاهر لسود دعوته واجتمعا لدراسة الموقف، واتفقا على تنظيم شبكات تمرير الأسلحة وتجنيد المقاومين لحمل السلاح من جديد والتنسيق مع الثوار الجزائريين[1]، وهكذا بدا التحضير لاندلاع الثورة المسلحة وتشكيل جيش التحرير التونسي، حيث قضى الطاهر لسود الفترة ما بين نوفمبر 1955 وجانفي1956 في التحضير الجاد لبعثه

وتواصل نشاط تمرير الأسلحة بعد وصول الأسلحة من مصر، وخصص نصيب للثوار التونسيين، وسجلت التقارير الفرنسية في نهاية عام 1955 نشاطا متزايدا في الحدود ناتج على التنسيق القائم بين الجزائريين و الفلاقة الجدد[2]، كما تطورت العلاقات بين أنصار صالح بن يوسف والثوار الجزائريين في تونس نتيجة اعتماد شيحاني بشير ممثلين عنه في تونس للإشراف على شؤون الثورة وربط الاتصال بابن بلة، وتم ذلك بطلب من هذا الأخير، وبهدف الاستفادة من قاعدتي تونس وليبيا في التموين والتسليح وتوطيد العلاقة مع الثوار التونسيين وتجسيد

1 الشابي منصف، المرجع نفسه، ص، 199.

2 انظر تقرير رئيس دائرة تبسة العسكري عن نشاط الثوار، مؤرخ في 16 جوان 1956 S.H.A.T. 2H 313.DOS -1

الوحدة المغاربية[1].

وقد ظل الاتصال قائما بين الثوار التونسيين والجزائريين، لكنه كان فاترا نتيجة الحصار المفروض على المقاومين التونسيين من قبل حكومة بورقيبة والسلطات الفرنسية، إذ تذكر شهادة عاجل عجول أن مجموعة من المقاومين التونسيين جاءت إلى قيادة الأوراس في بداية سبتمبر 1955 تطلب الدعم وتؤكد على توحيد المعركة، فعضدتهم قيادة الأوراس بأربعين مجاهدا مسلحا ممن كان في مركز أولحاج وبمبلغ أربعين مليون فرنك فرنسي، وقد رافق عباس لغرور الوفد إلى الحدود التونسية[2].

ولا شك أن هذه المبادرة جاءت بهدف تفعيل المقاومة التونسية وتأكيد وحدة الكفاح المغاربي، وكانت مهمة تحسين العلاقات واعتماد الثوار التونسيين في إيصال الأسلحة للأوراس أكثر أهمية من فتح جبهة الكفاح التونسية، ومن اجل ذلك نقل لغرور قيادته إلى الشرق قرب الحدود التونسية وعين الوردي قتال مسؤولا عن ناحية سوق أهراس، وقد اجتهد قادة المقاومة التونسية في الاتصال بمسؤولي الثورة الجزائرية عشية تجهيز جيش

1 أنظر شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث، وفارس علال، مقابلة مع الباحث.

2 أنظر شهادة عاجل عجول: مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 394

التحرير التونسي، وفي إطار هذا التنسيق وجه الطاهر لسود رسالة إلى قادة الثورة الجزائرية في الداخل بتاريخ 23 ديسمبر 1955.

افتتح هذه الرسالة بالتأكيد على تضامن المقاومين التونسيين مع الثورة الجزائرية وإيمانهم بضرورة استقلال المغرب العربي دون تفريق بين أقطاره الثلاثة "في الوقت الحاضر يجب علينا فقط دعم النضال الواحد،الموجه ضد الاستعمار الوحيد،وهو الاستعمار الفرنسي...[1]"، ووجه فيها عددا من المطالب والتوجيهات تضبط أسس العلاقة مع الثورة الجزائرية ،و تتمثل في النقاط الآتية:

1- الاقتراب من الحدود التونسية حتى يتمكن الثوار التونسيون من الاندماج في وحدات الثورة، و يثيروا الشعب التونسي للعودة إلى الكفاح ودحض مقولة قبول الاتفاقات الفرنسية- التونسية التي رضي بها المكتب السياسي برئاسة بورقيبة.

---

1 وثيقة تم العثور عليها لدى مجموعة من الثوار الجزائريين اشتبكت مع القوات الفرنسية في جبال إبليجي قرب قفصة في 21 جانفي 1956 انظر تقرير كتبه رئيس مركز قفصة العسكري coupe S.H.A.T. 2H. 314.DOS -3. doucement 15

2- الحذر من التونسيين الموالين للمكتب السياسي (بورقيبة) ،لأنهم يعادون الأمانة العامة بقيادة صالح بن يوسف،أولئك الموالين لبورقيبة ولأفكاره يشكلون خطرا علينا ويجب إبعادهم حتى لا يضروا بوحدتنا.

3- الإعلام بوصل الأسلحة من الخارج وان الرجال الذين يتواصلون معكم هم أبناء الحامة، وهناك أشخاص موالون للمكتب السياسي من المقاومين السابقين يتربصون بممري الأسلحة، وهم يتصلون مع بعض الأشخاص في التوابل وطرابلس فيتوجب تغيير الطريق الذي يمر بالحامة.

4- وجوب إجراء تحقيق مع التونسيين المنخرطين في صفوف الثورة، أي معرفة القرية ومكانها، والمشيخة التي ينتمون إليها.

5- التونسيون الذين يلتحقون بصفوف الثورة مستقبلا يشترط لقبول انضمامهم إشارة الاستقبال التالية: جسر قسنطينة، واد سوق أهراس، ويجب الا يكون لأي تونسي منصب قيادي في صفوفكم[1].

وفي إطار تفعيل العلاقات الجزائرية التونسية مثل لغرور وعبد الحي الاوراسي الثورة الجزائرية في الاجتماع الذي عقده

---

1 S.H.A.T 2 H 314 DOS 1

صالح بن يوسف في تونس بحضور قيادات تونسية ومغربية[1]، وهذا الاجتماع الذي عقد في جانفي 1956 كان حاسما في توثيق العلاقات بين الثوار اليوسفيين وقادة الأوراس، وذلك بتأكيده على المركة المغاربية المشتركة وربط الاتصال بينهم وبين قادة الفرق التونسية، وتنسيق مهمات تمرير الأسلحة وتدريب الفرق المسلحة وتوحيد مخططاتها.

وهكذا اجتمعت إرادة الطرفين الجزائري والتونسي على المضي قدما في مشروع كفاح المغرب العربي الموحد، وبعيدا عن رهانات صالح بن يوسف السياسية للتحالف مع الثورة الجزائرية ومواجهة حكومة بورقيبة فإن القادة الميدانيون للجانبين كان إيمانهم صادقا بتوحيد المعركة وعزيمتهم قوية في استمرار التضامن لخدمة كفاح الشعبين الشقيقين، وقد عمقت تجربة جيش التحرير التونسي شعور التضامن المغاربي وأرست علاقات وطيدة مع الثورة الجزائرية.

وفي محاولة استقراء دوافع عودة المقاومين لحمل السلاح تؤكد شهادات المستجوبين على قناعة المقاومين بالاستمرار في الكفاح من أجل الاستقلال التام ومساندة الثورة الجزائرية،

---

[1] انظر، الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 131

إضافة إلى دوافع ثانوية أخرى[1]، وقد بذل الطاهر لسود جهودا كبيرة في إعادة إحياء المقاومة والتحضير للعمل المسلح إلى أن أعلن عن ميلاد جيش التحرير التونسي رسميا في بداية فيفري 1956، بدأها منذ نوفمبر 1955، حيث أعاد إحياء النظام وتوزيع الوحدات العسكرية، وعرض مخططه على فتحي الديب في طرابلس ملتمسا تقديم الدعم العسكري، وتم الاتفاق على عروض القيادة التنسيقية العليا (ابن بلة – صالح بن يوسف) والمتمثلة في تحقيق أمرين :

<u>أولها</u>: بدء الاتصال بممثلي جيش التحرير الجزائري في المناطق الحدودية لتنسيق عمل الجبهتين.

<u>ثانيا</u>: التعهد بنقل الأسلحة والذخيرة المطلوب إيصالها لجيش التحرير الجزائري[2].

وقد أدى هاتين المهمتين على أكمل وجه، ونجح في التنسيق مع قيادة الأوراس الجزائرية، وبدا خطته في رصد الأهداف العسكرية، وتدريب الفرق العسكرية الثمانية التي تشكل جيش التحرير التونسي والتي كان من أبرز قادتها رضا بن عمار،

---

[1] اطلعنا على عدد من شهادات المقاومين التونسيين المحفوظة في المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية، منوبة، انظر خصوصا شهادة الطاهر لسود وحسين التريكي .حمادي غرس.

[2] انظر فتحي الديب: المصدر السابق، ص – ص، 132 - 139

الطيب الزلاق، عبد القادر زروق، الطاهر لغريبي...الخ، وشكل هذا الجيش بقواته التي تناهز الستة مائة وتمرس قادته، وأسلحته الحديثة قوة حقيقية في مواجهة سلطة بورقيبة والقوات الفرنسية وأعوانها في مناطق الجنوب وعلى طول الحدود الغربية المتاخمة للجزائر[1]، وعلى ضوء بيان قيادة جيش التحرير التونسي وقانونه الأساسي ومواقفه نشدد أساسا على تمسكه بالخيار الثوري لاستكمال تحرير تونس وبمبدأ الكفاح المغاربي والتوحيد العسكري في جيش تحرير المغرب العربي، وقد أعرب عن المبادئ العربية والإسلامية لتونس، ووضعه لمصلحة البلاد فوق كل اعتبار ومحاربته للخونة والمتعاونين مع المستعمر[2].

وفي بداية فيفري 1956 أعلن رسميا عن ميلاد جيش التحرير التونسي، وخاضت فرقه الثمانية معارك طاحنة واشتباكات في مناطق الجنوب والغرب التونسي، وشكلت خطرا داهما على المخطط الفرنسي وعلى حكومة الاستقلال الداخلي، خاصة بعد انفلات صالح بن يوسف من القبض واشتداد المقاومة المسلحة وتجذرها شعبيا، وفي منتصف فيفري 1956 استدعي الطاهر

---

1 انظر، عميرة علية الصغير: جيش التحرير الوطني التونسي حقيقته ومصيره جيش التحرير المغاربي 1948- 1955، مرجع سابق، ص – ص 92- 94

2 انظر بيان إنشاء هذا الجيش، جريدة الصباح، عدد يوم 12 فيفري 1956 وبيانات أخرى في أرشيف الجيش البري الفرنسي S.H.A.T. 2H 314 DOS 1 .et 2H.157 DOS 2

لسود إلى اجتماع قادة جيوش تحرير المغرب العربي في القاهرة ممثلا لجيش التحرير التونسي، وقد أعطى فتح جبهة تونس بعدا جديدا للمعركة المغاربية، استغل في القاهرة لتأكيد الخيار الاستراتيجي للمعركة الشمولية، خاصة وأن الطاهر لسود أبدى كامل الاستعداد للاستمرار في معركة المغرب العربي، وأكد خلال هذا الاجتماع وفي لقائه مع جمال عبد الناصر على تفعيل قدرات جيش التحرير التونسي وتنسيق نشاطه مع جيش التحرير الجزائري، وعلى توحيد قيادة جيش التحرير المغاربي وعدم إيقاف القتال حتى يتحقق الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي، وتأكيدا على كسبه لهذا المشروع اقترح على لسود في جلسة مع عبد الناصر ان يكون قائدا عاما لجيوش تحرير المغرب العربي، واقترح احمد بن بلة أمينا عاما له[1]، ولم يكن لهذه القيادة العامة أية دور في ظل أقرار مبدأ العمل القطري واستقلالية كل جيش بشؤونه الداخلية، أما مسألة التنسيق فقد استمرت إدارتها سياسيا بين ابن بلة وصالح بن يوسف وعسكريا بين الطاهر لسود وقادة أوراس النمامشة، والمؤكد أن مشروع وحدة الكفاح في المغرب العربي اكتسى أهمية بالغة وأكد حضوره القوي، وان السلطات الفرنسية بدأت تخطط بالتعاون مع حكومة بورقيبة للقضاء على الفلاقة الجدد الذين يشكلون بموقفهم المتشدد وتحالفهم المغاربي

---

1 انظر، فتحي الذيب: المصدر السابق، ص – ص 170- 174، وشهادة الطاهر لسود، سبق ذكرها

خطرا على الوجود الفرنسي، ولم يعد من مناص سوى دعم حكومة بورقيبة ولو تطلب الأمر السير باتجاه الاعتراف بالاستقلال التام لتونس، وهذا الذي افضت إليه مباحثات في مولي - بورقيبة.

لقد تعزز موقف جبهة التحرير الوطني وفقا للإستراتيجية المرسومة، وازدادت ارتباطاتها المغاربية تلاحما، وقد كلف خيضر بالإشراف على الجانب السياسي وتنسيق العلاقات مع مفوض بن يوسف إبراهيم طوبان وأعضاء مكتب المغرب العربي، فكتب في أكتوبر 1955 مؤكدا على أهمية التعاون مع اليوسفيين :أن التونسيين بدفع من صالح بن يوسف يسيرون معنا تماما[1]، وأوضح أن توحيد الموقف في المغرب العربي وعودة الكفاح إلى تونس يدعم الثورة الجزائرية ويعزز موقفها في مفاوضة مشتركة مع الحكومة الفرنسية لحل موحد لقضايا الشمال الإفريقي[2]، وظهر تصميم الوفد الخارجي على المضي في المعركة الشمولية استجابة لمخطط التوحيد العسكري مع المقاومة المغربية، وتفعيلا لمهمة لجنة تحرير المغرب العربي التي اتخذت موقفا مساندا لصالح بن يوسف المرفوت من الحزب الدستوري الحر، إذ أقرت فصل الديوان السياسي ورئيسه بورقيبة من اللجنة، ونقلت تمثيل تونس إلى الأمين العام للحزب ابن يوسف حفاظا على الخط

[1] Mabrouk BELHOCINE :op cit ،p.103

[2] IBID

الثوري للحزب [1]، وتكلف ابن بلة بالجانب العسكري وعمل على تأكيد الارتباط بجيش التحرير التونسي والاستفادة من خدماته في دعم الثورة الجزائرية، فاقام تنسيق محكم في قاعدة طرابلس وقوى ارتباطات الثوار التونسيين بقيادة الأوراس وممثلها في تونس[2]، وقد أشرك معه في إدارة هذه العلاقات الضباط المؤمنين بمرجعية الخطابي وبالعمل المغاربي المشترك أمثال عبد العزيز شوشان وعز الدين عزوز وبشير القاضي، ويذكر هذا الأخير ان منحى العلاقة مع الثوار التونسيين كان جيدا "جيش التحرير الذي كان على رأسه الطاهر والذي كان صالح زعيمه الروحي على الأقل...حدث بيننا وبينه تعاون وثيق وعميق جدا،لدرجة أن الأسلحة التي كانت تتوجه للمقاومين في الأوراس آنذاك كنا نقسمها تقريبا مناصفة..."[3]، وعليه شهدت فترة نهاية 1955 وبداية عام 1956 تجربة تنسيق وتعاون مثمرة بين الثوار اليوسفيين والثورة ا-لجزائرية ارتكزت مجالاتها فضلا عن التضامن السياسي في ميادين تنسيقية مهمة، نذكرها في النقاط الآتية :

1- شبكات نقل الأسلحة: اعتمدت الثورة الجزائرية قاعدة طرابلس ملجأ الثوار التونسيين مركزا لجمع وتمرير الأسلحة، وقد

[1] انظر الطاهر عبد الله: المصدر السابق ، ص 124

[2] انظر شهادة أحمد محساس، مقابلة مع الباحث، الجزائر، 9 جويلية 2005.

[3] انظر، شهادة بشير القاضي :جيش التحرير المغاربي1948_1955، مرجع سابق، ص، ص175، 176

تم تمرير دفعات عديدة بواسطة الثوار التونسيين عبر الجنوب التونسي وصحراء ليبيا([1])، وفي نوفمبر 1955 وصلت كميات كبيرة من الأسلحة إلى ليبيا، وتطلب الأمر تنسيقا محكما بين الثوار التونسيين والمسؤولين الجزائريين من اجل مضاعفة كمية الأسلحة المهربة، وتأمين وصولها إلى الحدود الجزائرية([2])، وازدادت حركية تمرير الأسلحة عبر مسالك مختلفة، وفي مرحلة تالية أنشأت فرقة مشتركة تونسية جزائرية لنقل الأسلحة،واستفاد الجزائريون من مسالك التهريب، وتشير المصادر الشفوية أن الطاهر لسود اعتمد ثوار الحوايا في نقلها من ابن قردان إلى داخل تونس والى الحدود الجزائرية، وتطلب الأمر سرية تامة خاصة أمام تزايد رقابة القوات الفرنسية وحكومة بورقيبة([3])، وتشير تقارير الاستخبارات الفرنسية إلى النشاط المتزايد لمهربي الأسلحة عبر الجنوب التونسي، وتؤكد تورط قبائل مجاورة للحوايا في أنشطة التهريب([4])، وتتحدث عن اكتشاف حالات كثيرة، وعن إمعان

---

[1] انظر شهادة بيزار محمد الطيب، سبق ذكرها. وانظر أيضا:
BOUZBID Abdelmadjid. la logistique durant la guerre de liberation nationale.ce que je sais ،ed ،BIBLIO POLIS ،Alger. 2005. p-.p .30 - 32.

[2] انظر فتحي الديب: المصر السابق ، ص ـ ص، 126ـ131.

[3] انظر شهادة الطاهر لسود، سبق ذكرها

[4] انظر تقرير رئيس مركز تطاوين عن نشاط تهريب الأسلحة مؤرخ في 24 نوفمبر 1955 SHAT: 2H. 314.DOS - 1

مجموعات التهريب في المراوغة باستبدال مسالك المرور([1])، وتبين بعض التقارير لجوء المهربين إلى المسالك البحرية، حيث تهرب الأسلحة في القوارب من جهة جرجيس([2])، وقد تداولت الصحافة الفرنسية أخبار حركية تهريب الأسلحة وأشارت إلى هولها([3])، وعليه فان العمل الممهد بتعاون المناضلين التونسيين ساهم في دعم قدرات الثورة الجزائرية،وفتح طريق الشرق أمامها.

2- تنسيق العمل العسكري: تتحدث تقارير الاستخبارات الفرنسية عن المجموعات المختلطة بإسهاب([4])، وقد وقع اللبس حتى لدى الباحثين التونسيين ليقروا بتشكيل فرق مختلطة دون توضيح طبيعتها([5])، والحقيقة أنه تم الترويج آنذاك لوحدة النضال

---

[1] انظر تقرير رئيس مركز القصرين العسكري مؤرخ في 6 أفريل 1956 2 H SHAT 310.DOS -1،

[2] انظر تقرير عن تمرير الأسلحة أعدته القيادة العسكرية للجنوب التونسي مؤرخ في 20 جوان 1956 2 H. S.H.A.T ، 236 DOS 2

[3] انظر تقرير عن نشاط تهريب الأسلحة في الصحافة الفرنسية S.H.A.T. 312, 2 H DOS 3

[4] تقرير الاستخبارات لمقاطعة الجنوب التونسي العسكرية في الفترة من 26 مارس إلى 10 افريل 1956، وتقرير اللواء غالبون قائد المنطقة الجنوبية لشهر مارس 1956 S.H.A.T. 2H 312 DOS 2-

[5] Amira aleya SGHAIER: les tunisienne et la révolution algérienne , in actes du 1 congrés du forum d'histoire contomporaine sur méthodologie de l'histoire des mouvements nationaux au maghreb. publications.FTRESI.. Tunisie. 1998. p-p 117 - 118

المشترك والالتحام المقاومتين في جيش واحد دون أن يقع ذلك رسميا، لكن الذي تجسد هو دخول مجموعات من فرق جيش التحرير الجزائري للتراب التونسي قصد تمرير الأسلحة بالتنسيق مع وحدات جيش التحرير التونسي، وأدى تواجدها ومشاركتها في بعض المعارك إلى التباس الأمر على الفرنسيين، كما دعمت وحدات جيش التحرير التونسي بعناصر جزائرية جندت داخل تونس أو أرسلت من داخل الوطن، وكذا بمقاومين تونسيين تجندوا في صفوف الثورة وأعيدوا لإسناد المقاومة التونسية[1].

ويبدو أن حركة التضامن والتنسيق المشترك في هذه المرحلة التبست كثير من الأمور حيث كانت الوحدات التونسية تلجأ إلى داخل الجزائر، وتخوض أحيانا معارك مشتركة وهي تركز ضغطها على الشريط الحدودي[2]، وارتكز مجال عمل الفرق التي يقودها الطالب العربي في الحدود الجنوبية وداخل العمق التونسي، وبدا تنسيقه أمتن من الجبهات الشمالية التي جعلت من الشريط الحدودي ملجأ ومسلكا للتموين، وهكذا يتضح لنا أن مجالات التنسيق العسكري ارتكزت على التعاون بين الطرفين وتقديم

---

1 أنظر شهادة أحمد عباس، سبق ذكرها وعبد الحميد الهلالي: سكان سهول مجردة العليا وجبال خمير بين تصفية الاستعمار والتواصل مع الثورة الجزائرية 1954 ـ 1962، مجلة روافد، يصدرها المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، ع10، (2005)، ص ـ ص، 225، 226.

2 Amira aleya SGHAIER : op cit. p 124.

المساعدات اللوجستيكية، ودون أن يتكرس مشروع وحدة عسكرية شبيهة بتلك المجسدة في الحدود الغربية بين جيش التحرير المغربي وجيش التحرير الجزائري :

3- التمركز والدعم اللوجستيكي: أبقت اتفاقية الاستقلال الداخلي على تواجد فرنسي كثيف في الجنوب والغرب التونسي لكن ذلك لم يمنع مرور وتمركز وحدات جيش التحرير الجزائري على طول الحدود وداخل العمق التونسي، إذ أفادت مرحلة الكفاح المشترك هذه في تركيز قواعد الثورة الجزائرية وتوفير الدعم والإسناد الشعبي لها سواء من قبل التونسيين المتضامنين بسخاء أو الجالية الجزائرية بتونس، وأنشأت العديد من الخلايا المدنية المكلفة بالتعبئة والدعم والاتصالات فضلا عن الخلايا التي كانت تدعم جيش التحرير التونسي والمجاهدين الجزائريين[1]، وقد واصلت الجيوش الفرنسية ملاحقتها واعتداءاتها على السكان في هذه المناطق ،وأعلنت أنها اكتشفت منظمة سرية تسمى «السيف الأسود» تقوم بأدوار الدعاية وجمع الأموال والمئونة والاستخبار لصالح ثوار الجزائر[2]، وقد أوكلت كذلك مهمة التموين والتسلح لمجموعات من جيش التحرير الجزائري تتحرك

---

1 أنظر، عبد الحميد الهلالي: المرجع السابق، ص248

2 أنظر تقرير استخباراتي لمقاطعة الجنوب التونسي خلال الفترة من 25 مارس إلى 10 افريل 1956 S.H.A.T. 2 H ،312 ،DOS 2

على طول الشريط الحدودي، وذكرت التقارير أنها رصدت تحرك هذه الوحدات وتصدت لها،ونبهت إلى خطر تزايد نشاط الثوار في منطقة وشتاتة وغار الديماو، واقترحوا على السلطات التونسية إفراغ هذه المنطقة من سكانها حتى يتم تطهيرها من الثوار الجزائريين ومعاونيهم التونسيين([1]).

ويتأكد لنا أن مجالات التنسيق المشتركة ارتكزت على تسليح وتموين الثورة الجزائرية في الداخل، وتنسيق العمل المشترك لتقوية الجبهة التونسية، وقد تركزت فرق جيش التحرير التونسي في الجنوب والجنوب الغربي التونسي، ولم تغط الحدود الغربية الشمالية لقوة نفوذ أنصار بورقيبة هناك،و ارتكزت فرقة الطيب الزلاق في سوق الأربعاء وغار الديماو ،لتنسق عملها مع قادة منطقة سوق اهراس (عمارة بوقلاز، محمد لصنام، محمد الشريف مساعدية) ،ولم يكن هناك وجود قوي في منطقة الكاف، أما وحدات القصرين وفريانة فمجال احتكاكها مع قادة النمامشة (الوردي قتال، لزهر شريط...)، وارتكزت وحدات جيش التحرير التونسي في شط الجريد والجنوب، حيث القرب من مصادر التسليح والاحتضان الشعبي وميدان التنسيق مشرع مع الطالب العربي قائد منطقة سوف الذي فوضه عباس لغرور

---

[1] انظر تقرير حاكم مقاطعة الجنوب التونسي مؤرخ في 8 فيفري 312 DOS 3" ,S.H.A.T 2 H1956.

سلسلة الأقطار العربية الإسلامية والتضامن مع الثورة الجزائرية

بتحمل عبء العلاقة مع الثوار اليوسفيين في الجنوب.

وقد واجهت صعوبات كثيرة العمل التنسيقي بين الحليفين، بعضها خاص بهما والبعض الآخر نطاقها خارجي، إذ شكل تعدد القيادات في الجبهة الجزائرية عائقا أمام وحدة تصور أراد أن يفرضها عباس لغرور الوفي لمبدأ التحالف مع جيش التحرير التونسي، وكان لقائد سوق اهراس بوقلاز اتصالاته مع السلطات التونسية، وخاصة مع المحجوب بن علي الذي تكلف بمحاصرة فرقة الطيب الزلاق حتى فرض عليها الاستسلام، واثر مقتل جبار اعمر المتهم بالاتصال بالتونسيين دون الرجوع للقيادة ظهر خلاف عميق بين قادة النمامشة وقادة منطقة الأوراس،وبدوره احتكر عبد الحي الاوراسي تمثيل الثورة في تونس لصالح تحالف عباس لغرور مع اليوسفيين لأغراض جهوية([1])، وكانت حنقته كبيرة على قادة سوق اهراس والنمامشة الذين يتعاملون مع المحجوب بن علي ويتصلون مباشرة ببورقيبة، وفي هذا الإطار رفض التعامل مع مبعوثي الداخل ([2]).

---

[1] انظر شهادة المجاهد فارس علال: مقابلة مع الباحث، وزروال محمد: المرجع السابق، ص323

[2] تشير بعض الشهادات أن بوقلاز اتصل ببورقيبة بواسطة المجاهد محمد لصنام وحدد إطار نشاطه داخل تونس، وأن عثماني عبد الوهاب ومحمد العيفة مبعوثي ابن بوالعيد اتصلا ببورقية في فيفري 1956 من أجل معالجة بعض المشاكل

وهكذا تولدت ازدواجية الخطاب في التعامل مع مقاومين متحالفين مع الثورة الجزائرية وسلطات تسعى للعب أدوارهم، وفي نفس الوقت الذي كان بوقلاز يمد علاقاته مع بورقيبة كان عباس لغرور يفكر في إرسال فدائيين إلى تونس لاغتياله([1])، لقد ارتمى قادة الأوراس في خيار التحالف الاستراتيجي الذي ألح عليه ابن بلة والمصريون، واتبع الطالب العربي هذا الخط الثوري([2])، وفضلت قيادات أخرى الحياد عن النزاع التونسي حماية لمصلحة الثورة، وخلف الصراع بين البورقيبيين واليوسفيين آثاره الجانبية على الثورة الجزائرية ،خاصة أمام تزايد نفوذ سلطة بورقية، إذ حدثت مناوشات بين الفرق الجزائرية والقوات الموالية للسلطة، واتهم الجزائريون بمساندة العناصر اليوسفية، واغتيل بعض المسؤولين الجزائريين خطئا من قبل العناصر اليوسفية في تلك الفتة، ومنهم نائب الوردي قتال المدعو عبد الحميد

وتسهيل مرور السلاح وفض الخلاف بين عبد الحي و مبعوثي الداخل، انظر محمد زروال :المرجع السابق ، ص ـ ص، 262 ـ 263

[1] انظر شهادة الوردي قتال: مقابلة مع الباحث، وقد ذكر ذلك في حواره مع محمد عباس أنظر محمد عباس: حقائق جديدة عن جهاد أوراس النمامشة مع المجاهد الوردي قتال.جريدة الشعب، ع 7984 ، (3 جويلية 1989)

[2] تؤكد شهادة علي فارس (كاتب عباس لغرور) أن لغرور لم يكن يجاهر بتحالفه مع اليوسفيين، وأنه كان يتعامل مع الجميع من اجل مصلحة الثورة، شهادة علي فارس، مقابلة مع الباحث.

زروال([1])، كما أن بعض الشكوك بوجود مخبرين يتعاملون مع الفرنسيين أدت بالقادة الجزائريين للاحتراز من بعض العناصر اليوسفية([2])، وأفضت هذه الشكوك إلى تردي العلاقة مع اليوسفيين،وأسهم استقلال تونس وتراجع قدرات المقاومة، وظهور الخلافات في اضمحلال جيش التحرير التونسي واستسلام أفراده أو انضوائهم في صف الثورة الجزائرية.

وقد جاء الإعلان عن استقلال تونس يوم 20 مارس 1956 نتيجة لتصاعد المد الثوري في المغرب العربي، وتفهم ادغار فور لطبيعة الصراع الدائر بين هذا المد الثوري والجناح المعتدل المعول عليه في الحفاظ على المصالح الفرنسية، والوقوف في وجه خطر الوحدة المغاربية المدعومة من المشرق العربي([3])، واتضحت أبعاد هذا المخطط في تصور صالح بن يوسف خاصة أمام تأكيد ادغار فور ان الجزائر ستظل فرنسية، وبقاء طوق الجيوش والنفوذ الفرنسي وفقا لاتفاقية الاستقلال في إطار التكافل، وسجل ملاحظاته في رسالته الموجهة إلى بورقيبة موضحا أن نجاح الاستقلال المحقق أنجز بفضل سواعد المقاومة التي ستستمر في

---

[1] أنظر شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث

[2] تقرير دائرة الاستخبارات لقيادة الجيش الفرنسي بتونس بتاريخ 28 جويلية 1956 3.S.H.A.T. 2 H 313.DOS

[3] انظر ابراهيم طوبال: المرجع السابق، ص 325، والطاهر عبد الله: مصدر سابق، ص156

المقاومة إلى أن يتم جلاء الجنود الفرنسيين وتحقق الجزائر استقلالها(1)، فهل يستجيب المقاومون لنداء الاستمرار في المقاومة بعد اعتراف فرنسا باستقلال البلاد ؟.

وقد كان لمجرد الإعلان عن الاستقلال والدعاية التي صاحبت ذلك وقعه المؤثر على المقاومة، لكن ذلك لم يمنع جيش التحرير التونسي من الحفاظ على تماسكه وعلى عقيدة التحرير الشامل من الضمور(2)، ونسجل أن حدثا مهما اثر على وحدة جيش التحرير التونسي تمثل في استسلام قائده الطاهر لسود يوم 3 جويلية 1956، وذلك اثر خلافات حادة بينه و بين صالح بن يوسف في طرابلس، إذ ظهرت شكوك للطاهر لسود حول المسؤول العسكري في قاعدة طرابلس عبد العزيز شوشان، واختلف مع صالح بن يوسف في خطة العمل العسكرية، وقد يكون اقتنع بعدم جدوى المقاومة وبضعف موقف صالح بن يوسف(3)، وقد بذل المسؤول الجزائري في طرابلس بشير

---

1 انظر رسالة ابن يوسف لبورقيبة بتاريخ 24 اكتوبر 1956، جريدة طرابلس الغرب، عدد يوم 25 اكتوبر 1956

2 انظر الطاهر عبد الله: المصدر نفسه ، ص 154

3 انظر شهادة الطاهر لسود: من ذكرياته وعروسية التركي، المرجع السابق، ص 196-197

القاضي جهودا كبيرة لرأب الصدع بينهما دون جدوى(1).

وعلى الرغم من ذلك واصل جيش التحرير التونسي كفاحه تحت قيادة صالح بن يوسف وبعزيمة بدأت تفتر، إذ نقرأ في رسائل صالح بن يوسف إلى قادة فرق الجيش نبرات ملحة للاستمرار في المقاومة ليس من أجل تصفية بقايا الاستعمار في تونس ووضع حد لتحرشاته بل من أجل مساعدة الجزائر(2).

وخلال صيف 1956 ازدادت ضغوط السلطات التونسية على حكومة ليبيا لطرد صالح بن يوسف وتفاقمت إغراءاتها لاستسلام المقاومين واحتواء المسؤولين الجزائريين في تونس، وحاول صالح بن يوسف تغيير استراتيجية المواجهة الضاغطة، فطلب من فرق جيش التحرير الانتقال إلى الوسط والشمال الغربي والاحتكاك بالثورة الجزائرية(3)، وأدى اكتشاف مجموعات الجيش في منطقة أم العرايس إلى وقوع معارك طاحنة استعمل فيها الجيش الفرنسي طائراته المقنبلة، وكانت حصيلتها ثقيلة على

---

1 انظر شهادة بشير القاضي جيش التحرير المغاربي 1948_1955، المرجع السابق، ص 176

2 انظر رسالته إلى القائد العسكري الميداني كمال الرزوقي بتاريخ 10 جويلية 1956، كتابة الدولة للشؤون الخارجية (تونس): كتاب أبيض في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة، المطبعة الرسمية ، تونس، ديسمبر 1958، ص – ص 80 -88

3 كتابة الدولة للشؤون الخارجية (تونس). المصدر السابق، ص 87

علاقات الثورة الجزائرية شاب 1956 وفي نهاية عام الجانبين([1])، ملحوظ تكشف الشهادات بعض بالمجموعات اليوسفية فتور جوانبه، فإضافة إلى ضغوط بورقيبة على قادة الثورة الجزائرية في تونس للكف عن التعامل مع اليوسفيين طالب القادة الجزائريون من المجموعات الملتحقة ومنها مجموعة السعيد شيبة توزيع عناصرها على مختلف المناطق، ولم يرض المقاومين التونسيين بذلك لان فيه ضعفهم وتشتتهم ففضلوا تسليم أنفسهم([2])، ولجأ كثير من قادة جيش التحرير الجزائري للاشتراط على الملتحقين رخصا من السلطات التونسية، واستغرب صالح بن يوسف هذا الأمر([3])، وأوضح في رسائله ان لجيش التحرير التونسي هدف وطني مقدم على دعم الجزائر، وأنه يأمر بعدم الالتحاق بالثورة الجزائرية "ان المجاهدين بجيش التحرير الوطني التونسي لم نأمرهم بمواصلة الكفاح من أجل مساعدة الجزائر فقط، بل مساعدة الجزائر ثاني كهدف ثاني بعد كفاحنا في الداخل ضد العدوين فرنسا وأذنابها يعني حكومة بورقية وأعوانها... إني احجر على جيوشنا الدخول للجزائر والالتحاق بجيش التحرير الجزائري

[1] انظر تقرير استخباراتي حرره رئيس دائرة تبسة لأركان القطاع الجنوبي التونسي بتاريخ 16 جوان 1956

S.H.A.T.. 2 H.313 DOS – 1.

[2] Amira aleiya SGHAIER : op cit. p-p 120 - 121

[3] انظر كتابة الدولة للشؤون الخارجية (تونس): المصدر نفسه، ص، ص، 81 82

خصوصا وقد بلغني أن إخواننا الجزائريين أصبحوا يطلبون من جماعتنا رخصا من الحكومة التونسية"([1]).

إن دعوة الطاهر لسود للثوار بالاستسلام ومنح أسلحتهم للجزائريين دفعت صالح بن يوسف للتأكيد على استقلالية الثورة التونسية عن ثورة الجزائر، وأنه لم يرسل في أي وقت تعليمات تفيد أن ثورتنا عبارة عن ذيل من ذيول الثورة الجزائرية" وأضاف: "إننا بثورتنا نساعد الثورة الجزائرية ونشترك مع الجزائريين في تحقيق تحرير المغرب العربي ووحدته"([2])، وهذا يؤكد أن صالح بن يوسف كان مهتما بالمعركة الوطنية المرتبطة بطموحاته السياسية وانه جعل من مسالة نصرة الثورة الجزائرية هدفا ثانيا، وهو موقف لم يستصغه كثير من المقاومين وعلى رأسهم الطاهر لسود، وقد حاول صالح بن يوسف إخفاء نزعته الوطنية وظل يعلن عن تمسكه بخيار الكفاح الموحد، وينسق عمله في القاهرة مع الوفد الخارجي للثورة معتبرا أن في ذلك وسيلة ضغط إضافية على السلطات الحاكمة ([3]).

وقد فسر مسؤول الجبهة في تونس اشتراط الحصول على

[1] المصدر نفسه

[2] المصدر نفسه

[3] تؤكد ذلك رسالة خيضر بتاريخ 06 جوان 1956 أنظر:

Mabrouk BELHOCINE :: op cit. p 180

وبعض حكومية على الملتحقين بالثورة انه جاء في وقت متأخر وخلال حملة التطوع الماطرة حكوميا، وفي إطار سياسة جديدة فرضت على الجزائريين من قبل حكومة بورقيبة، وانه اجتهد في التلاؤم معها[1]، وقد رفض لغرور والطالب العربي الخضوع لهذا الأمر وعدوا ذلك خيانة للمبادئ المتفق عليها، وتبنى بعض القادة حلولا وسطا، وتوسطوا لدى السلطات التونسية لاستسلام بعض الفرق حسب شهادة غرس الله المحضاوي، والذي يؤكد أنها منحت أسلحتها الجيدة للجزائريين[2]، وفي حين تمكنت السلطات التونسية من مراقبة الوضع في الشمال وأذنت لكثير من العناصر بالتطوع في صف الثورة الجزائرية ظلت مشكلة تعنت الطالب العربي تؤرقها، خاصة وانه ضم إليه عناصر يوسفية مطلوبة، ومنهم الطاهر بالأخضر الغربي والمبروك زغدود، ولم تنجح مساعي المسؤولين الجزائريين ولا مطاردات السلطات التونسية والفرنسية في إنهاء مشكلته، وأمسى موقفه ووفائه لمبادئ الكفاح المشترك يعد في نظر السلطات التونسية ومسؤولي لجنة التنسيق والتنفيذ تمردا،وفي صائفة 1957 دخل الطالب العربي بكتيبته إلى الجنوب التونسي، وبإشعار من السلطات الفرنسية ضربت القوات التونسية حصارا عليه في بني خداش، وأدارت معه معركة خلفت قتلى وجرحى من الجانبين، وبعد حصار طويل اضطرت قوات

1 انظر شهادة أحمد عساس مسؤول قاعدة تونس، مقابلة مع الباحث.

2 انظر عمار السوفي: المرجع السابق، ص 199.

الطالب العربي للاستسلام، وقد قيل انه جاء لمناصرة عناصر تونسية وقعت في الأسر، وأن السلطات التونسية استعانت بقوات المقاومين المستسلمين الذين كانوا إلى جانبه بالأمس، وقيل انه كان متوجها نحو ليبيا للتزود بالسلاح[1]، وعلى الرغم من كل ما قيل عن موقف الطالب العربي فانه أراد أن يؤكد الوفاق مع الأنصار الحقيقيين الذين عضدوا الثورة الجزائرية والتزموا بخطها الثوري المغاربي، وانه لا يقبل أعذار السياسة الواقعية، ويرفض مهادنة من تعاونوا على ضرب الثورة واعترضوا قوافل أسلحتها، وان استمرار المواجهة والاضطهاد المسلط رفع من حجم ضريبة التضحية في صفوف اليوسفيين[2]، وهكذا استمر التحالف بين مجاهدي وادي سوف والثوار اليوسفيين قويا إلى غاية صيف 1957، ورغم انتهاء التحالف الضمني فان صالح بن يوسف المعارض في القاهرة كان يصبغ بأفكاره ومواقفه تحالفا سياسيا مع الثورة الجزائرية خاصة وأن زلات السياسة البورقيبية كانت تزيد في شعبيته وتجذر خياره الثوري.

1 انظر شهادة فارس علال: سبق ذكرها، وعمار السوفي: بني خداش وجيرانها عبر الحركات النضالية، من الحركة التمردية إلى المقاومة اليوسفية، ط1، مطبعة الرشيد، تونس، 2001، ص 138، 139.

2 تذكر بعض المصادر ان حصيلتها بلغت تسعمائة ضحية أي ضعف شهداء معركة الاستقلال انضر، محمد الصياح: الحبيب بورقيبة يؤسس الدولة الجديدة، دار العمل، تونس، 1984، ص169.

وهكذا يتضح لنا انه واجهت علاقات جيش التحرير التونسي بالثورة الجزائرية صعوبات كثيرة، ولا شك أن ضعف الجيش التونسي واستلام فرقة تباعا، واضطرار الثورة الجزائرية للتعامل مع السلطات الحكومية ساهم في القضاء على مشروع التنسيق بين الجيشين وحلم الوحدة المغاربية في الكفاح المشترك لطرح بدائل اخرى بدت أنها مقبولة واقعيا، وقد أفادت هذه التجربة في تأكيد بعد التضامن المغاربي وتجسيد استقلال تونس وتقوية نفوذ الثورة الجزائرية في تونس.

ونؤكد على دور جيش التحرير التونسي المهم في تمرير الأسلحة وتمركز نشاط المجاهدين الجزائريين في المناطق الاستراتيجية، وتوفير مختلف أشكال الدعم فضلا عن ضغوطه التي فرضت خلال عامي 1956 -1957 حضور التضامن الشعبي الرسمي مع ثوار الجزائر،وأما صالح بن يوسف وأنصاره فقد ظلوا مكسبا سياسيا مناصرا لأهداف الثورة الجزائرية.

وقد دفع التحالف الجزائري - المغربي إلى ارتماء التونسيين من جديد في أحضان الثورة المغاربية، فثار صالح بن يوسف على سياسة بورقيبة التفاوضية واحي من جديد المقاومة التونسية، وربطها بالمشروع المغاربي، مجسدا بذلك تحالفا وثيقا مع المجاهدين

الجزائريين في تونس وفي قاعدة ليبيا، وقد سمح هذا التحالف بتدعيم جيش التحرير الجزائري في قاعدة تونس الإستراتيجية وفي تمرير الأسلحة، وكسب عطف وتعاون الشعب التونسي ،ولم تحد جبهة التحرير الوطني عن تحالفها المتين هذا إلا بعد توطد سلطة بورقيبة وانهيار هذا الجيش.

الفصل الثاني

تكريس العلاقة مع حكومة بورقيبة

إن الاستقلال القطري يفرض بذل الجهود الأكبر للاهتمامات الوطنية وتركيز المؤسسات السياسية، وفي الحالة التونسية كان الارتباط بالقضية الجزائرية يفرض حضوره القوي ويخلف تبعات خطيرة على استقرار النظام البورقيبي الناشئ. فكيف تعامل النظام التونسي مع هذه القضية؟، وما هي الدوافع التي اضطرت جبهة التحرير التحرير الوطني للتعامل مع هذا النظام بعد أن كانت تحالف خصومه اليوسفيين ؟.

أولا: أسباب وظروف التقارب مع بورقيبة

لقد اعتبر بورقيبة ان مفاوضاته التي كللت بالنجاح ولدت اعترافا فرنسيا بالاستقلال التونسي، وإن هذه الخطوة ستليها خطوات باتجاه تأكيد الاستقلال التام في تونس، وأثارت سياسته هذه شرخا في البناء المغاربي الذي اعتمد وحدة الكفاح المسلح للوصول إلى الاستقلال التام وتوحيد المغرب العربي، وقد كان على بورقيبة ان يضحي كثيرا وان يناور ليجد مخرجا لضغوط الإدارة الفرنسية ولضرورات التضامن المغاربي، ولكن تبريراته السياسة لم تقلل شيئا من حملة التهجم والاتهام بالخيانة، بل ان جبهة التحرير الوطني الحريصة على حل واحد لقضايا الشمال الإفريقي كانت تشن حملة دعاية ضد التوجه البورقيبي[1]، ولم

1 Mohammed LBJAOUI > op cit .p 97

يمكن بصدق حينها أن الأوضاع ستنقلب لصالح التحالف مع بورقيبة!.

وقد اتبع نظام بورقيبة سياسة التقرب من مسؤولي الثورة الجزائرية وثنيهم عن التحالف مع خصمه صالح بن يوسف، وراهن على بلورة إطار للتضامن المغاربي يعتمد على تعاون أقطاره وتوحدها ليحتضن أفكار خصومه في ضرورة الاستمرار في المعركة الى جانب الجزائريين، لكن صورة بورقيبة المرتمي في أحضان فرنسا والغرب، وكذا طعنه للقضية الجزائرية، كلها عوامل جعلت مسؤولي جبهة التحرير الوطني يعلنون عداءهم لبورقيبة ويقفون الى جانب صالح بن يوسف المتمسك بمبادئ لجنة تحرير المغرب العربي، وقد ذكر بورقيبة من بعد خمس وعشرين سنة أن الدوافع التي دعته لتحمل مسؤولية السلطة التونسية اجتمعت في فتنة صالح بن يوسف المتحالف مع المصريين والجزائريين والذي كان يلقى التأييد والمناصرة من أداعة صوت العرب في القاهرة، ومن ناحية أخرى كان ابن بلة يمثل رجع الصدى لتلك الأفكار المناوئة لنا وكان اللاجئون الجزائريون يعلقون صور عبد الناصر وسط خيامهم وما وسعني إزاء الوضع الشائك آنذاك الا أن قبلت...[1]، وقد مثل النفوذ القوي لصالح بن يوسف في تونس وتحالفه مع الثورة الجزائرية ومصر تهديدا

1 Habib BOURGHIBA : op cit p 317

خطيرا لبورقيبة، دفعه للارتماء بقوة في أحضان فرنسا والقبول بقاعدة التفاوض على استقلال منقوص في إطار الاستقلال الذاتي وسياسة التكافل، وبدأ بدهائه السياسي يقبض على زمام السلطة في تونس ويزيح خصومه[1]، وفي نفس الوقت اجتهد في فك ارتباط الجزائريين الوثيق بصالح بن يوسف وبالقاهرة،ووجد مداخل الى ذلك في تباين وجهات نظر الجزائريين للبورقيبية، ففي مؤتمر الحزب الدستوري الحر بصفاقس في نوفمبر 1955 أكد الحبيب بورقيبة دعمه للقضية الجزائرية[2]، وردد باستمرار عزمه على تجسيد اتحاد المغرب العربي"...باعتباره الضامن الوحيد لمناعة المنطقة وأمنها وتطورها، فاستقلال تونس يظل بدون معنى حقيقي حتى لو اكتمل رسميا، إذا بقيت شقيقاتها تحت كابوس القهر والذل"، وأعرب عن احتضانه ودعمه للقضية الجزائرية المرتبطة بالقضية التونسية وقد تصور أن المشكل الجزائري سهل الحل رغم اختلاف الأوضاع بين القطرين الشقيقين، وذلك لأن تجربة تونس مهدت للحل السلمي الناجح ، ولهذا دعا القادة الجزائريين منذ جانفي 1956 إلى إتباع خطى التجربة التونسية، ونبه التونسيين والجزائريين من قاطني الرديف إلى أن نجاح التجربة في تونس والمغرب ومواصلتها دون فوضى أو انخرام للنظام

1 انظر محمد الحبيب المولهي :الوطن والصمود ، مصدر سابق، ص267

2 انظر، الحزب الحر الدستوري التونسي: المؤتمر الوطني بصفاقس من 15الى19نوفمبر 1955 ، مطبوعات ش ت ف ر، تونس ، 1955، ص65

سيفتح لا محال بعد سنة أو نحوها باب المفاوضات بين فرنسا والجزائر لا على أساس بلوغ الأهداف كلها دفعة واحدة بل تدريجيا حسب ما يقره ويسلم به العقل في الظروف الراهنة"[1].

وخروجا عن الإجماع قرر بعض مسؤولي جبهة التحرير الوطني جس نبض موقف الحبيب بورقيبة هل هو مع الثورة الجزائرية ام ضدها ؟.ويذكر محمد حربي انه رافق بولحروف لمقابلة بورقيبة لما أطلق سراحه وجيء به الى باريس للمفاوضة وانه نصحهما أساسا القبول بمبدأ الحكم الذاتي كمرحلة أولى نحو الاستقلال[2]، ووجد ضمن قيادة جبهة التحرير الوطني في الداخل من يؤمن بواقعية الخيار القطري بدل تكبيل السلط بالتزامات الجبهة الموحدة، وقد شعر البعض أن أي انتصار يحققه طرف معين يمكن أن يفيد به الآخرين، وفق هذه النظرة بدأ محمد لبجاوي يتتبع سياسة بورقيبة،فبادر للاجتماع به في باريس نهاية عام 1955 رفقة احمد طالب الإبراهيمي في حين حضر مع بورقيبة الباهي لدغم و منجي سليم ومحمد المصمودي وبشير بن يحمد، وعرض لبجاوي على بورقيبة وجهة نظر جبهة التحرير الوطني من الكفاح المسلح والعلاقات المغاربية، وأكد

---

1 انظر خطابه يوم 12 جانفي 1956، الحبيب بورقيبة: خطب، ج2، كتابة الدولة للاعلام، تونس ، 1974، ص 317

2 المصدر نفسه

بورقيبة أن ما يحصل في أحد البلدان الثلاثة سرعان ما يؤثر على البلدين الآخرين وأن اتفاق الاستقلال الذاتي ليس خطا بل خطوة مهمة للاستقلال التام، ويبدو أن بورقيبة وجد الى جانبه محاورا متفهما لأفكاره، بلغه صورة أوضح عن جبهة التحرير الوطني وأهدافها الكفاحية وعلاقاتها المغاربية، ومن فرط إعجابه بهذه الرؤية وتأكيدا للمواقف المعروضة عليه التمس بورقيبة من محاوره أن يضمن أقواله في مقابلة صحفية تنشرها جريدة العمل التونسية باسم قيادة جبهة التحرير الوطني، فكان امتحانا عسيرا لقيادة الثورة في الداخل[1]، وهي تقدم إجابات دقيقة عن الأسئلة المصوغة بعناية من قبل بورقيبة وبشير بن يحمد، خاصة ما تعلق منها بأهداف ومواقف جبهة التحرير الوطني وبعلاقاتها المغاربية[2]، واستمر النقاش حول هذه المسائل خلال الثلاثي الأول من سنة 1956 وقبل إعلان الاستقلال التونسي[3]، وخلص إلى موقف يعارض إستراتيجية الوفد الخارجي في مغربة الحرب، عبر عنه في الحوار الصحفي الذي نشرته جريدة العمل التونسية في 16 افريل 1956، ونقلته

---

1 Mohammed LBJAOUI op cit p-p 96 - 99

2 انظر هذه الوثيقة الهامة صحيفة العمل التونسية L ACTION .du 16 Avril 1956

3 نعتمد في تحديد هذه الفترة بما ذكره لبجاوي من انه عاد الى الجزائر واستشار رفاقه في موضوع الحوار الصحفي نهاية عام 1955 وان سفره الى تونس سنة 1956 تم عشية الإعلان عن استقلالها،

عنها جريدة "لوموند" الفرنسية (1)، إذ أجيب عن سؤال هل استقلال تونس والمغرب منفردين يفيد الجزائر بالقول إنه وبدون استقلال الجزائر سيظل استقلال المغرب وتونس مجرد خدعة،وان مستقبل شمال إفريقيا المزدهر يقوم على اتحاد دول المغرب العربي الثلاث(2)، أي أن جبهة التحرير الوطني تعترف ضمنيا بالاستقلال القطري وتنشد تضامنها ووحدتها الفيدرالية في إطار الدفاع عن المصالح المشتركة،وهذه النظرة تكرست بعد إعلان الاستقلال التونسي والمغربي واعتمدت رسميا أفكارها في مؤتمر الصومام.

ويمكننا أن نؤكد ان قيادة جبهة التحرير الوطني في الداخل تبنت خيار التوجه القطري في العلاقات المغاربية خلال مرحلة المفاوضات وقبل الإعلان عن الاستقلال التونسي، وأعلنت هذا الخيار وانتهجته عندما أصبح استقلال تونس حقيقة مجسدة، أما موقف الوفد الخارجي المتحالف مع انصار صالح بن يوسف فكان ما يزال مترددا في الاعتراف بحقيقة الاستقلال التونسي ويدعو إلى الاستمرار في الكفاح المسلح حتى يتحقق الاستقلال الناجز لجميع دول المغرب العربي، وفضلا عن الخلاف بين الداخل والخارج كانت هناك أسئلة كثيرة ما تزال تطرح حول مدى صدق وإخلاص بورقيبة وحجم تمثيله، وأهمية التحالف

1 17 Le MONDE du 17 Avril 1956

2 L ACTION du 16 Avril 1956

مع صالح بن يوسف، فقرر عبان رمضان إرسال مبعوث إلى تونس لاستطلاع الوضع ميدانيا، واختبار موقف بورقيبة بتقديم مجموعة من الطلبات ويتحدث محمد لبجاوي عن مهمته الناجحة بالقول: "...اتصلت ببورقيبة الذي كان قد شكل الوزارة بعد تعيينه رئيسا للحكومة، فاستقبلني بحرارة ومن أجل الحصول منه على تأييد علني للثورة الجزائرية قدمت له في عشرين نقطة تقريبا عدد من الطلبات الواضحة التي كان يمكن أن يشكل الكثير منها في هذه المرحلة الحاسمة من نشاطه السياسي مشكلات حقيقية... استجاب الرئيس التونسي لكل مطلب بدون استثناء وبتلقائية وصدق مؤثرين"(1)، وعاد محمد لبجاوي ليعرض نتائج مهمته على قيادة الداخل، مؤكد لها صدق نوايا بورقيبة وتضامنه الفعلي مع الثورة الجزائرية، وان مكانته في تونس تتعزز وجماهيره كثر، وخلص الاجتماع إلى تأكيد حقيقة مفادها أنه لا يمكن تعميم المعركة في ظل وجود حكومة وطنية قبلت بالاستقلال، وليس مفيدا الدخول مع الحكومة التونسية في معركة مفتوحة بقدر ما هو مفيد كسب دعمها ومساعدتها لإعزاز الكفاح الجزائري خاصة أمام إعراب مسؤوليها عن تضامنهم وانشغالهم بالقضية الجزائرية(2)، وعندما تم تبليغ هذا الموقف الى

1 Mohemmed LBJAOUI .op cit P P 105.106

2 انظر رسالة خيضر الى عبان بتاريخ 6 جوان 1956ردا على رسالة عبان بخصوص موضوع العلاقة مع تونس:

Mabrouk BELHOCINE op cit p 180

الوفد الخارجي كان جواب خيضر ما يزال متحفظا على موضوع نفس التحالف مع خصوم بورقيبة وتضمن تأكيدا على العمل مع صالح بن يوسف وكذا مع بورقيبة للاستفادة من دعم الطرفين، وأوضح أن اعتماد ورقة صالح بن يوسف مهمة في مغربة الحرب وفي دفع بورقيبة للتضامن أكثر مع الجزائر، وتساءل مؤكدا سداد موقفه "فأية طريقة أفضل من أن نجعل بورقيبة يمشي ومسألة بن يوسف في خصره، نحن ننتظر وجهة نظركم حول هذه المسألة حتى نجعل موقفنا منسجما مع موقفكم..."(1)، والحقيقة أن مسؤولي الوفد الخارجي كانوا يلتمسون المبررات الكافية للحفاظ على التزاماتهم المغاربية وتأكيد توجههم الثوري المزاحم من قبل قادة الداخل خاصة بعد إقرار مؤتمر الصومام سياسة واقعية للعلاقات المغاربية، وتوجيه احد مسؤولي الداخل باسم جبهة التحرير الوطني رسالة مفتوحة إلى بورقيبة عبر صحيفة الدستور في سبتمبر1956، وكان لانعقاد مؤتمر الصومام دون حضور الإطراف المهمة في العلاقة مع تونس أثره في تكريس سياسة جديدة مع النظام البورقيبي وخلق ازدواجية في التعامل مع التونسيين. وأما رسالة محمد لبجاوي الى بورقيبة فقد أثارت جدلا بين مسؤولي جبهة التحرير الوطني عموما وفي تونس خصوصا، إذ حسنت كثيرا من صورة بورقيبة وحملت إليه تقدير واحترام الجزائريين لشخصه ولنضاله "رغم سوء الفهم العابر"،

[1] IBID

وتضمنت دعوة إلى تأكيد التضامن الأخوي بين الشعبين التونسي والجزائري والمساعدة في بعث الدولة الجزائرية المستقلة وإنشاء اتحاد شمال افريقيا(1)، ولاحظ المهتمون بالعلاقات الخارجية التونسية آنذاك أن عهد السياسة المناوئة لبورقيبة قد ولى، وشكك البعض في حقيقة الرسالة التي صبغت على بورقيبة الزعامة بعد أن رمي بالخيانة، واضطر قادة الداخل إلى تأكيد السياسة المنتهجة في مؤتمر الصومام، مؤكدين أن الرسالة تترجم حقيقة مواقف جبهة التحرير الوطني، ولم يكن اتخاذ القرار والجهر به هو الأهم، فالأهم في نظر بورقيبة هو تجسيده في واقع التعامل الميداني، وبالنظر في الواقع المعاش وظروف الخلاف بين الداخل والخارج نجد أن تجسيد علاقات تعاون حقيقية مع النظام التونسي قد تأخرت إلى ما بعد اختطاف طائرة الزعماء الخمسة، فبحكم تبعية مسؤولية تونس إلى الوفد الخارجي لم تكن مهمة كسب ود وتفهم القادة الجزائريين بالسهلة على بورقيبة رغم ما تحقق له من تفاهم مع قادة الداخل غير المتحكمين في قاعدة تونس، وقد تأثر بورقيبة من كثرة المتحدثين باسم الثورة الجزائرية ومن المشاكل التي كان يتسبب فيها الجزائريون، فكان عليه أن يواجه ويداري، ويرهب ويرغب ليتجاوز خطورة المصاعب.

[1] انظر نص الرسالة كاملا وردود الفعل عليها: Mohammed LBJAOUI, op cit p- p107.108

ومنذ عودته الى تونس وأثناء مجابهته لحركة صالح بن يوسف وجد بورقيبة نفسه في مواجهة مجموعات من الثوار الجزائريين وتحالف عناصر تونسية وجزائرية تستمد عقيدتها من مشروع الكفاح المغاربي المشترك، وهذا التوجه العسكري والسياسي المضاد للبورقيبية مكن لنفسه في تونس بفضل التنسيق المحكم بين ابن بلة وقادة أوراس النمامشة، وقد ارتبط هذا التنسيق بميلاد الحركة اليوسفية والتحامها بالثورة الجزائرية.

وكانت ظروف خاصة تلك التي نشط فيها ابن بلة وقادة الأوراس، إذ حتمت خلالها المبادئ والارتباطات المغاربية صياغة موقف معاد لبورقيبة الذي خون موقفه ،وذهب بعض قادة الثورة للدعوة الى تصفيته لأنه يقف في وجه الثورة المغاربية، ويعترض قوافل أسلحة الجزائريين[1]، ولهذا ظل قادة الوفد الخارجي و قادة الجبهات الحدودية ملتزمين بخط التضامن مع اليوسفيين، وبعضهم لم يستسغ التعامل مع بورقيبة حتى بعد استقلال تونس، وقد اجتهد بورقيبة في كسب الجزائريين لصالحه دون أن يحقق نجاحا كبيرا، وإن كان بعض القادة المحليين لمنطقتي سوق اهراس والنمامشة لم يفرقوا في البحث عن المساعدات بين اليوسفيين والسلطة التونسية، ومد اليهم الحزب وقادة الحرس الوطني يد المساعدة، وكلف بورقيبة محجوب بن علي برعاية

[1] انظر شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث

شؤون الجزائريين في مناطق الحدود، وطلب من احمد التليلي التفرغ لمسؤولية العلاقة مع الجزائريين.

وقد بادر قادة منطقة سوق اهراس وبتوجيه من بوقلاز مبكرا للتنسيق مع أعوان بورقيبة حيث قدم الحزب وأعضاء الحكومة مساعدات ثمينة[1]، وأجرى محمد لصنام المكلف من قبل جبار عمر بالتموين في تونس[2] اتصالا مباشرا مع بورقيبة بوساطة المحجوب بن علي، ودار الحديث عن تعامل الجزائريين مع الطيب الزلاق الثائر في منطقة الأربعاء، وطلب بورقيبة الكف عن ذلك وتعهد قيادة سوق أهراس بقطع الصلة مع المعارضة اليوسفية، وهذا الأمر أغضب عباس لغرور وعبد الحي كثيرا[3]، ويذكر الوردي قتال أنه تلقى رسالة من بورقيبة يطلب منه عدم مهاجمة الفرنسيين فوق التراب التونسي وأنه لم يأبه بها لأن توجيهات عباس كانت لا تضع لسلطة بورقيبة اعتبارا[4]، وتؤكد

[1] انظر حوار مع المجاهد العقيد عمارة بوقلاز، مجلة اول نوفمبر، مرجع سابق، ص 12 ويضيف بوقلاز ان بابن بلة اشترط منه مقابل تسليمه السلاح التعاون مع انصار صالح بن يوسف وتحمل نفقات نقل السلاح والخضوع لسلطته.

[2] تشير تقارير القيادة العسكرية في تونس الى دوره على راس مجموعة من المجاهدين انظر S.H.A.T 2H 310 dos 2 rapport du 20 mai 1956

[3] شهادة الوردي قتال، سبق ذكرها، و شهادة قنز محمود المقدمة لزروال. محمد زروال: المرجع السابق، ص 267

[4] شهادة الوردي قتال ، مقابلة مع الباحث

رواية عاجل عجول أن بورقيبة أرسل في بداية عام 1956 رسالة يعترف فيها بتمثيل منطقة الأوراس في تونس بواسطة عبد الحي، ويطلب التدخل لدى قيادة سوق أهراس لمنع جنودها من الدخول إلى تونس لان فرنسا تحتج عليه[1]، وإثرها توجهت بعثة عثماني عبد الوهاب[2] إلى تونس، واتصل عثماني ومحمد العيفة بمحمد المصمودي والرئيس بورقيبة، ولم يكن عبد الحي وجماعته راضيين عن هذه الاتصالات المباشرة، كما نسجل أن ممثل عباس لغرور لم يشاركهما اللقاء[3]، وعموما لم يكن الاضطراب في هذه المرحلة الحساسة مقتصرا على منطقتي سوق اهراس والنمامشة، وقد أدى الى مقتل جبار عمر بل امتد الى تونس، حيث أظهر عبد الحي عداوة لقادة النمامشة الرافضين لسلطة عباس لغرور، ومثلما رفض استقبال موفدي الداخل (آيت حسن وروابحية) رفض مبادرة الصلح المقدمة من قبل بعثة عثماني[4]، وقد عرف عن شخصية عبد الحي تصلب الموقف وميوله الجهوية وخدمة

---

[1] شهادة عاجل عجول، مصطفى ابن بو العيد و الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص - ص 415 -416

[2] بعثة شكلها قادة الأوراس لفض الخلاف بين قادة سوق اهراس وقادة النمامشة ضمت ممثل ابن بو العيد محمد العيفة وممثل عجول عثماني وممثل لغرور دونا عمار، وخرجت الى تونس لاستكمال تحقيقها

[3] انظر شهادة محمد العيفة بن علي: مصطفى بن بو العيد و الثورة الجزائرية، المرجع نفسه، ص - ص 515-516

[4] انظر شهادة عثماني عبد الوهاب: المرجع نفسه، ص، 506

سلسلة الأقطار العربية الإسلامية والتضامن مع الثورة الجزائرية

اوليائه لغرور وابن بلة والوفاء للتحالف مع اليوسفية، وفي ظل الصراع على قاعدة تونس بين الداخل والخارج وبين القيادات الجهوية أصبح موقف جبهة التحرير الوطني محرجا في تونس، وتسببت الاضطرابات في مشاكل عديدة مع نظام بورقيبة وهو يباشر سلطته على تونس[1]، وفي ظل الوضع المضطرب للثورة وتواصل الخلافات المؤثرة على قاعدة تونس كان على بورقيبة ان ينتظر حتى تتوضح أمامه مواقف الثورة، فبعد استقلال تونس وترحيب مسؤوليها بدعم الثورة الجزائرية تواصل تعامل عبد الحي مع أنصار صالح بن يوسف سرا، وكان نفوذه القوي في العاصمة وفي الجنوب يزيد في غروره، كما أن مبادرة قيادة الداخل بإرسال مبعوثين لتمثيل الثورة في تونس زادت في استنفار احمد بن بلة لأنصاره (لغرور،عبد الكريم هالي، عبد الحي) من أجل تأكيد نفوذ الخارج على قاعدة تونس الإستراتيجية، وتفيد بعض الشهادات أن تحولا حصل في موقف عباس لغرور فبدأ يميل الى قبول التعامل مع السلطة والمعارضة في آن واحد، وذلك من أجل خدمة مصلحة الثورة الجزائرية التي تحتاج الى تضافر جهود الطرفين[2].

---

[1] انظر شهادة ابراهيم مزهودي. محمد عباس: رواد الوطنية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992، ص، 301

[2] انظر شهادة علي فارس، مقابلة مع الباحث

وبادرت الحكومة التونسية في إطار مساعيها لفرض النظام للاتصال بقيادة الداخل طالبة إيفاد مسؤول يسوي المشاكل القائمة، فكلف عبان رمضان حامد روابحية بهذه المسؤولية، ولما حل بتونس في مارس 1956 وعاين الوضعية المضطربة اجتمع بالوزيرين الباهي لدغم والطيب المهيري الذين اشتكيا له من تعامل الجزائريين مع المعارضة طالبين منه التزام الثوار الجزائريين الحياد بخصوص الخلاف بين أنصار بورقيبة وأنصار ابن يوسف، وأن يتخذوا الشريط الحدودي قاعدة خلفية للاستراحة ولا يحولوه إلى ساحة قتال مع الفرنسيين.

ثانيا: لجنة التنسيق والتنفيذ وترسيم العلاقات مع تونس

في ماي 1956 عين عبان روابحية وآيت حسين ممثلين للثورة في تونس، وفي نفس الوقت كلف دباغين برئاسة الوفد الخارجي في القاهرة الأمر الذي زاد في حدة الصراع بين الداخل والخارج، وقد رفض عبد الحي وجماعة الأوراس الاعتراف بقرارات الداخل، وأقدم بعدها عبد الحي على اعتقال مبعوثي الداخل وتدخلت السلطات التونسية لاعتقال عبد الحي وجماعته والإفراج عن روابحية وآيت أحسن، لكن هذين الأخيرين اعتبرا الأمر تدخلا في الشؤون الجزائرية، وأنه لا يجوز للتونسيين فعل ذلك، وطالبا بإطلاق سراح المعتقلين وتشكيل لجنة لتمثيل الثورة في

تونس تضم جميع الأطراف المتخاصمة[1]، وخضعت السلطات التونسية للأمر الواقع لكنها ظلت تشتكي من خروقات الجزائريين وعدم احترامهم للسيادة التونسية، خاصة وأن بورقيبة كان منشغلا بما يثيره الجزائريين من مشاكل داخل تونس تتسبب في تعطيل المفاوضات مع فرنسا[2] وتحول دون إنشاء جيش وطني تونسي، وفي ليلة 14 ماي 1956 وقعت مواجهة بين المجموعات الجزائرية المتنازعة في ضواحي تونس العاصمة، وأدى حصارها الى مقتل عنصرين من قوات الحرس الوطني التونسي، ونظرا لحساسية الظرف تأثر بورقيبة وحكومته بهذا الحادث المؤلم والمؤثر على العلاقات مع فرنسا،ودعا بورقيبة الى اجتماع حضره التليلي ولدغم وعبد الله فرحات وعبد الجليل المهيري، وبعد مناقشة الوضع من جوانبه المختلفة تقرر إبلاغ قادة الثورة في الداخل والخارج خصوصا بخطورة الوضع وضرورة وضع حد لانتهاك السيادة التونسية، وكلف بورقيبة عبد الجليل المهيري بمعالجة المسألة مع الوفد الخارجي، ويذكر هذا الأخير في شهادته أنه عقد

---

[1] انظر شهادة روابحية، محمد عباس :المرجع السابق، ص، 246 وما بعدها، وتقرير ابراهيم مزهودي عن مهمته في تونس.ومحمد زروال :المرجع السابق ، ص، ص 320، 321

[2] في 12 ماي 1956 طالب بورقيبة في المجلس التأسيسي بالتمثيل الخارجي لتونس وبادر بعد شهر إلى إنشاء وحدات الجيش الفرنسي، وكانت المرحلة حساسة من طريق فك قيود اتفاقية 20 مارس 1956 التي تضع شؤون الدفاع والخارجية في يد فرنسا

لقاء رفقة الصادق المقدم سفير تونس في القاهرة مع ابن بلة وخيضر ويزيد تدارسوا خلاله المشاكل المطروحة في تونس وسبل تعزيز العلاقة مع السلطات التونسية، واجتهد الطرف التونسي في كسب ود القادة الجزائريين للتعاون مع حكومة بورقيبة وقدم عروضا مغرية من المساعدات لم تكن منغصة بشروط القطيعة مع اليوسفية، وتضبطها شهادة المهيري في النقاط الثلاث الآتية :

- تعيين ممثل للثورة يكون مرجعا للحكومة التونسية في جميع المعاملات.

- تنظيم ندوة مغاربية لمناقشة مسالة دعم الجزائر، وتنسيق المواقف وسبل تصفية الاستعمار.

- تقديم مقترح للسلطات التونسية لاحتضان قيادة الثورة في تونس بما فيها الوفد الخارجي[1].

وواضح أن مقترحات بورقيبة كان هدفها كسب رضى قادة الوفد الخارجي، وخاصة ابن بلة الذي أبدى استعدادا لقبول العرض التونسي وأيد فكرة تعيين ايت احسن ممثلا في تونس وطلب تقديم البعثة التونسية في روما تسهيلات للثورة الجزائرية، ويبدو أن مشروع بورقيبة لاحتواء قادة الثورة وإبعادهم عن

---

1 انظر شهادة عبد الجليل المهيري، محفوظة بالمعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس

القاهرة والتخلي عن مشروع الحل الشمولي والقومية العربية لم يحقق النجاح المأمول، ولا نجد تفسيرا واضحا لقبول ابن بلة لمساعدات التونسيين والعمل التنسيقي مع سفارة تونس في ايطاليا وإحجام محمد خيضر على تكريس التعامل مع نظام بورقيبة، وتأكيده على أهمية التحالف مع المعارضة اليوسفية[1]، فهل هذا يعد لعب ادوار أشارت إليه رسالة خيضر لعبان رمضان بتاريخ 6 جوان 1956[2]، أم أن حاجة الثورة إلى الدعم المقدم في روما دفع ابن بلة للتظاهر بقبول العرض التونسي؟. خاصة وأن بعض الشهادات تؤكد أن أحمد ابن بلة كان يرسل في الوقت نفسه التعليمات المناقضة الى عبد الحي تحرضه على مواجهة مبعوثي الداخل والحفاظ على الخط الثوري المنتهج[3]، والمؤكد أن الوضع بتونس لم يتغير، واستمر عبد الحي على موقفه، ولم يستكن بورقيبة وهو يعرف أن الحل بيد الوفد

---

1 أثار محمد خيضر جدالا ومعارضة في اجتماع الوفد الخارجي بتاريخ 01 جوان 1956 اثناء مناقشة طلب مبعوثي الداخل الى تونس المتضمن التعامل مع بورقيبة وحكومته بدل العمل مع صالح بن يوسف لان قضية خاسرة وانصاره قلة، انظر، احمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص ـ ص 151ـ152، واعرب خيضر في مؤتمر صحفي بتاريخ 26 جوان 1956 عن الموقف نفسه ، انظر ، المصدر نفسه، ص 161

2 Mabrouk BELHOCINE. op. cit p 180

3 انظر شهادة الوردي قتال سبق ذكرها، ومحمد زروال: المرجع السابق، ص، ص319.320

الخارجي فخطط لكسب عناصر أخرى ضمنه، ومنهم احمد توفيق المدني ومحمد الامين دباغين، وقد يكون قادة الداخل أوحوا إليه بذلك، ففي القاهرة التقى ميعوثو بورقيبة الصادق المقدم والطيب سليم مع دباغين والمدني واقترحا عليهما مبادرة الحكومة التونسية للإشراف على مهمة تمرير الأسلحة بدل اعتماد أنصار صالح بن يوسف، وفي يوم 19 جوان 1956 التقى الباهي لدغم والرشيد ادريس باحمد توفيق المدني وتدارسوا العلاقة مع حكومة بورقيبة واتفاق تمرير الأسلحة، وأكد لهما المدني أن موقف الوفد الخارجي يؤكد على مسألة التعاون مع حكومة بورقيبة، وتجسيد اتفاق تمرير الأسلحة بواسطة الحكومة التونسية ضمانا لتسليمها للمجاهدين على الحدود[1].

وازداد اضطراب الوضع في تونس، وهو ما أثر سلبا على مرور الأسلحة، وتفاقمت المشاكل بتصاعد الخلاف بين الداخل والخارج عقب مؤتمر الصومام وتنامي التنافس بين قيادات الاوراس والنمامشة وسوق اهراس والسوافة، وقد نقل هؤلاء خلافاتهم الى تونس في سبتمبر 1956، إذ دعا عبد الحي ولغرور قادة النمامشة للاجتماع في تونس وفض إحدى مشكلات القيادة المستعصية، وخططا لاغتيال قادة النمامشة المجتمعين، فكان حادثا

1 انظر احمد توفيق المدني: المصدر نفسه، ص - ص، 148، 166، 167

أليما[1] سمح للسلطات التونسية بالتدخل وإلقاء القبض من جديد على عبد الحي وجماعته، أما عباس فتسلل الى الحدود، وفي طريقه خاض معركة مع القوات الفرنسية داخل التراب التونسي احتجت عليها السلطات التونسية[2]، وتدخل احمد ابن بلة ليعين احمد محساس ممثلا للثورة في تونس[3]، فهل سيتمكن هذا الممثل من إنقاذ الوضع المتدهور وتحسين العلاقات مع تونس أم انه سيزيد في حدة الصراع على السلطة؟.

لقد عرف احمد محساس بموالاته لأحمد ابن بلة عندما كان يشرف على السلاح في ليبيا ونقله الى تونس، وجاء تعيينه في هذا المنصب بهدف تثبيت سلطة الوفد الخارجي على قاعدة تونس الإستراتيجية، ولم يكن ينقص محساس الدهاء والحنكة لإرضاء الجميع في تونس جزائريين وتونسيين، فقد أقر بإنشاء القاعدة الشرقية لقادة سوق اهراس ووطد علاقاته مع قادة النمامشة والاوراس والسوافة، وكسب إلى جانبه تعاون المسؤولين التونسيين[4]، وكانت حكومة بورقيبة تقدم له دعمها أملا في

1 قتل فيه الزين عباد وبشير عبدودي وجرح لزهر شريط وساعي فرحي والوردي قتال جروحا بليغة، انظر شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث، ومحمد زروال: المرجع السابق، ص - ص، 224-240

2 انظر محمد زروال: المرجع نفسه، ص - ص، 340-358

3 انظر، احمد توفيق المدني: المصدر نفسه، ص186

4 شهادة احمد محساس، مقابلة مع الباحث

قطيعة الجزائريين مع الثوار اليوسفيين واحترامهم للسيادة التونسية، لكن عساس وإن استطاع توحيد كلمة الجزائريين وراءه وأظهر احتكامه لقرارات السلطة التونسية إلا انه ظل يتعامل مع اليوسفيين، كما أن ارتباط بعض المجموعات الجزائرية بالعناصر اليوسفية في الجنوب كان يثير الشكوك حول حقيقة موقفه من المعارضة التونسية[1].

واهتم عساس بمسالة التسليح وتقوية قدرات القاعدة الشرقية والأوراس، ولم تكن علاقاته بحكومة بورقيبة واضحة المعالم، خاصة وأن دعمها ظل دائما مشروطا بمدى الخضوع لمطالبها، ولهذا اعتمد على الجزائريين المستقرين في تونس وعناصر القاعدة الشرقية في التموين والتسليح، وفرض صرامته في التعامل مع السلطات التونسية، وأما هذه الأخيرة فلم تطمئن لجانبه، وقد دعتها تجربتها السابقة مع مسؤولي الثورة للحياد وتجنب ما قد يثير حساسية الجزائريين النافذين في تونس[2]، وكان قد أثار معارضة شديدة لمؤتمر الصومام بتوجيه من ابن بلة، وجمع حوله قادة سوق اهراس والأوراس، وكان يعتزم إعلان هذه المعارضة اثناء اجتماع قادة الوفد الخارجي في مؤتمر تونس في 23 اكتوبر

---

1 انظر، محمد حربي: المرجع السابق، ص، 160

2 شهادة عساس ، مقابلة مع الباحث

1956 لكن اختطاف طائرة الزعماء الخمسة حال دون ذلك[1]، وفي ديسمبر 1956 اجتمعت قيادات القاعدة الشرقية واوراس النمامشة مع محساس وأعلنت رفضها لمقررات مؤتمر الصومام ومعارضتها للجنة التنسيق والتنفيذ وتزكيتها لمحساس[2]، وكانت المواجهة عنيفة في تونس بين محساس وأنصاره المتمسكين بالشرعية الثورية ولجنة التنسيق والتنفيذ المصممة على تنفيذ مقررات الصومام، وهكذا استمرت المجابهات بتونس، إذ يذكر آيت احسن أن السلطات التونسية أعلنت عن حيادها وفضلت مراقبة الوضع وهي تشتكي باستمرار من مشاكل الجزائريين[3]، وعندما جاء دباغين الى تونس لمحاورة الحكومة التونسية وتفنيد افتراءات محساس في ديسمبر 1956 وجد التونسيين مترددين في اختيار الموقف، ويناورون لكسب الورقة الرابحة[4]، وعندما تأكدت السلطات التونسية من نفوذ لجنة التنسيق والتنفيذ القوي رحبت باوعمران محاورا، وسهلت مهمته في تونس، وبالمقابل سمحت لمحساس بالفرار من قبضته، ووفرت لنفسها سياسة بديلة[5]،

---

1 شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث، وشهادة الطاهر الزبيري المقدمة لزروال، محمد زروال: المرجع السابق، ص 309.

2 انظر النص كاملا فتحي الديب: المصدر السابق، ص - ص، 673-674

3 انظر تقرير آيت احسن عن الوضعية في تونس Mabrouk BELHOCINE op cit p 214

4 احمد توفيق المدني: المصدر السابق ، ص، 336

5 حربي محمد: المرجع السابق ، ص، 160

ومثلت بداية سنة 1957 انتظاما للعلاقات الجزائرية التونسية وتكريسا لسياسة التعاون، وهكذا أنهيت مرحلة التردد بالاعتراف بسلطة بورقيبة، وفسح المجال لبناء علاقات تعاون وطيدة.

ويتبين من خلال تتبع مسيرة العلاقات الجزائرية -التونسية في مرحلة ولادة السلطة التونسية أن الثورة الجزائرية أكدت حضورها السياسي وأثارت مصاعب لسلطات تبحث عن الاعتراف بشرعيتها واحترام سيادتها، وكان عليها أن تتحمل تبعات الحرب الجزائرية إلى أن تنظم شؤون الثورة في هذه القاعدة الإستراتجية وتوجد حلول للمشكلة الجزائرية المستعصية.

الفصل الثالث

تونس ومطلب دعم الثورة الجزائرية

لقد اختارت تونس المستقلة وعلى الرغم من كثرة الضغوط الفرنسية والمطامح القطرية أن تقف إلى جانب الثورة الجزائرية، وتدخلت خصوصية الواقع التونسي المتشابك مع الثورة الجزائرية في بلورة موقف متميز كان من أبرز سماته الواقعية في التعامل مع المشكلة الجزائرية وحماية الاستقلال التونسي وخدمته بكل السبل الممكنة.

أولا: تونس وإمكانيات دعم الثورة الجزائرية

منذ البداية واجه الاستقلال التونسي مشكلتين رئيسيتين، مسألة ضبط العلاقات مع فرنسا وإتمام مفاوضات الاستقلال التام، ومشكلة الارتباط مع الثورة الجزائرية وانعكاسات ذلك على تدعيم السيادة الفرنسية([1])، وقد سبق لنا عرض مسار تكرس علاقات السلطة التونسية مع قيادة جبهة التحرير الوطني، وأكدنا على مساعي الرئيس بورقيبة لاحتواء قيادة الثورة الجزائرية وفصلها عن مصر جمال عبد الناصر، وتبين لنا أن السياسة الواقعية المنتهجة من قبل قادة الثورة الجزائرية في هذه المرحلة كانت تهدف إلى خدمة غايات إستراتيجية مهمة، وأن هذه الغايات فرضت التخلي عن إستراتيجية مغربة الحرب واللجوء إلى توطيد العلاقة مع الحكومة التونسية، وذلك بهدف الاستفادة مما يقدمه الاستقلال التونسي من مزايا سياسية ودعم لوجيستيكي.

---

[1] عبد القادر لعريبي: المرجع السابق، ص 151 وما بعدها.

ومن منطلق تحالفهم مع اليوسفيين وحضورهم القوي تفاوض مسؤولو جبهة التحرير الوطني مع السلطة التونسية الناشئة، ودفع تخوف بورقيبة من انهيار مشروع الاستقلال القطري لقبول مطالب دعم الثورة الجزائرية وارساء أسس علاقة ايجابية مع جبهة التحرير الوطني، وقد دلت عروضه المختلفة عن انشغاله البالغ بمسالة العلاقة مع الثورة الجزائرية، ففي اللقاء الحاسم مع محمد لبجاوي رد بورقيبة بالإيجاب على حزمة مطالب قيادة الثورة بالداخل، وخرج لبجاوي منذ مارس 1956 بانطباع جيد، وفي محاولة منه لإقناع قيادة الداخل وتغيير الصورة المشينة عن بورقيبة أكد قائلا: "لم أكن بحاجة لأن أكون حاذقا، فقد كان بورقيبة صادقا ومخلصا، وهو لم ير في غير ممثل لجبهة التحرير الوطني، وما منحنا إياه لم يكن ثمرة دبلوماسيتي بل نتيجة تضامنه الفعلي معنا"[1].

لقد أكد بورقيبة في أول عهده بالسلطة التنفيذية تأييده العلني للثورة الجزائرية واستعداده للاستجابة لمطالبها بشكل سري، وقد تضمنت مطالب جبهة التحرير الوطني عشرين بندا تقريبا، كان الكثير منها يشكل في تلك المرحلة الحاسمة مشكلات حقيقية لتونس ومنها :إنشاء منظمة مدنية وعسكرية لجبهة التحرير الوطني في تونس تنشط بشكل سري، وتقديم مساعدات

[1] Mohammed. LBJAOUI: op cit. p-p 105-106

عملية لمجاهدي جيش التحرير الوطني، والتدخل لدى السلطات الفرنسية لإطلاق سراح الموقوفين الجزائريين في تونس..الخ، وقد استجاب بورقيبة لتلبية جميع المطالب بدون استثناء و بتلقائية وصدق مؤثرين"[1].

وهذا الاستعداد المبكر لدعم الثورة الجزائرية سرا وعلنا، كان يفرض نفسه على بورقيبة وهو يرغب التونسيين للاصطفاف وراء سياسته، وقد راهن على كسب موقف جبهة التحرير الوطني لضرب التوجه اليوسفي والمشروع المغاربي الموحد في الكفاح، ولكن قادة الوفد الخارجي للثورة كانوا على خلاف قادة الداخل ينشطون استراتيجية مغربة الحرب انطلاقا من القاهرة، وتحتم على بورقيبة أن يصبر طويلا وهو يداهن ويماري ليحقق إجماع قادة جبهة التحرير الوطني على سياسته القطرية، وقد بدى في الأفق أن استقلال تونس أصبح أمرا واقعا، وأنه من الخطأ معاكسة بورقيبة[2].

إن حساسية الموقف من فرنسا في مرحلة المفاوضات النهائية والمصاعب السياسية والاقتصادية الداخلية كانت تؤرق الحكومة التونسية الفتية، وقد ألقت مشاكل الثورة وإمداداتها بثقلها على تونس، إذ نقل الجزائريون خلافاتهم إلى تونس، ولم

[1] IBID .p 105
[2] IBID

الجزائرية، وهذا يجعلنا نؤكد أنه ورغم بعض الخلافات التي لا مفر منها فإن النجاحات المحققة دلت على سلامة السياسة المنتهجة مع تونس في هذه المرحلة المتقدمة(1).

إن الحكومة التونسية التي كانت تأمل في انتهاء الحرب، وتعول على الحلول السياسية، وجدت نفسها في آتون حرب الجزائر، متورطة في المشكلة الجزائرية، إذ لم يكن بمقدورها مصادمة التضامن مع الكفاح الجزائري ولا الحفاظ على علاقات الصداقة مع الحكومة الفرنسية التي تضغط بمختلف السبل لجعل تونس بلدا محايدا يخدم الإستراتيجية الفرنسية.

ونجحت دبلوماسية قيادة الثورة في استغلال موقف بورقيبة والضغط أكثر لتحقيق إستراتيجيتها، وسواء تعلق الأمر بمغربة الحرب أو بفرض سياسة التضامن المغاربية التي تعني تجنيد الحكومات المستقلة لخدمة الثورة الجزائرية، وقد تسنى لها بعد توحيدها للنظام وإرسائها لسياسة التعاون مع السلطات التونسية تفعيل دور قاعدة تونس وجيش الحدود وإمداد ولايات الداخل بالسلاح والمؤونة، وهكذا تم تجاوز سياسة التنسيق القديمة القائمة على التحالف مع اليوسفيين واعتماد دعم الدولة التونسية، وعلى الرغم مما تحقق من نجاحات ونتائج فان إفساح المجال أمام تدخل السلطات التونسية في الشؤون الجزائرية خلق كثير من المشاكل

1 Mohammed LBJAOUI: op cit ، p.109

والعراقيل في وجه الثورة الجزائرية ،خاصة زمن الأزمات السياسية بين الطرفين(1).

لقد وجدت البورقيبية نفسها في صراعها مع اليوسفية متورطة في التضامن مع الثورة الجزائرية، فأبدت ضروبا مختلفة من الدعم لجبهة التحرير الوطني بهدف تليين موقفها وكسب ثقتها، وعلى الرغم من أنها اجتهدت في إخفاء دعمها وفي تبرير موقفها فان السلطات الفرنسية حكمت على بورقيبة بالتورط في القضية الجزائرية، كما أن قيادة الثورة الجزائرية أدركت أبعاد السياسة البورقيبية التي أظهرت تعاونا ملحوظا وخططت لتقنين دعمها والتمكين لمطامحها.

وعليه فإن التضحيات الكبرى التي قدمتها تونس حكومة وشعبا لنصرة الثورة الجزائرية جابهتها السلطات الفرنسية بضغوط مختلفة: قطع العلاقات ومنع المساعدات والاعتداء على المناطق الحدودية، وقد لوحظ صمود البورقيبية في وجه هذه الضغوط من اجل التأكيد الظاهري على النصرة والتضامن المغاربي، وفي الوقت نفسه كانت تختفي الأهداف القطرية المتمثلة في استكمال السيادة الوطنية التونسية وإتمام الجلاء وإنجاح السياسة البورقيبية .

1 شهادة محمد الصغير بعلوج، مقابلة مع الباحث.

الفصل الرابع

العلاقات الجزائرية التونسية وانعكاساتها على نشاط الثورة الجزائرية

لقد واجهت تونس مخاطر عديدة وهي تشيد مشروعها القطري، إذ عرقلت مفاوضات الاستقلال التام،وكبلت الإدارة الفرنسية السيادة التونسية وفرضت نفوذها السياسي والاقتصادي، كما مثل الانقسام السياسي والوضع الاقتصادي معوقات أساسية، وواجه النظام التونسي خطر المشكلة الجزائرية وتبعاتها المؤثرة على المنطقة، ومنها انتشار الإيديولوجية الثورية والقومية، وعلى الرغم من كثرة المشاغل القطرية فإن القضية الجزائرية تصدرت اهتمامات الساسة التونسيين، إذ وجد النظام التونسي نفسه منذ بداية الاستقلال واقعا بين ضرورات التضامن المغاربي واتفاقات التعاون الفرنسية ـ التونسية، ولم يكن بمقدوره الحياد وفك ارتباطاته بالمشكلة الجزائرية خاصة أمام امتداد الحرب إلى تونس، وانتهاك السيادة التونسية من قبل طرفي النزاع.

وقد وجدت تونس نفسها في خضم حرب الجزائر، متأثرة بصراع طرفي النزاع، ومتهمة بخدمة طرف على حساب الأخر، وإن كانت النظرة البورقيبية تركز كثيرا على خدمة المصالح القطرية إلا أن استراتيجية الثورة الجزائرية عرفت كيف تعزز أهدافها وتخدم مصالحها وتتعايش مع هذه السياسة، ونحاول في هذا المبحث التعرف على الموقف التونسي وحدود علاقاته مع جبهة التحرير الوطني وكذا إبراز أثر ذلك على نشاط الثورة الجزائرية.

أولا ـ الضغوط الفرنسية وتأثيرات حرب الجزائر

لقد اتمت تونس مفاوضات الاستقلال التام في جويلية 1956، وتخطت حكومة بورقيبة عقبات كأداء لضبط العلاقات مع فرنسا، ولاشك أن تونس قدمت تضحيات من أجل ذلك حتى يتسنى لها ضمان سيادتها الدفاعية والخارجية، والاستفادة ماليا وفنيا من المساعدات الفرنسية، وقد بدت سياسة بورقيبة معتدلة إزاء بقاء النفوذ الفرنسي العسكري والاقتصادي في تونس، ولكن تلك التنازلات قدمها بورقيبة ضمانة لتحسين العلاقات التونسية الفرنسية وخدمة لإستراتيجيته الوطنية، والتي كانت تقوم على تركيز سلطته الحزبية، وإرساء ركائز الدولة القطرية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد كانت الآفاق مظلمة في وجه السياسة البورقيبية بحكم أن المشكلة الجزائرية تؤثر بثقلها وتبعاتها على تونس وعلى علاقاتها مع فرنسا.

ولعلنا لا نغالي في القول أن تونس كانت أكثر الدول تأثرا بالحرب الجزائرية، وذلك بحكم ارتباطاتها الوثيقة مع الثورة الجزائرية، وموقعها الاستراتيجي في طريق الإمدادات العسكرية، وتمركز جيش التحرير الجزائري على طول الحدود التونسية الجزائرية، وقد سبب موقفها الداعم للثوار الجزائريين تعكر العلاقات التونسية الفرنسية وانقطاعها مرارا، إذ كانت السلطات

الفرنسية تطمح في أن يتعاون بورقيبة مع سياستها الجزائرية، لكن تلك السياسة كانت تثير حفيظة التونسيين وغضب بورقيبة، ثم إن اعتداءات عسكري الجزائر والقوات المرابطة بتونس كانت تزيد في حنقة التونسيين، وقد انقطعت العلاقات الفرنسية مرات عدة، اثر اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين في أكتوبر1956، وبعد حوادث ساقية سيدي يوسف، وأما قبل ذلك فلم تستقم العلاقات التونسية الفرنسية على نسق واضح بسبب تأثيرات حرب الجزائر.

وقد هدفت السياسة البورقيبية إلى خدمة استقلالها القطري، الذي لم يكن مجسدا في اتفاقية 20 مارس 1956، ولم تتضح ملامحه إلا بإرساء خطة جلاء القوات الفرنسية عام 1958، وقد استفادت سياسة المراحل (الخطوة خطوة) كثيرا من وضعية فرنسا المتأزمة في شمال افريقيا بسبب المشكلة الجزائرية، وأدت حوادث المصادمات في تونس بين القوات الفرنسية والمجموعات الجزائرية إلى اضطراب الوضع،وعدم القدرة على إرساء السيادة التونسية، واضطرت الحكومة والحزب الدستوري الحاكم إلى احتواء المجموعات الجزائرية المسلحة و قطع تعاونها مع المعارضة اليوسفية، ولوحظت مظاهر التعاون الشعبية والرسمية مع الثورة الجزائرية منذ استقلال تونس، وأدى ذلك إلى معاداة فرنسا للسياسة البورقيبية وتزايد ضغطها على تونس بحجة قطع دعمها لثوار الجزائر.

وتنقل يوميات الصحف والتقارير العسكرية بالأحداث التي تثير الاستياء في تونس، وتتسبب فيها القوات الفرنسية باسم ملاحقة الثوار الجزائريين والمتعاونين معهم[1]، ففي نهاية جويلية 1956 شهدت بلدة أم العرائس في الجنوب مقتل تونسيين على يد القوات الفرنسية[2]، وتعرضت مناطق الجنوب والمناطق الحدودية مع الجزائر إلى مضايقات واعتداءات هدفت إلى ترهيب السكان وإرغامهم على قطع تعاونهم مع الثوار الجزائريين، وأمام الاحتجاجات التونسية اقترح بعض قادة الجيش الفرنسي تدخل السلطات التونسية لإفراغ مناطق الحدود التي يؤمها الثوار واللاجئون الجزائريون من سكانها تجنبا للحوادث[3]، وشهدت مناطق عين الدراهم وسوق الأربعاء اعتداءات متكررة في سبتمبر1956[4]، وأثارت هذه الاعتداءات ردود فعل شعبية غاضبة وكانت منطقة الحدود تعرف احتجاجات ومظاهرات منددة وداعية الى استئناف المقاومة، كما سجلت الحكومة التونسية

[1] Rey Gold ZEIGUER :La Frontiere Algero- Tunisienne pendant la guerre d Algérie dans les archives Militaires de Vincennes, in actes du 7 colloque international sur : la resistance armée en tunise aux 19 et 20 siècles , Organise par LISTMN , (novembre 1993).Publication de LISHMN , Tunis , 1995 , p.58 et suivants.

[2] LE Petit Matin :du 28/07/1956.

[3] تقرير القطاع العسكري بالجنوب التونسي، مؤرخ في فيفري 1956 S.H.A.T. 2H 310 DOS 1.

[4] انظر عن الاعتداءات التي ارتكبها الجيش الفرنسي في تونس المستقلة، الصباح، عدد يوم 9 سبتمبر 1956.

احتجاجاتها الرسمية وشجبها للاعتداءات الفرنسية المتكررة، نافية الادعاءات الفرنسية، ومطالبة باحترام الجيش الفرنسي للسيادة التونسية[1]، وانتظر بورقيبة طويلا وإثر حادثة اختطاف زعماء جبهة التحرير الوطني في 22 أكتوبر1956 وقطع العلاقات التونسية الفرنسية جند الجماهير الشعبية الناقمة لخوض معركة السدود، وذلك بهدف الضغط أكثر لمنع اعتداءات القوات الفرنسية والمطالبة بجلائها عن تونس.

وخلال عام1957 تدعم الوجود الجزائري في تونس وارتكزت كثير من المجموعات المسلحة في المناطق الحدودية، وكانت تلجأ إلى التراب التونسي كلما أجبرت على ذلك، ولكنها لا تخوض المواجهات ضد القوات الفرنسية نزولا عند تعليمات السلطات التونسية، وقد تم ضبط مسألة مرور الأسلحة وأصبحت تديرها الحكومة التونسية،لكنها لم تكن بعيدة عن أعين الفرنسيين، إذ حامت الشكوك حول تورط بورقيبة ورددت في باريس شعارات معادية له، ومنددة بموقف تونس المساند للثوار الجزائريين، حتى أن أحد العارفين بالشؤون التونسية كتب في عام 1958 قائلا: يبدو أن السيد بورقيبة قد اختار أن يرد لنا الجميل على طريقته فالمساعدات المقدمة الى الجزائريين قد تواصلت وتضخمت في الآن نفسه، وذلك بوجود خمسة عشر ألف جزائري

[1] L ACTION: du 8 septembre 1956

مسلحين يجيبون في تونس في بداية سنة 1958 إلا انه لا يقدر الأمور حق قدرها فالقوات الفرنسية قاتلت لصالح السيد بورقيبة وليس لفائدة ملك بروسيا...(1).

إن الإدارة الفرنسية التي راهنت على بورقيبة كانت تعتقد انه سيمضي في الوقوف إلى صفها إلى أبعد الحدود، ويمنع وصول الأسلحة إلى الثوار الجزائريين ويضع حدا لنشاطهم في تونس، لكن بورقيبة أظهر امتعاضا من السياسة الفرنسية وجاهر بذلك لمجرد تحسن موقفه وعلاقاته مع جبهة التحرير الوطني، وعليه خططت الإدارة الفرنسية لإيجاد هوة بين النظام التونسي وقيادة الثورة الجزائرية، وذلك بتحميل الثوار الجزائريين المسؤولية عن اعتداءات القوات الفرنسية على المناطق التونسية، وإبراز عجز السلطات التونسية عن حماية مواطنيها، وإثبات أن سيادتها منتهكة من قبل الجزائريين قبل أن تنتهكها القوات الفرنسية، وأنها تقوم بحماية السكان التونسيين من اعتداءات الخارجين عن القانون(2).

---

1 انظر تقرير م. برسو M Bersent ; بعنوان "اليوسفية"، حرره بتاريخ 28 نوفمبر 1958، ومحفوظ بمركز الدراسات الإدارية العليا حول إفريقيا وآسيا الحديثتين بباريس، سالم اليفي: "وثيقة عن الحركة الاستقلالية في المغرب العربي اليوسفية"، المجلة التاريخية المغاربية، ع 97 ـ 98، تونس، 2000، ص 319

2 عبد الحميد الهلالي: المرجع السابق، ص 228.

سلسلة الأقطار العربية الإسلامية والتضامن مع الثورة الجزائرية

ولم يقتصر الأمر على التهديد العسكري المباشر، إذ وضعت مخططات بإشراك المعمرين المتعصبين لبث الفوضى وإثارة الاضطراب ونسبته إلى الجزائريين المعارضين للتوجه البورقيبي، وقد اكتشفت في ماي 1956 مجموعة إرهابية مأجورة لليد الحمراء في تونس(1)، كما نجحت ضغوط أنصار الاستعمار القديم في إرغام الحكومة الفرنسية لتشديد الخناق على تونس، وقطع المعونات الاقتصادية والتقنية، فأمر غي موليْ بتعليق الإعانة الخاصة بتجهيز الدولة التونسية والمقدرة بأربعة عشر مليار فرنك، وأعلن سفير فرنسا في تونس أن الإجراء اتخذ بسبب موقف بورقيبة من المشكلة الجزائرية(2)، وبذلك نجحت مساعي المعمرين والعسكريين في الضغط على سلطات باريس، وتكريس خيار معاداة الاستقلال التونسي، وبدا للأوساط اليمينية أنها وجهت ضربة قاضية للتصرفات التونسية التي تخدم الثوار الجزائريين، وأنها بذلك تمنع وصول الأسلحة للجزائريين(3)، وعلى الرغم من حاجة الحكومة التونسية لهذه المعونة وتشابك العلاقات التونسية الفرنسية، فقد أعلن بورقيبة انه لا يقبل بأية معونة

---

1 انظر LE PETIT MATIN du16 m ai 1956، وقد أوضح تقرير سري لمحمود الشريف قائد ولاية الأوراس أن الجزائريين براءى من حوادث التفجيرات والاعتداءات المشبوهة في تونس، انظر:

A.N.A. GPRA B12 ، DOS 4 -5

2 LE PETIT MATIN du 24/05/1957

3 LE MONDE. du 29/05/1957

فرنسية مشروطة إنني أصرح بصفتي رئيس حكومة أننا لسنا بحاجة إلى تلك القروض إذا أريد بها استعمالها وسيلة ضغط علينا[1]، وأكد بورقيبة ولاءه للغرب واعتماده على الولايات المتحدة الأمريكية لتسليح بلاده، وبلغة التهديد والتشفي في فرنسا كان يأمل في أن تلعب هذه الدولة دورا مهما في إعانة السياسة البورقيبية، سواء تعلق الأمر بالإعانة الاقتصادية أو بالوساطة في القضية الجزائرية، وقد سمحت فترة فتور العلاقات مع فرنسا لبورقيبة من الأعراب عن استيائه العميق من السياسة الفرنسية وما ترتكبه القوات الفرنسية من حماقات[2].

وهكذا خيمت تبعات حرب الجزائر بثقلها على العلاقات التونسية الفرنسية، فعاشت مناطق الحدود التونسية الجزائرية الحرب بكل ويلاتها، وتعرض سكانها للقتل والاضطهاد والتهجير،واضطر سكان المناطق الشرقية الجزائرية للجوء إلى التراب التونسي هروبا من تهديدات الجيش الفرنسي الذي كان يخطط لتهجير مناطق الحدود من سكانها وقطع الإعانة التونسية عن ثوار الجزائر، ومن اجل ذلك سنت قيادة الجيش الفرنسي مبدأ(حق المتابعة) داخل التراب التونسي، وهو قرار زاد في تردي

---

1 انظر، محمد حسني عباس: حول اتجاهات السياسة التونسية، مجلة العلوم السياسية، تصدرها الجمعية العربية للعلوم السياسية، القاهرة، ع3، (ديسمبر 1957)، ص ـ ص: 31 ـ 32.

2 المرجع نفسه ،ص 32.

العلاقات التونسية الفرنسية، اذ ضبطت تعليمات الجيش الفرنسي حدود حق المتابعة في حالتين هما: الرد على أي هجوم للعناصر المتمردة ينطلق من البلاد التونسية ويوجه ضد القوات الفرنسية في الجزائر،ومتابعة العمليات العسكرية التي يشرع فيها بالجزائر ويلجا خلالها الثوار إلى البلاد التونسية[1]، وكانت كل الدلائل تشير إلى أن القوات الفرنسية الموجودة في الجزائر وتونس تقوم بحملة مشتركة لتطهير مناطق الحدود واضطهاد السكان العزل، وأنها تعتدي على القوانين الدولية وتنتهك السيادة التونسية،وبالرغم من حجم الترسانة العسكرية المجندة لهذه المهمة فإن رد فعل السكان أكد على الصمود والاستماتة، ونصرة الثوار واللاجئين الجزائريين، وبدورها تحملت السلطات التونسية الانتهاكات الفرنسية، وواجهت فرق جيش التحرير الجزائري هذا الوضع الجديد بكثير من رباطة الجاش، وخلال الأسبوع الأخير من ماي 1957 عرفت حملة الاعتداءات الفرنسية حدثا مهما، إذ لجأت السلطات التونسية إلى محاصرة فوج من القوات الفرنسية وحجز أفراده ببلدة عين الدراهم، وقيل أن ذلك تم بمساعدة فرقة جيش التحرير الجزائري المتمركزة بأولاد

---

1 انظر امرية لقيادة الجيش الفرنسي لقطاع قسنطينة ، بتاريخ 10 جانفي 1957 S.H.A.T: 2H 237 DOS 1

مسلم(1)، فكان رد فعل الجيش الفرنسي عنيفا، إذ حاصر منطقتي أولاد مسلم والمخابرية وشن عمليات تمشيط وحرق وإرهاب للسكان التونسيين والجزائريين الذين لجئوا حديثا إلى المنطقة، وكان يهدف إلى تطويق التونسيين ومنع إعانتهم للثوار الجزائريين، وإلى إرجاع اللاجئين الجزائريين إلى الجزائر حتى لا يكونوا دروعا للثوار الجزائريين وورقة ضغط ضدهم، وقد قررت تونس إرسال قوات عسكرية لنجدة السكان بأولاد مسلم والمخابرية، ورافقهم كل من قائد السبسي الملحق بديوان وزارة الداخلية وخميس الحجري الكاتب العام لوزارة الخارجية، واعترضت القوات الفرنسية مرور الموكب التونسي في منطقة المريج، وأثناء المفاوضات وقع تبادل إطلاق نار أدى إلى مقتل سبعة تونسيين وجرح أربعة عشرة آخرين، كان من بينهم خميس الحجري الذي جاء ليحقق في قضية اللاجئين قبل سفره إلى جنيف(2).

وقد تجنبت السلطات التونسية تصعيد الموقف لكنها قررت استغلال الحادثة سياسيا، وقدمت احتجاجات رسمية إلى وزارة الخارجية الفرنسية وإلى مجلس الأمن الدولي، وأعلن بورقيبة في خطاب شديد اللهجة عن قرار حكومته منع تنقل

---

1 انظر شهادة عدد من الذين عايشوا أحداث الواقعة، عبد الحميد الهلالي المرجع السابق، ص، ص. 231_238

2 انظر بتفصيل واقعة المريج op cit ،Rey Gold ZEIGUER: p 63

القوات الفرنسية دون إذن مسبق من السلطات التونسية وضرورة جلاء القوات الفرنسية(1)، وأبقى بذلك الباب مفتوحا أمام انفراج العلاقات التونسية الفرنسية، ولم يشفي غليل الجماهير الناقمة على تكرار هذه الاعتداءات، كما أنه لم يستجب لرغبة جيش التحرير الجزائري في التصدي للقوات الفرنسية المعتدية، وذلك درءا لتهمة محاربة جيش التحرير للجيش الفرنسي داخل الأراضي التونسية، وتجنبا لاتساع رقعة المعارك التي لم تكن خلال هذه المرحلة تخدم السياسة البورقيبية(2).

ومن واقعة المريج الى حادثة الساقية عايش التونسيون الحرب القائمة في الجزائر يوما بيوم، وتجند بورقيبة ليوضح تصوراته للعلاقات مع فرنسا ولطبيعة المشكلة الجزائرية، وليدعوا إلى جلاء القوات الفرنسية ولو جزئيا عن تونس وإلى حل القضية الجزائرية حلا سلميا يضمن تكافل مصالح الطرفين.

وفي جويلية 1957 قبلت السلطات الفرنسية بجلاء جزئي عن بعض المناطق التونسية، ووجه بورقيبة في خطابه الأسبوعي رسالة إلى عسكريي الجزائر حملهم فيها مسؤولية توتر العلاقات بين تونس وفرنسا، مؤكدا لهم أن ملاحقتهم للثوار الجزائريين

---

1 انظر خطابه العمل، عدد يوم 2 جوان 1957

2 انظر العروسي بن إبراهيم: أضواء على معركة المريخ بعين الدراهم، جريدة الصباح، عدد يوم 18 جوان 2003.

[illegible] استقلال تونس في مهب الريح، [illegible] للتوسط في المشكلة الجزائرية، وأمله في [illegible] شمال إفريقية(1)، وسجلت هذه [illegible] جبهة التحرير الوطني، ولكن بورقيبة [illegible] على الموقف بإعرابه عن الاستمرار في دعم الثورة الجزائرية سريا وبشكل جدي، وكان يأمل في أن ينال منها موافقة غير مشروطة على مشروع الوساطة الذي يتوج بورقيبة في حالة نجاحه زعيما لشمال إفريقيا.

ولكن استمرار اعتداءات عسكريي الجزائر على التراب التونسي وبوتيرة أكبر منذ سبتمبر1957 أعاد إلى الوضعية التونسية حالة اللااستقرار والتذمر الشعبي، وأعلن بورقيبة أمام رفض فرنسا تزويد بلاده بالأسلحة أن تونس ستكون مضطرة لمراجعة موقفها من الغرب، وان إهانة الكرامة والفقر يمثلان أحسن أرضية لانتشار الإيديولوجيات المناهضة للغرب، وأنه يستغرب كيف أن العالم الغربي لا يبادر إلى مقاومة هذه الآفات(2)، وأراد بورقيبة أن يعوض المساعدة الفرنسية بمساعدات الغرب مستغلا صراع الحرب الباردة، وكان يأمل في

---

1 انظر الخطاب الأسبوعي لبورقيبة ، يوم 11جويلية1957 ، جريدة الصباح، عدد يوم ، 12 جويلية 1957

2 [illegible] محمد، وفاء للشهداء، ط1، شركة العمل للنشر، تونس، 1968، ص 95

المساعدة الأمريكية وهو يؤمن بأن مستقبل تونس لا يقوم إلا في أحضان الغرب، ومن أجل ذلك ضحى بعرض المساعدة المصرية، وهو موقف استغربته جبهة التحرير الجزائرية.

وإضافة إلى خطة حق المتابعة طالبت السلطات الفرنسية بإقامة منطقة حدودية محايدة تفصل الجزائر عن تونس، تراقبها القوات الأممية أو قوات مشتركة تونسية فرنسية، ويبدو أن الفشل العسكري في قطع التضامن التونسي دفع إلى مثل هذه المناورات الهادفة إلى منع نشاط الثوار بهذه المناطق ووضع حد للمساعدات التونسية، وقد أتت ضغوط عسكريي الجزائر على الحكومة الفرنسية ثمارها، إذ شدد رئيس الحكومة أمام المجلس الوطني الفرنسي مهددا ومتوعدا تونس :ستعمل الحكومة الفرنسية جميع الوسائل اللازمة لإنهاء الإعانة التي تمنحها تونس (للجزائريين) يجب أن يفهم السيد بورقيبة بأنه يعرض الصداقة التونسية الفرنسية إلى الخطر، ويعرض أيضا للخطر إمكانية خروج بلاده من صعوباتها المالية(1)، وأرسلت وزارة الخارجية الفرنسية إلى الحكومة التونسية مذكرة احتجاج تتهم فيها تونس بالوقوف إلى جانب الثوار الجزائريين، ومن جهتها أوضحت السلطات التونسية أن السياسة الفرنسية المنتهجة في حل المشكلة الجزائرية ستزيد الوضع تعفنا، وأن الاعتداءات التي تطال المدنيين

---

1 انظر المجاهد، ع17، (1 فيفري 1958) ص2

التونسيين والجزائريين تعد انتهاكا للسيادة التونسية ولا يمكن لتونس أن تقبل بإقامة منطقة حدودية معزولة ومحروسة بأي شكل من الأشكال لأن ذلك لن يكون في صالح الجزائريين ولا يحل المشكلة الجزائرية[1].

وكانت حنقة العسكريين والمعمرين في الجزائر كبيرة على هذا الموقف، فعملوا على التشهير بسياسة بورقيبة والدعوة إلى الوقوف في وجه أي تعاون تونسي - فرنسي، ومن اجل ذلك كثفت القوات العسكرية اعتداءاتها وانتهاكاتها للسيادة التونسية، وردا على الهزيمة التي لحقت بها في معركة جبل كوشة وأسر عدد من جنودها روجت للرأي العام أن المعركة وقعت في التراب التونسي، وأنها متعمدة من الجزائريين لإحباط المفاوضات التونسية الفرنسية[2]، ومن يومها بدأت القيادة العسكرية في الجزائر تخطط لتوجيه ضربات عسكرية تطال الجزائريين والتونسيين، وتكون درسا لتونس حتى تكف عن دعمها للثوار الجزائريين، وفي الثامن فيفري 1958 وقع الهجوم على ساقية سيدي يوسف، قصفت خلاله الطائرات الفرنسية سكان القرية واللاجئين الجزائريين لتخلف مأساة حقيقية تمثلت في مقتل تسعة وسبعون شخصا وجرح أزيد من مائة وثلاثين، وقد أثارت هذه

1 المجاهد ع 17، (1 فيفري 1958) ص2.

2 المجاهد ع 16 (15 جانفي 1958) ص 5.

الحادثة ردود فعل محلية ودولية مستنكرة، واعتبرها الرئيس بورقيبة مدعاة لتدويل القضية الجزائرية وللمطالبة بالجلاء، وقد حاول جاهدا طمأنة شعبه واستغلال الحادثة سياسيا لرفع الضغوط الفرنسية، وإيجاد حل للازمة الجزائرية[1]، وأمام الفشل في إيجاد تسوية سلمية رفعت تونس القضية إلى الأمم المتحدة، وطالبت بإيجاد حل للقضية الجزائرية كشرط أساسي لحل المشكلات التونسية الفرنسية، وردت فرنسا محتجة على موقف تونس المؤازر للثوار الجزائريين، معتبرة إياه سببا كافيا لتدهور علاقاتها مع تونس[2]، وخشية من التدخل الدولي في قضايا الشمال الإفريقي بادرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى طرح وساطتهما لإيجاد تسوية للقضية، وكانت المساعي الحميدة فرصة للرئيس بورقيبة ليؤكد للغرب أنه يتوجب عليه المساهمة في تسوية القضية الجزائرية، وأن تونس لا يمكنها أن تكون بلدا محايدا والحرب قائمة على أطرافها وتهدد الاستقرار بالشمال الإفريقي، وظل بورقيبة مصرا على موقفه في ربط الأزمة التونسية الفرنسية بمسالة حرب الجزائر، إذ خاطب رجلي المساعي الحميدة قائلا: إن مهمتكما سيكون محكوما عليها بالفشل إذا لم

1 حول وقائع حادثة ساقية سيدي يوسف وانعكاساتها انظر، المنصف بن فرج: ملحمة النضال التونسي - الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، ط1، مطبعة المغرب للنشر، تونس، 2006، ص141 وما بعدها.

2 انظر، جريدة العمل، ع 5420 (8 فيفري 1973) ص - ص 8-7.

تعالجوا جوهر المشكل وهو حرب الجزائر[1]، وعلى الرغم من فشل جهود الوساطة فان قضية ساقية سيدي يوسف وأزمة العلاقات التونسية الفرنسية أثارت تدخل الغرب وانتباهه لخطورة المسألة الجزائرية، وساهمت في تدوين المشكلة الجزائرية وإضعاف الموقف الفرنسي الذي وجد نفسه مرغما للقبول بمخطط جلاء القوات الفرنسية عن تونس.

وهكذا يتأكد لنا أن ضغوطا كبرى سلطت على تونس، وأن السياسة البورقيبية حاولت تجاوز هذه الضغوط وحماية الاستقلال القطري، فعملت على التوفيق بين علاقة التعاون مع فرنسا وخيار التضامن مع الثورة الجزائرية، وقد كان وقع هذه الضغوط مؤثرا على سكان المناطق الحدودية الذين احتضنوا وآزروا الثوار الجزائريين، وعلى الحكومة التونسية التي كان عليها أن تدعم سيادتها وتبني استقلالها الفتي، وأن تأطر علاقاتها مع الحركة الثورية الجزائرية بشكل ينظم سبل دعمها ومؤازرتها، ويحمي السيادة التونسية بإيجاد حل للمعضلة الجزائرية، وأن كانت تونس اعتمدت المساعي الحميدة والوساطة مع طرفي النزاع بادئ الأمر فإن تطور حوادث الحدود والخشية من التدخل الدولي دفعها لاستنهاض همم الغرب وتحسيسهم بمخاطر السياسة الفرنسية

1 انظر محمد الميلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 61.

ثانيا - نشاط الثورة الجزائرية وتطور العلاقات مع السلطات التونسية

خلال المرحلة المدروسة ساهمت عدة عوامل في صياغة موقف تونسي متضامن مع الثورة الجزائرية، وأرسيت علاقات وطيدة بين نظام بورقيبة ولجنة التنسيق والتنفيذ، وقد سمحت سياسة التضامن هذه والعلاقات الوطيدة برعاية نشاط الثورة الجزائرية الذي عرف وتيرة متزايدة في تونس، وان كنا تحدثنا سابقا عن مظاهر الدعم والمؤازرة المقدمة للجزائريين فانه من المفيد التعرف على الموقف التونسي إزاء نشاط الثورة الجزائرية وعلى تطور العلاقات التونسية - الجزائرية.

لقد كان النظام التونسي مدفوعا لاحتضان نشاطات الثورة الجزائرية السياسية والعسكرية في تونس، وذلك بحكم حتمية التضامن المشترك وواقع الارتباط القائم بين الثوار الجزائريين والتونسيين، وضرورات احتواء جموح القادة الجزائريين والتفاعل مع القضية الجزائرية، وكل هذا أوجد فضاء للاحتكاك والتعاون بين النظام التونسي وجبهة التحرير الوطني، وقد اجتهد النظام البورقيبي في إرساء علاقات تعاون مع قيادة الثورة تضمن

له تأطير سياسة التضامن المغاربية ودعم سيادته وفرض خياراته السياسية وهو يواجه المعارضة اليوسفية والضغوط الفرنسية([1]).

وفي وقت عصيب من فرض السيادة اهتم النظام التونسي بمسألة تواجد الثوار الجزائريين ونشاطهم في الأراضي التونسية، ولم يكن مجديا إن يتم التخلص من حركة المعارضة وان تضبط تحركات العدو دون اللجوء الى محاورة الطرف الجزائري، إذ يشكل تواجد الثوار الجزائريين في تونس طرفا أساسيا في المعادلة الأمنية، وليس بالإمكان تثبيت النظام وتأكيد السيادة التونسية دون إشراك المجموعات المسلحة الجزائرية، خاصة وأن مبادئها في العمل المغاربي المشترك وتحالفها مع مصر يثير تخاوف بورقيبة من العصف بمشروعه القطري، ولهذا بادر إلى احتواء الموقف ومحاورة الطرف الجزائري حول الخيار الأجدى نفعا لدعم الثورة الجزائرية.

وساهمت مغرياته في كسب القادة الجزائريين إلى جانبه تدريجيا، وبدا لقادة جبهة التحرير الوطني أن التعامل مع حكومة بورقيبة أصبح أمرا واقعا، وهو يفيد في خدمة استراتجية الثورة التي اعتمدت تونس قاعدة أساسية في دعم قدراتها العسكرية، ويمكننا التأكيد ان نشاط الجزائريين تطور في ثلاث مراحل أساسية، ليرسوا في وضع منظم ويلقي الدعم الرسمي التونسي.

[1] انظر، عبد القادر لعريبي :المرجع السابق، ص - ص157_160

لقد تطور نشاط الثورة الجزائرية في تونس عبر ثلاث مراحل رئيسية لينتظم عام 1958([1])، امتدت المرحلة الأولى من اندلاع الثورة الجزائرية والتحامها مع المقاومة التونسية، وتعاملت خلالها المجموعات المسلحة مع الثوار التونسيين ومع السكان في إطار وحدة المعركة والتضامن المشترك، وخلفت هذه المرحلة توحيدا للأهداف الثورية، وتحالفا بين المجموعات المسلحة الجزائرية والتونسية وإرساء للوجود الجزائري في تونس، وخلال مرحلة استقلال تونس لم يكن بمقدور التوجه البورقيبي فصل تضامن الشعب التونسي مع ثورة الجزائر، فأعلن بورقيبة مساندته للقضية الجزائرية، واجتهد في كسب قادة جبهة التحرير الوطني وإبعادهم عن التحالف مع اليوسفيين، وعلى الرغم من محاولات الاحتواء فإن ممثلي الثورة في تونس رفضوا إغراءات السياسة البورقيبية، واجتهدوا في خدمة الثورة الجزائرية وفق منحيين: منحى إظهار التعاون مع السلطات التونسية ومنحى استمرارية التعامل مع اليوسفيين، ويبدوا أن الخيار الذي انتهجه عبد الحي الأوراسي ومن بعده احمد محساس لم يكن ليسمح ببناء علاقة ثقة وتعاون منتظمة، ولهذا اجتهدت جبهة التحرير الوطني خلال المرحلة الثالثة في ترسيم علاقات تعاون متينة مع النظام التونسي، ومنذ عام 1957 والعلاقات بينهما تحتكم إلى اتفاقية تعاون مشتركة، أقرت اعتراف لجنة التنسيق والتنفيذ بسلطة

[1] انظر، عبد الحميد الهلالي: المرجع السابق، ص - ص، 223 _ 230.

وسيادة تونس بمقابل تقديم السلطات [illegible] دعمها ومساندتها لنشاط الثورة الجزائرية، وقد كان من مصلحة الطرفين التوصل الى مثل هذا الاتفاق الهام الذي تحدثنا عن مضمونه وأهميته(1)، ومن المفيد لنا في هذا الباب أن نسجل بعض الملاحظات عن التطور الحاصل في العلاقات الجزائرية التونسية خلال هذه المرحلة، ومنها:

- إن اعتراف جبهة التحرير الوطني بالسيادة التونسية كان يعني خضوع الثوار الجزائريين القصري لاحترام النظام، وعدم إثارة أي مشاكل أو أعمال عسكرية داخل التراب التونسي، ومعنى ذلك أن النظام التونسي سيجسد سيادته بالتعاون مع الجزائريين بعد أن كان الثوار الجزائريين طرفا في المشكلة ويقفون حائلا أمام تكريس النظام.

- إفساح المجال أمام تدخل السلطات التونسية في شؤون الثورة الجزائرية، إذ أن خيار التعامل مع السلطات التونسية كان مشروطا باطلاعها على جميع نشاطات الثورة المدنية والعسكرية، كما أنها اختارت أن تتحمل مسؤولية نقل الأسلحة والمؤونة بنفسها داخل التراب التونسي، وأدى ذلك إلى فرض رقابتها واطلاعها على نشاطات الثورة التي كان يتوجب أن تحاط بكامل السرية، وقد أصبح هذا الأمر ورقة ضغط للسلطات التونسية

[1] انظر، عن هذه الاتفاقية المبحث السابق

تستعملها كلما تعكرت علاقاتها مع الجزائريين، كما أنها اتخذتها وسيلة لتقنين جميع الأنشطة وضبط تحركات الجزائريين، خاصة أنها كانت تغالي في المراقبة وفرض احترام السيادة حتى على المدنيين الجزائريين، وهذا ما أثار حفيظة الطرف الجزائري(1).

- لقد أدت المشاكل والصعوبات التي مرت بها الثورة الجزائرية في تونس إلى تدخل السلطات التونسية لتعزيز طرف على حساب الطرف الآخر، وأثارت تدخلاتها ومساندتها للجنة التنسيق والتنفيذ غضب القادة الموالين للوفد الخارجي وأنصارهم، وظل الأنصار الذين خسروا قادتهم يكنون للسلطات التونسية كرها مقيتا، ويظهرون عدم اعترافهم بالوضع الجديد (2).

- لقد تأكدت النزعة الوطنية البراغماتية لكلا الطرفين وهما يحددان ضوابط علاقاتهما، إذ كانت لجنة التنسيق والتنفيذ تبحث عن تدعيم لسيادتها في مواجهة معارضيها، وتسعى إلى تجسيد أهدافها باتباع سياسة واقعية، في حين أن السياسة البورقيبية

[1] كثير من الشهادات والوثائق تؤكد على تورط السلطات التونسية في الخلافات والصراعات التي قامت بين لجنة التنسيق والتنفيذ وقيادة أوراس النمامشة، إذ اعتقل ومساعدة من السلطات التونسية لزهر شريط وطالب العربي وعباس لغرور وحكم على كثير من قادتهم بالإعدام واعتقل في السجون التونسية وكل هذا جعل السلطات التونسية محل اتهام من قبل الأنصار، انظر، محمد زروال: المرجع السابق، ص - ص، 337 ـ 401.

[2] Farouk BENATIA: op cit ،p-p 136 _ 137

كانت تهدف إلى تأكيد سيادتها ووضع حد لتصرفات المجموعات الجزائرية المتحالفة مع اليوسفيين، والتي تثير مشاكل داخل الأراضي التونسية

وعلى ضوء هذه الملاحظات يمكننا رسم ملامح العلاقات الجزائرية التونسية، خاصة إذا ما استأنسنا بظروف المرحلة الانتقالية لتونس، ذلك أن الوضع الذي كان قائما في تونس خلال 1956 لم يكن مريحا للطرفين.

لقد سادت مظاهر التشتت والاضطراب في مواقف الثورة الجزائرية من السياسة البورقيبية، وتدفقت كثيرا من المجموعات المسلحة إلى تونس بحثا عن الأسلحة وطلبا للأمان وتنازعت هناك تمثيل الثورة ناقلة صراعاتها ومشاكلها إلى تونس، وقد هيجت مشكلة محساس الرافض لمقررات مؤتمر الصومام الوضع، ونقلت الصراع بين الداخل والخارج إلى تونس، وكانت تعبر عن تنافس سياستين لكل منهما تصورها لموضوع العلاقات مع تونس، واحدة تعادي سياسة بورقيبة وتضغط عليها بمحالفة اليوسفيين واخرى تبحث عن تحالف سياسي يفيد في توفير الدعم والمساندة، وقد اختار احمد محساس خيارا وسطا بين السياستين، وهو يفرض سلطة قوية ونفوذا واسعا في تونس، ويلقى احترام التونسيين لسلطته، خاصة وهو يتظاهر بوقوفه إلى جانب الشرعية وتخليه عن التحالف مع العناصر اليوسفية، وقد حاول في

علاقاته مع نظام بورقيبة أن يحافظ على نفوذ الثورة القوي وعلى شبكات دعمها الواسعة، واقره بورقيبة على إرساء علاقات تعاون تضمن مساعدة السلطات التونسية في نقل السلاح مقابل التخلي عن العناصر اليوسفية المعارضة[1]، ولكن تشابك العلاقة بين الثوار الجزائريين واليوسفيين خاصة في الجنوب لم يكن يسمح بقطع تلك العلاقة، كما أن بعض القادة الجزائريين عارضوا هذه السياسة ورفضوا رفت اليوسفيين بكل هذه السهولة، ووصل الأمر بقيادات الأوراس والنمامشة ووادي سوف للدخول في مجابهات عسكرية مع قوات الحرس التونسي في تونس العاصمة ومناطق الجنوب والحدود الغربية، وقد اتهمتها السلطات التونسية بأنها تشن الأعمال العسكرية فوق التراب التونسي وتتعامل مع المعارضة وتثير الفوضى، وكان محساس مضطرا لإخضاع هذه القيادات للنظام ومنعها من الاعتداء على السيادة التونسية من اجل نيل رضى السلطات التونسية ودعمها، وقد أعطى حضوره مع المحجوب بن علي تزكية لقوات الحرس الوطني التونسي لمحاصرة مجموعة عبد الحي وعبد الكريم هالي وحبسها في سجن زندان بمنوبة[2]، ولكن ورغم علاقاته

---

[1] شهادة احمد محساس، مقابلة مع الباحث.

[2] انظر، شهادة الطاهر بن عائشة الذي كان شاهد على واقعة الحصار والاعتقالات هذه 1956 ويذكر أن الشهيد سقط قتيلا لانه حاول الإفلات من الحصار، مقابلة مع الباحث.

الوطيدة مع السلطات التونسية لم يكن محساس يحض بكل ثقتها خاصة أمام عجزه في وضع حد لنشاط المجموعات المسلحة في الجنوب بقيادة الطالب العربي، ولنشاط مجموعات أوراس النمامشة التي تصر على عدم التقيد بمطالب بورقيبة.

وهكذا وجد محساس نفسه في وضع حرج، يجاري فيه السلطات التونسية التي تطالب باحترام السيادة التونسية ووضع حد لخروقات المجموعات الجزائرية المسلحة، وقد كانت أمام عجزه تتهمه بالضعف وعدم الإخلاص لاتفاقية التعاون المشتركة([1])، وأما مجموعات الأوراس والنمامشة وسوق اهراس والسوافة فإنها سجلت بحسرة خيانة محساس لمبادئه، ومشاركته للسلطات التونسية وللجنة التنسيق والتنفيذ في تلك التصفيات التي لحقت بقيادتها وأثرت على نفوذها في تونس، لأن سياسته المعتدلة، ومواقفه المؤيدة للسلطات التونسية أدت إلى اعتقال هؤلاء القادة وأتاحت المجال لسياسة بديلة، وكان بإمكان المجموعات المسلحة أن تصمد في مواجهة السلطات التونسية، لكن تحالف هذه الأخيرة مع محساس ومع لجنة التنسيق والتنفيذ سهل عليها المهمة وأتاح لها فرض سيادتها ومفاوضة السياسيين الجزائريين المعتدلين من

---

[1] شهادة احمد محساس، مقابلة مع الباحث.

منطلق قوة وهكذا استطاعت أن تملي شروطا جديدة لأسس العلاقات الجزائرية التونسية تتلاءم مع الوضعية المستجدة([1]).

إن وضعية الاضطراب التي كانت سائدة في تونس بين المجموعات الجزائرية المتنافسة على النفوذ وبينها وبين السلطات التونسية أثرت كثيرا على العلاقات التونسية الجزائرية كما أسلفنا، وقد اتخذت تونس في البداية موقفا محايدا من تلك النزاعات خوفا من أن تؤثر نزاعاتها على استقرار البلاد وتعيدها إلى وضعية الاضطراب السابقة، واستعملت محساس ورقة ناجعة في نزع النفوذ على المجموعات المسلحة وتثبيت سلطة واحدة تمثل الجزائريين في تونس، وقدمت له دعمها مقابل مساعدتها في التخلص من معارضيها اليوسفيين([2])، كما أن أوعمران الذي حل بتونس مبعوثا من لجنة التنسيق والتنفيذ استغل تعاون محساس لفرض سلطته على قادة المجموعات المسلحة، وقد أذن هذا الأخير بدخوله إلى تونس عندما اعترضته قوات القاعدة الشرقية في الحدود وعمل معه في تمثيل الثورة في تونس رغم تحفظ قادة

---

[1] انظر، محمد زروال: المرجع السابق، ص - ص، 403 _ 404، وشهادة فارس علي.مقابلة مع الباحث

[2] انظر شهادة الطاهر بن عائشة، مقابلة مع الباحث

مجموعات القاعدة الشرقية وأوراس النمامشة، وعندما نحي من مسؤولياته أعادته بالقوة إلى مكتبه بتونس، وأعلنت تأييدها له([1]).

واضطر اوعمران لوضع حد لمشكلة محساس، وعندما خطط لاغتياله ساعدت الحكومة التونسية على فراره إلى روما تجنبا لأية ردود أفعال قد تقوم بها المجموعات الموالية له داخل تونس، واستعد اوعمران لتنظيم شؤون القاعدة الشرقية والأوراس، ونجح في استتباب الوضع تدريجيا على حساب نفوذ قادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية ،الذين اضطهدوا وتراجع نفوذهم عن تونس، وهكذا فرضت سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ على قاعدة تونس وأمست المفاوض الوحيد للسلطات التونسية([2]).

لقد انتهز بورقيبة الظرف ليملي سياسة بديلة في التعامل مع جبهة التحرير الوطني،تقوم أساسا على احترام سيادة بلاده والاحتكام لاتفاقية التعاون المشتركة الموقعة في فيفري1957، والتي تضبط جميع نشاطات الثورة الجزائرية في تونس وتحدد أطر التعاون والتنسيق بين الطرفين، خاصة في ميدان تمرير الأسلحة

[1] انظر الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص، 159، وشهادة احمد محساس، مقابلة مع الباحث

[2] انظر شهادة أوعمران، محمد عباس:المصدر السابق، ص187، وابراهيم العسكري :لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، (د.ت)، ص141

وتحرك وحدات الجيش ونشاط الثورة في تونس، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية تراجعا عما حققته الثورة الجزائرية من امتيازات داخل تونس عقب استقلالها مباشرة([1]).

وعلى الرغم من كل التسهيلات المقدمة فان إشراف السلطات التونسية ورقابتها المباشرة على نشاط الثورة أثار تحفظات كثير من قادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية، وأقلق فيما بعد لجنة التنسيق والتنفيذ، خاصة أمام مبالغة السلطات التونسية في فرض إجراءاتها الإدارية ورقابتها الصارمة، واشتراطها التبليغ عن جميع نشاطات الثورة المدنية والعسكرية، خضوع الجزائريين للنظام واحترام السيادة، وهكذا دخلت قوات الحرس التونسي في مواجهات مع المجموعات الجزائرية المسلحة في الجنوب، وتصادمت مع اللاجئين في الحدود الغربية، وفرضت السلطات الإدارية والحزبية رقابتها على المدنيين الجزائريين وبشكل أثار امتعاض جبهة التحرير الوطني([2]).

ويبدو أن لجنة التنسيق والتنفيذ أحست فيما بعد بأخطاء سياستها التونسية، وحصل الإجماع على انتقاد التصرفات والمواقف التونسية، خاصة بعد أن أصبحت السلطات التونسية تتدخل في الشؤون الجزائرية وتعرقل نشاط الثورة، وأمسى بورقيبة

[1] انظر، الطاهر سعيداني: المصدر نفسه، ص 168

[2] شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث

يقحم نفسه في تطوير التشكيل الجزائري، ودون أن يوفي بتعهداته، وهكذا تقيم تجربة نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس أنها كانت موفقة على صعيد تنظيم وتأطير نشاطات الثورة، ولكنها قدمت تنازلات كبيرة لبورقيبة مقابل كسب دعمه وتعاونه[1]، وقد تسنى لقيادة لجنة التنسيق والتنفيذ التي نزلت في ضيافة بورقيبة أن توطد علاقاتها مع السلطات التونسية، وأن تشرف على تنظيم شؤون قاعدة تونس، التي أصبحت تحتل بفضل المساعدات التونسية موقعا إستراتيجيا للثورة الجزائرية، وفي إطار التضامن توافق الطرفان على بناء علاقات متينة بين سلطتين وشعبين متضامنين، ومع أول فرصة فإن القادة الحاليين للثورة الجزائرية (1960) أظهروا إرادتهم الحسنة ورغباتهم في المحافظة على صداقة الشعب التونسي وسلطة دولته، وفي المقابل سمحت لنا الحكومة التونسية بتنظيم مشاركة الجزائريين في الكفاح التحريري[2]، وأظهرت السلطات التونسية في مباحثاتها مع المسؤولين الجزائريين استعدادها لتقديم كل سبل الدعم والمؤازرة الممكنة، واجتهدت في احتواء قادة لجنة التنسيق والتنفيذ، وكسب موقفهم لصالح تنظيم نشاط الثورة في تونس وفرض احترام الجزائريين للسيادة التونسية والحد من جموح حركتهم الثورية،

---

[1] انظر، محمد زروال: المرجع السابق، ص ـ ص، 396-397.

[2] مقتطف تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس (أفريل 1960)

Mohammed HARBI: op.cit. p.452.

وهكذا فقد منحت لجنة التنسيق والتنفيذ حق الإشراف على تنظيم نشاطات الجزائريين المدنية والعسكرية في تونس والتسهيلات المختلفة في مجال تنقل القوات العسكرية والعتاد والأسلحة، والمساعدات الصحية والإدارية والإعلامية[1].

وعلى ضوء ذلك تسنى لقيادة الثورة تنظيم شؤونها المدنية والعسكرية في تونس، وإشادة علاقات تفاهم وتضامن مع نظام بورقيبة، ورغم أن العلاقات لم تؤطر في اتفاقيات رسمية ولم تضبط حدودها بشكل واضح إلا أن مجالات التعاون والتنسيق شهدت في كثير من الميادين انسجاما ملحوظا وتوافقا فرضهما مبدأ التضامن المشترك، ودون أن تمليهما الاتفاقات الرسمية التي كانت جبهة التحرير الوطني تسعى إلى ترسيمها بهدف إجبار السلطات التونسية على الوفاء بالتزاماتها، وقد احتفظت السلطات التونسية لنفسها بحق تفسير التزاماتها وربطتها بإرادتها التضامنية الخاضعة للظروف ولتطور المواقف، واستعانت بها في الضغط على الجزائريين[2].

ويبدوا أن هذه الاحترازات التي تعمدها بورقيبة أفادت في تعزيز الموقف التونسي وتسببت في خلافات مع جبهة التحرير الوطني، وشكلت ضغوطا على نشاطاتها وعلى مواقفها السياسية،

---

[1] IBID ،P-P 452- 453

[2] شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث.

ومزهودي من تونس، وعارض قرارات مؤتمر الصومام، مؤكدا ثقة القادة المجتمعين في محساس وتمسكهم بمسؤولية تمرير الأسلحة والإشراف على قاعدة تونس[1].

إن هذا التنازع على السلطة بين ممثلي الوفد الخارجي ولجنة التنسيق والتنفيذ جعل السلطات التونسية في حيرة من أمرها، وهي تبحث عن أطر منتظمة لتقديم دعمها وبناء علاقات قوية مع الثورة الجزائرية، وقد اثر هذا النزاع سلبا على نشاط الثورة ومهمة تمرير الأسلحة وعلى العلاقات الجزائرية ـ التونسية.

وتوضح الرسائل المتبادلة بين عبان ومبعوثيه إلى تونس أن لجنة التنسيق والتنفيذ حاولت في البداية احتواء قضية محساس وديا، فاقترحت على بن عودة ومزهودي تشكيل لجنة جماعية لتمثيل جبهة التحرير الوطني في تونس وإقناع محساس بدخولها، والعمل في إطار سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ، وأرسلت إلى ابن بلة تطلب منه تذكير محساس بالنظام، وأشعرت الدكتور دباغين بقضية محساس الخطيرة[2]، وقد صور مبعوثها إلى تونس آيت احسن الوضع المتأزم في رسالته إلى دباغين قائلا :"وصلت إلى

---

[1] انظر نص البيان المصادق عليه، فتحي الديب: المصدر السابق، ص، ص، 673، 674

[2] انظر الرسائل العديدة لعبان: الأولى بتاريخ 21 نوفمبر 1956، والثانية بتاريخ 3 ديسمبر 1956، والثالثة بتاريخ 10 ديسمبر 1956

Mabrouk BELHOCINE. op cit. p- p. 206- 213

تونس على الساعة 19 والتقينا في الحال مع إبراهيم مزهودي وبن عودة ورشيد، و كانوا قلقين جدا بسبب تدهور الوضعية بحيث أن علي(محساس) أعطى أمرا لرجال عمارة(بوقلاز) وطالب(العربي) بتوقيف جميع الجزائريين المتوجهين إلى الجزائر أو القادمين منها، وهم أنفسهم لا يشعرون بالأمن في تونس، وأصبح علي متصلبا أكثر فأكثر"[1].

وأمام تمسك محساس وأنصاره بموقفهم الرافض لقرارات لجنة التنسيق والتنفيذ وإبعاد ممثليها عن تونس وفرض سلطتهم بالقوة، احتارت السلطات التونسية في اتخاذ موقف من الخصمين المتنازعين للسلطة والتزمت الحياد، لان إغضاب أي طرف يؤثر سلبا على علاقة تونس بالثورة الجزائرية ،وقد نقل ذلك آيت احسن في تقريره قائلا :"إن التونسيين ما زالوا لا يريدون فعل أي شيء أو اتخاذ أي موقف، والنتيجة هي أن إبراهيم وابن عودة ورشيد(قايد) كانوا في خطر بينما علي متصلب وعنيد أكثر فأكثر، والتونسيون حياديون أكثر فأكثر، وأخيرا فالعتاد مجمد وكما ترى فالوضع ليس جيدا[2].

---

[1] انظر نص الرسالة المؤرخة في 15ديسمبر 1956،

Mabrouk BEHOCINE. IBID .P 214

[2] IBID

إن السلطات التونسية رات أن تلتزم الحياد في النزاع الدائر بين الإخوة الجزائريين المتخاصمين على سلطة التمثيل، وقد دلتها تجربتها السابقة عندما تدخلت في النزاع بين عبد الحي الأوراسي ومبعوثي الداخل أن إرضاء أي طرف يقابل باللائمة من كلا الطرفين، لأن الجزائريين حريصون على عدم تدخل التونسيين في شؤونهم الداخلية[1]، وإن كانت تونس تعترف بتمثيل محساس من قبل فإنها لا تقبل الآن بالتدخل لنزع التمثيل عنه، وصبغه على طرف آخر لا تعرف عنه أنه يمثل حقيقة الثورة الجزائرية، كما أن محساس بما يمثله من قوة يفرض احترامه على التونسيين، وأن المصلحة التونسية تقتضي عدم تعريض البلاد لنزاع جزائري يمكن أن يجر ويلاته على التونسيين، خاصة وأن المجموعات الجزائرية في التراب التونسي ما زالت تضم العناصر اليوسفية وبإمكانها إثارة الفوضى[2].

ورات لجنة التنسيق والتنفيذ أن تتحرك بسرعة لتخليص قاعدة تونس من تنازع سلطتين، ومن فوضى عارمة تؤثر على إمدادات الأسلحة وعلى العلاقات مع السلطة التونسية، فانتقل الأمين دباغين إلى تونس وشرح للرئيس بورقيبة وأعضاء الديوان

---

[1] انظر شهادة مزهودي، محمد عباس: محررة بخط يده، سبق ذكرها، ومحمد ندوال، المرجع السابق، ص ـ ص 320 ـ 321

[2] انظر شهادة محساس، مقابلة مع الباحث وشهادة فارس علي، مقابلة مع الباحث

السياسي حقيقة الوضع في الجزائر، وفند افتراءات محساس الطاعنة في قرارات مؤتمر الصومام وسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ، ولكنه لم يستطع كسب الموقف التونسي في هذه القضية، إذ أن محساس كان محل ايثار كثير من المسؤولين التونسيين[1]، وكانت السلطات التونسية بدورها مترددة كما أسلفنا، وتريد أن تناور باستعمال الورقتين لخدمة أهدافها، وأثرها اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرارها بتعيين أوعمران مسؤولا عسكريا عن الوفد الخارجي ومشرفا عن التسليح، وطلبت منه الانتقال إلى تونس لتسوية قضية محساس بالتعاون مع ابن عودة ومزهودي، وأبرقت برسالة إلى السلطات التونسية ممثلة في شخص احمد التليلي، شرحت فيها الموقف من الفتنة التي يثيرها محساس في تونس ويوقع فيها الأوساط التونسية في الخطأ، وأكدت لجنة التنسيق والتنفيذ بتوقيع جميع أعضائها "نحرص على إعلامكم بأن لجنة التنسيق والتنفيذ المنتخبة في المؤتمر الوطني في 20 أوت 1956 عينت الدكتور الأمين محمد رئيسا لوفد جبهة التحرير الوطني والعقيد اوعمران نائبا له مكلفا على الخصوص بفرع الإمداد، وفي انتظار وصول هذا الأخير الذي هو في طريقه إلى تونس فإن الرائدين بن عودة بن مصطفى المدعو "مراد" وإبراهيم مزهودي مؤهلان للحديث باسم لجنة التنسيق والتنفيذ، ولذلك نرجو منكم

---

[1] انظر المدني: المصدر السابق، ص 336، ويذهب المدني إلى أن علاقة محساس مع بورقيبة كانت وطيدة

تسهيل مهمة الإخوة الأمين واوعمران ومزهودي وبن عودة وترجو منكم زيادة على ذلك نقل الوقائع المذكورة أعلاه إلى علم حكومتكم[1]، وكان لهذه الرسالة ولمجيء اوعمران إلى تونس ولقائه مع بورقيبة أثر في تحول موقف السلطات التونسية إلى جانب لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان محساس في نظرها ما زال يحظى بالتمثيل الرسمي والنفوذ الفعلي في تونس، خاصة وأن مجموعات سوق اهراس وأوراس النمامشة تقف إلى جانبه، وأنه يتفهم المطالب التونسية، ولكن السلطات التونسية لم تكن تقدم له دعمها إلا مقابل القطيعة التامة لأتباعه مع أنصار صالح بن يوسف ووضع حد لتصرفات المجموعات المتمركزة في تونس[2]، وقد سمحت لها الظروف المستجدة وخاصة اعتقال قادة الوفد الخارجي في اكتوبر 1956 وتمكنها من فرض السيادة من أن تتبنى

---

[1] Mabrouk BELHOCINE: op cit ،p- p ، 219- 220.

[2] كثير من مجموعات الأوراس والنمامشة والقاعدة الشرقية كانت تلجأ إلى التراب التونسي وتنزل أحيانا في العاصمة تونس بسلاحها ، ويبدوا أن شكوك السلطات التونسية في تعاونها مع اليوسفيين ورغبتها في فرض السيادة دفعها للدخول معها في مواجهات عسكرية، أدت إلى سقوط العديد من الضحايا وإثارة الفوضى ، ومن أهم هذه المجموعات، مجموعة الطالب العربي وقادة السوافة ، ولزهر شريط وقادة النمامشة، وعباس لغرور وقادة الأوراس، وعمارة بوقلاز وقادة سوق أهراس، وقد زادت المواجهات المسلحة في التأثير على موقف محساس في تونس، انظر ، محمد حربي :المرجع السابق ص ، 160. ومحمد زروال المرجع السابق ، ص، 397.

سياسة بديلة جاءت بها ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ، وهو يلتمس عقد اتفاقية تنظم شؤون الثورة وتعيد النظر في ضوابط العلاقات الجزائرية التونسية، وهكذا قدمت السلطات التونسية دعمها لأوعمران مقابل تقديمه لتنازلات معتبرة تفيد في تأكيد السيادة التونسية[1]، واتبع اوعمران في تونس سياسة متشددة ضد محساس وقادة سوق أهراس المستقلين عن الولايتين الأولى والثانية والمجموعات الأوراسية، ويبدو أن محساس خضع للأمر الواقع وتجنب الدخول في صراع مع اوعمران بتونس حفاظا على مصلحة الثورة[2] في حين كان هذا الأخير يخطط لتصفيته ولإخضاع المجموعات الرافضة لقرارات مؤتمر الصومام بالقوة حينا والمناورة أحيانا[3]، ومثلما أخذت السلطات التونسية بيد لجنة التنسيق والتنفيذ نحو فرض سلطتها وتبني سياسة جديدة في تونس اجتهدت في الخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة، وقد سهلت هروب محساس من قبضة أوعمران وساعدت في التخلص من العناصر المناوئة للجنة التنسيق والتنفيذ وضبط

---

[1] انظر محمد زروال :المرجع نفسه، ص - ص، 403 _ 404

[2] انظر شهادة محساس، مقابلة مع الباحث. ويؤكد عمار سعيداني أن قادة الأوراس وسوق أهراس غضبوا لتنحية أوعمران لمحساس عن مسؤولية تونس وتعيين ابن عودة ، وكلفوا فوجا بتنحية ابن عودة بالقوة وارجاع محساس إلى مكتبه بتونس ، لكن محساس فضل الانسحاب من منصبه تحت ضغط أوعمران ، انظر الطاهر سعيداني :المصدر السابق، ص - ص ، 158_159

[3] شهادة محررة بخط يد مزهودي، سبق ذكرها.

السيادة التونسية[1]، وهكذا النظام داخل تونس في إطار احترام تخلصت لجنة التنسيق والتنفيذ من أزمة محساس وتفرغت لإعادة النظام وتفعيل الدور الاستراتيجي لقاعدة تونس في دعم الثورة الجزائرية.

لقد خيمت مسألة فرض سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ على قاعدة تونس بظلالها على العلاقات الجزائرية التونسية، وعلى طبيعة وحجم الدعم التونسي الواجب تقديمه للثورة الجزائرية، وكانت مسألة تمرير الأسلحة عبر تونس تحظى بالأهمية القصوى، وتحكم طبيعة العلاقة مع السلطات التونسية، وقد عرفنا مسبقا أن الوفد الخارجي للثورة اعتمد العناصر اليوسفية في تمرير الأسلحة، وأن قادة المجموعات الجزائرية استمر تعاونهم مع اليوسفيين حتى بعد استقلال تونس،وتسبب ذلك في غضب حكومة بورقيبة من المسؤول عبد الحي، ومن تصرفات الجزائريين غير الآبهة بالسيادة التونسية، واجتهد محساس بعد ذلك في إرضاء السلطات التونسية مقابل الحصول على دعمها لمهمة تمرير الأسلحة، ولكنه لم يتمكن من إخضاع تلك المجموعات المستقلة والتي تقوت بالسلاح

1 شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث.

وظلت وفية لكفاحها المغاربي ورافضة الخضوع لمطالب بورقيبة باحترام السيادة التونسية[1] .

ولم يكن من السهل تطويع هذه المجموعات بقرارات الداخل فعمل بورقيبة على كسب موقف الوفد الخارجي مقدما إغراءاته لتسهيل مهمة مرور الأسلحة وتدعيم نشاط الثورة في تونس، وكانت المفاوضات مع الوفد الخارجي (دباغين- المدني) قد عرفت تقدما ملحوظا منذ جوان 1956 لكن ظروف تلك المرحلة لم تسمح بتجسيد الاتفاق[2]، وفي الثاني والعشرين جانفي 1957 حل بطرابلس الأمين دباغين والمدني للقاء مبعوثي بورقيبة الصادق لمقدم والطيب سليم، وبعد استعراض التطورات الجديدة وعلاقات جبهة التحرير الوطني بالحكومة التونسية صادقوا على نص اتفاق يتضمن أسس التعاون العسكري، والأمل يحدوا الجميع بتجسيده في إطار من التضامن والأخوة، وقد أورد المدني نص اتفاق التسليح المتضمن النقاط الست الآتية:

1 كان لزهر شريط وعباس لغرور والوردي قتال يعلنون جهارا عدم التجاوب مع مطالب بورقيبة بعدم مواجهة الفرنسيين داخل التراب التونسي وقد رد لزهر شريط عليه ذلك قائلا: "إنني أجاهد الفرنسيين ولو كانوا في مكة" انظر شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث.

2 انظر عن الصعوبات والظروف التي وقفت حائلا أمام تكريس الوفد الخارجي تعامله مع حكومة بورقيبة المبحث الأول من هذا الفصل

1- تتعهد الحكومة التونسية بنقل الأسلحة التي ترد عليها من ممثلي جبهة التحرير الوطني وتتعهد بتسليمها على الحدود الجزائرية لمن تعينهم الجبهة لتسلمها.

2- توضع هذه الأسلحة تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائري.

3- تتعهد هذه الهيئة المشتركة بأن لا يتسرب إلى البلاد التونسية اي قطعة من السلاح أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.

4- لا تتم معاملة النقل هذه إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي، دون أي مشاركة خارجة عنهما.

5- المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة سريعة وعملية تتولاها لجنة مسؤولة مشتركة، مؤلفة من عضو يعينه الديوان السياسي وعضو آخر تعينه جبهة التحرير الوطني.

6- تبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الأخ الرئيس الحبيب بورقيبة على هذا النص النهائي بعد رجوع الوفد التونسي للعاصمة التونسية[1]..

وتطرح أهمية موضوع هذا النص وغموض بعض جوانبه أكثر من تساؤل، فهل هذا هو الاتفاق الذي صادق عليه اوعمران في تونس مع الرئيس بورقيبة ورشحت بعض المعلومات عنه في حينها أم أن ذلك اتفاق آخر لم نسعف في التوصل إلى نصه؟، وهل كان الاتفاق في صالح الثورة الجزائرية أم انه كان يصب في خدمة أهداف الحكومة التونسية، وكيف نقيم على ضوئه دور تونس في دعم الثورة الجزائرية؟.

تشير كثير من الدلائل أن الاتفاق الواردة بنوده أعلاه هو ذاته الاتفاق الذي صادق عليه بورقيبة وأوعمران في فيفري 1957، ومنها دلالة التوقيت، وتمثيل اوعمران لرئيس الوفد الخارجي دباغين بصفته نائبا عنه مسؤولا عن التسليح[2]، وتوافق

---

1 انظر، احمد توفيق المدني :المصدر السابق، ص-ص، 278-279

2 يبدوا أن دباغين الذي حل بطرابلس لم تسعفه اشغاله الكثيرة في التعريج على تونس، أو انه أراد أن يؤكد على مكانة نائبه في تمثيل الثورة في تونس

هذه البنود مع ما رصدته المصادر التونسية وجسده الواقع الميداني (1).

وبحكم أن المدني أورد نص الاتفاق مردفا بلفظ أما الاتفاق فيقتضي، ولا يوجد في وثائق الثورة الجزائرية نص يؤكد على هذه البنود بعينها(2) فإننا نفسح المجال لأن تكون الاتفاقية الموقعة تشمل نصوصا أخرى أو تعديلات على بنودها، خاصة وأن بعض الباحثين عرضوا نصوصا مختلفة نوعا ما استنادا إلى مصادرهم الخاصة، إذ يورد الكاتب الفرنسي بروبرغر Brobegergar في كتابه الثوار الجزائريون، واستنادا على مصادر فرنسية استخباراتية أن الاتفاق تضمن ما يأتي:

1- يتحمل الحرس الوطني التونسي وحده مسؤولية نقل الأسلحة والمعدات على الأراضي التونسية إلى المناطق المعينة على الحدود.

---

[1] انظر، شهادة عبد الجليل المهيري، سبق ذكرها ، وشهادة الضابط محمد الصغير بعلوج، مقابلة مع الباحث، 16 جويلية 2005، تبسة.

[2] تقرير بعثة الحكومة الجزائرية الحرر في أفريل 1960 لا يشير إلى إبرام اتفاق رغم أنه يحرص على رصد تطور العلاقات الجزائرية التونسية منذ البداية، إذ يشير بعموم إلى التسهيلات المختلفة المقدمة من قبل الحكومة التونسية. انظر:

Mohammed HARBI: op cit ، p 452

2- تتولى لجنة فرعية عن جبهة التحرير في تونس إعداد التعليمات اللازمة حول موضوع شحن الأسلحة وتسليمها.

3- تعطى رخص خاصة لهؤلاء الذين يتولون إيصال المؤن والأسلحة إلى قوات جيش التحرير الجزائري.

4 - يسمح للمحاربين الجزائريين بالتنقل بحرية في المناطق العسكرية على الحدود فقط (1).

وواضح أن هذه البنود تتوافق مع البنود التي ذكرها المدني مع إضافة البند الأخير المتعلق بحرية نشاط جيش التحرير الجزائري في الحدود دون مناطق الداخل التونسية، وذكرت الباحثة الأمريكية "غليسي جوان" أن الرواية التونسية بشان بنود هذا الاتفاق تؤكد على ما يلي:

1ـ تحترم جبهة التحرير الوطني الجزائرية سيادة تونس ولا تقوم بأية معارك أو اشتباكات على الأراضي التونسية.

2ـ تقوم جبهة التحرير الوطني بإبلاغ الحرس الوطني التونسي الذي يعد القوافل اللازمة لنقل جميع الأسلحة بقصد تجنب الاشتباك مع القوات الفرنسية المرابطة في تونس.

---

[1] Serge BROBERGAR: les rebelles algériens ،Plon ،Paris ، 1958 ،p;140.

وهذان البندان لا يتعارضان مع ما أورده المدني، إذ ينص البند الأول على احترام جبهة التحرير الوطني للسيادة التونسية، ويجمل البند الثاني مسألة تمرير الأسلحة بالاعتماد على قوات الحرس الوطني التونسي دون ذكر التفاصيل، وهكذا فان ما رشح عن الأوساط التونسية والجزائرية آنذاك يعد شيئا مجملا، وقد ظلت بنود الاتفاقية تحمل طابع السرية إلى أن أوردها المدني في مذكراته، ويمكننا أن نعدها نص الاتفاق الذي أطر العلاقات مع تونس، لكون المدني أحد المشاركين في صياغتها إلى جانب دباغين وتتوافق بنودها مع شهادات الشهود الذين عملوا على تجسيدها في الميدان، وان كانوا يشيرون إلى إجراءات عملية مخالفة تدل عليها وقائع نقل الأسلحة[1]، ولعل ذلك راجع إلى إدخال بعض التعديلات الجزئية على الاتفاق الرئيسي أو إلى مفاهمات واتفاقيات أخرى عقدت بمرور الوقت واستقرار قيادة الثورة في تونس، وتثير قضية المقابل الذي كانت تتلقاه السلطات التونسية جدلا بين أوساط القادة الجزائريين، فقد أكدت كثير من الشهادات أنها أصبحت تأخذ مقابلا عن مهمة نقلها للأسلحة إلى الحدود الجزائرية يقدر بعشرة بالمائة من الأسلحة[2]، ولكن هذا الأمر غير

---

1 أنظر شهادة عمار بن عودة، محمد عباس: المصدر السابق، ص97

2 أنظر الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص-ص، 170 _ 171، وعادل نويهض، أيام كانت عربية، ط1، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1990، ص200

ثابت ولا تذكره مصادرنا، كما أن الاتفاقية السابقة لا تشير إليه، وعليه فقد يكون اتفاقا سريا لم تكن تعلم به إلا القيادة العليا أو مجرد دعاية طفحت زمن الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان كورقة ضغط لانتقاد السياسة البورقيبية[1]، وتؤكد مصادرنا أن العلاقات الجزائرية التونسية في عهد اوعمران أرست على قواعد جديدة، من أهم أسسها فرض احترام السيادة التونسية على جميع الجزائريين وإشراك السلطات التونسية في إعادة نظام الثورة والاستفادة من الدعم التونسي في تفعيل نشاطات الثورة السياسية والعسكرية[2]، وهكذا قدمت للسلطات للتونسية مبررات عديدة للتدخل في شؤون الثورة الجزائرية مقابل إرساء نظام لجنة التنسيق والتنفيذ وكسب الدعم التونسي، فمن المستفيد من هذه الاتفاقية يا ترى ؟.

لقد حققت الحكومة التونسية بعد طول انتظار مكاسب مهمة، إذ انتهزت ظرف الخلافات الداخلية وحاجة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تثبيت سلطتها لتفرض شروطها التي تخدم سياستها الأمنية ومطامحها القطرية، إذ جنت تأكيد احترام جميع الجزائريين لمبدأ السيادة التونسية وتمركز الفرق العسكرية في مراكز معينة

---

1 في غياب إثباتات قطعية خلصت إلى تأكيد هذين الاحتمالين في تفسير المسألة، وذلك اعتمادا على شهادات الفاعلين، ومنهم خصوصا شهادة الضابط بعلوج محمد الصغير، مقابلة مع الباحث، وأحمد محساس، مقابلة مع الباحث.

2 ; Mohammed HARBI: op cit. P-P 453- 454

على الحدود، وبذلك وضعت حدا لتحرك الجزائريين داخل تونس ولاشتباكهم مع القوات الفرنسية وتعاونهم مع اليوسفيين، ونظمت نشاط الثورة المدني والعسكري[1]، وتسنى لها التدخل لضبط المخالفات واعتقال المجموعات اليوسفية وحتى الجزائرية التي لم تتقبل الوضع الجديد،وإن كان محساس قد ساهم من قبل في وضع حد لنشاط هذه المجموعات[2] إلا أن المرحلة الجديدة أكدت تعاون لجنة التنسيق والتنفيذ للتخلص من المناوئين وإعادة النظام بتونس، وذلك في إطار التفهم و الاعتراف بالسيادة التونسية[3]، وهكذا فقد أنهت السلطات التونسية حالة الفوضى وتخلصت من خطر المجموعات المسلحة وتكلفت بمسؤولية الإمداد، وإن كانت قدمت خدمات مهمة للثورة الجزائرية فان ذلك تم بمقابل، إذ تورد كثير من الشهادات أن السلطات التونسية كانت تأخذ مقابلا على

---

1 انظر زروال محمد: المرجع السابق، ص-ص، 403_405

2 شهادة فارس علي، مقابلة مع الباحث. والطاهر بن عايشة، 20 ديسمبر 2006، وهران.

3 قبل مسؤولوا لجنة التنسيق والتنفيذ بتدخل السلطات التونسية لمواجهة تلك المجموعات المعارضة لقرارات الصومام ، ويذكر تقرير محمود الشريف أنه وضعت خطط مشتركة مع الولاة لمحاصرة تلك المجموعات واعتقالها في السجون التونسية وكانت هذه بمثابة إهانة للجزائريين ، انظر مثلا عن مخطط اعتقال لزهر شريط وعباس لغرور والطالب العربي تقرير محمود الشريف بتاريخ 27 افريل 1957 A.N.A GPRA ،.B12 ، DOS 4-5

نقل الأسلحة من الحدود إلى الحدود الجزائرية وتقوم أحيانا بتأمين بعض الشحنات [1].

وأما النتائج التي حققتها الثورة الجزائرية فمحل نقاش، إذ يرى الكثيرون أن لجنة التنسيق والتنفيذ التي بسطت سلطتها قد وحدت النظام واستفادت من استراتيجية التعاون مع السلطات التونسية في مجال التسلح وإقامة القواعد الخلفية، ويرى البعض الأخر أن ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ بالغوا في تنازلاتهم لبورقيبة وهم ينازعون قادة الوفد الخارجي ويخدمون أسيادهم السياسيين الذين يريدون الاستئثار بقيادة الثورة[2]، وأن اوعمران انتهج خيار الشدة، فأعدم الكثير من القادة المشهود لهم بالإخلاص، وتعاون مع السلطات التونسية لاعتقال قادة أوراس النمامشة وسوق أهراس و لسوافة، وأخضع القاعدة الشرقية لإدارته، كما فرض محمود الشريف على قيادات منطقة الأوراس دون رضاهم، وخلقت هذه السياسة كثير من المآسي والهدم [3]، وقد أكد قادة القاعدة الشرقية والأوراس أن الاتفاقية التي أمضاها اوعمران تمثل تراجعا عن الاتفاقية التي أمضوها مع السلطات التونسية،

---

1 شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث. وشهادة فارس علي، مقابلة مع الباحث

2 شهادة محساس، مقابلة مع الباحث. وشهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث.

3 انظر زروال محمد: المرجع نفسه، ص_ص413_416

والتي تضمن حق الرد على الجيش الفرنسي في حالة اعتدائه على الجزائريين وعدم تدخل التونسيين في شؤون الثورة الداخلية(1).

وعموما إن لجنة التنسيق والتنفيذ تبنت سياسة واقعية جديدة تضمن تضامن السلطات التونسية ودعمها، وتخدم استراتجيتها القائمة على توحيد النظام وتجسيد قرارات الصومام وضمان الإمداد بالسلاح والتمويل، ورغم بعض الأخطاء التي ترجع لتجاوزات الأفراد وللصراع السياسي والإيديولوجي العميق فإن الثورة الجزائرية أسست في تونس لعلاقة تعاون جديدة بين حركة تحريرية ودولة مستقلة، وهدفت بتأكيد احترامها للسيادة التونسية تحقيق مكاسب إستراتجية للثورة.

ثانيا: الدعم التونسي المقدم للثورة الجزائرية :

لقد أقامت لجنة التنسيق والتنفيذ علاقات تعاون وتنسيق مثمرة مع السلطات التونسية واتخذت إجراءات جديدة لتنظيم العلاقات المدنية والعسكرية، إذ انتظم الإشراف على جبهة التحرير الوطني بتونس، ونسق اوعمران وابن عودة النشاط العسكري مع احمد التليلي والحرس التونسي على طول الحدود الليبية والجزائرية، وتم نقل مخزون الأسلحة المتواجد بليبيا، وتمكنت القاعدة الشرقية لتؤدي مهمة إمداد المناطق الداخلية

1 انظر الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 168

بالأسلحة والذخيرة(1)، وهكذا وفق اوعمران في مهامه العسكرية وضمن تعاون السلطات التونسية، ومررت شحنات ضخمة من الأسلحة قدرتها بعض المصادر بألف قطعة سلاح شهريا (2).

وبذلك نجح هذا الإطار الرسمي في إنجاح مهمة إمداد الثورة التحريرية بالسلاح في حين كان الأسلوب القديم في التهريب محفوفا بالمخاطر ولا يستجيب لطلبات الثورة المتزايدة، وعندما اضطرت لجنة التنسيق والتنفيذ للخروج من الجزائر اتجهت إلى تونس فوجدت إقبالا وتضامنا رسميا وشعبيا، ونظاما وجالية جزائرية متعاونة، وقد كانت في انتظارها مهمات شاقة داخل تونس فأرست تنظيمات ومصالح جديدة وعالجت بعض مظاهر الفوضى، ويؤكد تقرير البعثة الجزائرية في تونس أن اللجنة أرست قواعد التعامل مع التونسيين، وذلك من أجل الحصول على دعم الحكومة التونسية، ويحدد التقرير ضروبا من الدعم والتسهيلات المقدمة في النقاط الآتية:

1- حرية تنقل قوات جيش التحرير.

2- معالجة المرضى والجرحى.

3- حرية عبور الأسلحة.

1 انظر شهادة اوعمران، محمد عباس: المصدر السابق، ص187

2 L INFORMATION du 23avril 1957

4- تنظيم مشاركة الجالية الجزائرية المالية والسياسية.

5- جمع المساعدات للجزائريين.

6- تسهيل تنقل الأشخاص والعتاد.

7- تسهيلات إدارية متنوعة.

8- تسهيلات إعلامية ودعم رسمي للحكومة التونسية[1].

لقد تأكد القادة الجزائريون من الأهمية المتزايدة لتونس في دعم الثورة الجزائرية، وكرسوها لخدمة الأهداف الإستراتيجية للثورة، وذلك باستثمار التضامن الشعبي التونسي، والاستفادة من الموقف الرسمي لأجل توسيع نشاط الثورة السياسي والعسكري، وهكذا قدمت السلطات التونسية والحزب الدستوري الحر ضروبا مختلفة من الدعم، وبدورها أسهمت الجالية الجزائرية المتواجدة بتونس في تفعيل التضامن الشعبي مع الثورة، وقد لعبت من قبل دورا مهما في الحركة الوطنية التونسية وفي تأكيد التواصل الجزائري التونسي، وأطرت من قبل جبهة التحرير الوطني لتنهض بمهام سياسية وتعبوية كبرى، وقد قدم التضامن الشعبي التونسي دعما ومؤازرة حقيقية، إذ احتضن

[1] انظر [illegible] حول العلاقات الجزائرية التونسية [illegible] Mohammed HARBI [illegible]

سكان المناطق الحدودية المجاهدين الجزائريين وآووهم وموّنوهم وتعرضوا بسبب ذلك للاعتداءات الفرنسية المتكررة، وانخرط الكثيرون منهم في خدمة الكفاح الجزائري[1].

وتبنى الرئيس بورقيبة مطلب دعم الثورة الجزائرية مضطرا رغم أن ذلك يغضب السلطات الفرنسية ويهدد العلاقات معها، ولكن لم يكن بمقدوره تجاوز شعور التضامن المغاربي، وقد أدرك أن استمرار الحرب في الجزائر وبقاء القوات الفرنسية في تونس يمكن أن يهدد نظامه الفتي، وأنه لا يمكن قطع التضامن والتنسيق القائم بين التونسيين والجزائريين إذ مشاكل الجزائر مشاكل لتونس لأن استقلالنا منقوص ومهدد بالخطر إذا لم تستقل الجزائر، فيجب أن تستقل الجزائر لنطمئن على استقلال تونس[2]، وهكذا فقد اعتمد بورقيبة قضية الجزائر ورقة حاسمة في الضغط على فرنسا، وفي المطالبة بالجلاء واستكمال السيادة التونسية، وعول بورقيبة على تعميم سياسته وهو يدعو الفرنسيين والجزائريين إلى علاج القضية الجزائرية مرحليا وبشكل يضمن حقوق الجزائريين ومصالح الفرنسيين في الجزائر، وقد استفاد من حادثة اعتقال زعماء جبهة التحرير الوطني في أكتوبر

[1] انظر عبد الحميد الهلالي: المرجع السابق، ص - ص، 247 ـ 252

[2] انظر خطاب يوم 2 جويلية 1956، الحبيب بورقيبة: من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة، مصدر سابق، ص 48

1956 لتعزيز الاستقلال التونسي بمعركة السدود، وعرف كيف يدير علاقاته مع الحكومة الفرنسية ليتجنب ردود فعل عسكري الجزائري، وقدم دعما سريا وأحيانا علنيا ليضمن الحفاظ على علاقاته مع قادة جبهة التحرير الوطني المتفهمين لسياسته القطرية، وفضلا عن تصريحات بورقيبة الداعمة فان تونس اجتهدت في تدويل القضية الجزائرية في أول دورة للأمم المتحدة تحضرها ولم تضع للتهديدات الفرنسية اعتبارا[1]، وقد أثارت حصة "صوت الجزائر الحرة" التي كانت تبث من الإذاعة التونسية - وهي ما تزال تحت وصاية الفرنسيين - كثير من اللغط، وتدخلت الحكومة الفرنسية لدى الرئيس بورقيبة من اجل وضع حد للدعاية الانفصالية" التي يبثها "المتمردون" انطلاقا من تونس، غير أن السلطات التونسية أصرت على أن ينبعث "صوت الجزائر العربية الشقيقة ليكون لسانا ناطقا باسم الثورة الجزائرية ومدافعا عن القضية الجزائرية[2]، وقدم الشعب التونسي مساعداته الثمينة للثورة، وشكلت لجان المناصرة وجمع التبرعات، وتجند كثير من المتطوعين في صفوف الثورة الجزائرية[3].

---

[1] انظر، المقاومة الجزائرية، ع 3(3 ديسمبر 1956)

[2] LE PETIT MATIN du 5 Juillier 1956

[3] انظر بتفصيل عن جوانب الدعم الرسمية والشعبية Amira Aleya SGHAIER: op cit، p – p 122-131

واعتمد تمثيل الثورة السياسي والعسكري في تونس، واعترف بقادة جبهة التحرير الوطني ممثلين شرعيين للشعب الجزائري، وقد شكل حضور وفد الجبهة لاحتفالات استقلال تونس في مارس 1957 مصدر قلق للديبلوماسية الفرنسية، كما أثار لجوء قيادات الجبهة وإطاراتها إلى تونس احتجاج السلطات الفرنسية، وقد منحت لهم الحكومة التونسية سلطة الإشراف على الجالية الجزائرية واللاجئين[1]، وعلى الرغم من كل التسهيلات الإدارية والعسكرية المقدمة فإن لجنة التنسيق والتنفيذ رأت أن تنتقل إلى القاهرة، وذلك بعد أن نظمت كثير من المصالح والنشاطات التي أشرف عليها الرائد قاسي وأوعمران، ويمكننا أن نجمل مجالات الدعم التونسي لثورة الجزائر فيما يأتي :

1- تمرير الأسلحة: أنشأت لجان مشتركة جزائرية تونسية لتنسيق مهمة تمرير الأسلحة وفقا للاتفاق المبرم في بداية عام 1957، وتؤكد شهادة اوعمران[2] وابن عودة[3] أن تونس قدمت مساعدات كبيرة لإنجاح مهمة تمرير الأسلحة، إذ كانت تنقل من طرابلس وتسلم في مناطق الحدود التونسية إلى لجان

---

[1] انظر، تقرير أعدته وزارة الخارجية الفرنسية حول اللجوء الجزائري إلى المغرب وتونس، A. Q. O: B46 DOS A G 12 7 " Assistance aux refigies Algériens "

[2] انظر شهادة أوعمران، محمد عباس :المصدر السابق، ص187

[3] انظر شهادة ابن عودة، محمد عباس :المصدر السابق، ص97

الحرس الوطني التونسي المكلفة بالنقل لتوصلها إلى الحدود التونسية الجزائرية وتسلمها إلى مسؤولي جيش التحرير الجزائري، وذلك بواسطة وسائلها الخاصة وفي سرية تامة وبإشراف سلطات الإدارة ولجان الحزب الدستوري(1)، الأمر الذي فعل مهمة تمرير الأسلحة، وقد تدخلت السلطات التونسية لتطلب من القوات الفرنسية الجلاء عن مراكزها بشوشة وابن قردان نزولا عند رغبة بن عودة الذي يؤكد أن والي مدنين محمد الأمين كان يتدخل باستمرار للتستر على الأسلحة المهربة بمراوغة قواد الثكنات الفرنسية(2)، ومثل هذا الدور أداه كثير من المسؤولين الإداريين والحزبيين، فهناك إبراهيم بن يحمد الذي كان مكلفا بمهمة نقل الأسلحة وتسليمها للجزائريين في منطقة مقطار والساقية(3)، ومعتمد تالة علي المرزوقي الذي كان محل ثقة قادة الأوراس كما تدل مراسلاتهم معه(4).

---

1 انظر تقرير الجنرال قومياز المؤرخ في 20 جوان 1956 الذي يؤكد في خلاصته ما يلي وفي هذه الأثناء أصبحت عملية تمرير الأسلحة علنية ومحترفة لتصبح أكثر فأكثر رسمية على الصعيد التونسي الإداري والدستوري" انظر S.H.A.T: 2H 57، DOS 3

2 انظر شهادة ابن عودة، محمد عباس: المصدر نفسه، ص97

3 Amira aliya SGHAIER: op cit ،p 125

4 Mohammed GUENTARI ,Organization politico – administrative et militaire de la revolution Algerienne de 1954 à 1962 OPU; Alger, 1994; T2, p-p. 835-844

وقد كانت الأسلحة تنقل عبر مسلكين، مسلك باتجاه مناطق الجريد والرديف تسلم الأسلحة عبره إلى لجنة الحدود لولاية الأوراس، ومسلك باتجاه العاصمة وهو الأهم ويأخذ ثلاث اتجاهات نحو الكاف ونقرين حيث تسلم الأسلحة للقاعدة الشرقية ونحو تالة حيث تسلم إلى ولاية الأوراس(1)، ونعتقد أن كميات الأسلحة الممررة كانت معتبرة جدا، إذ تشير معلومات وزارة الخارجية الفرنسية انه هرب في الفترة ما بين 1 جانفي 1957 إلى 31 جويلية 1957 أكثر من تسعة آلاف قطعة سلاح(2)، ويؤكد أحد مسؤولي القاعدة الشرقية أن القاعدة نقلت خلال عام 1957 وحده 3017 قطعة سلاح أوتوماتكية من بنادق ورشاشات ومدافع هاون إضافة إلى الذخيرة (3)، وان قوافل الأسلحة وصلت إلى الولاية الرابعة، قد تزايدت الفرق والكتائب التي كانت ترسل بها ولايات الداخل إلى الحدود التونسية، ولكن الحركية النشيطة لإدخال الأسلحة إلى الجزائر جابهتها منذ عام 1958 المراقبة الفرنسية وخط موريس المكهرب،

---

1 انظر خريطة تمرير الأسلحة بالملحق رقم 05

2 انظر، تقرير دائرة الشؤون التونسية والمغربية حول العلاقة مع تونس 9. "Relation ، Dos 5 ،B 47 ،A.Q.A Serie Algerie 1953-1959 avec Tunisie 1956 –mai 1959"

3 انظر العسكري ابراهيم: المرجع السابق، ص186

واستمر تدفق الأسلحة الى تونس لتتركز في الحدود[1]، وقد قدمت السلطات التونسية تسهيلات لشراء الأسلحة من أوروبا عبر سفاراتها في روما وبون، وسهلت إدخالها الى تونس[2]، وكل هذا نزولا عند حاجة الجزائريين الجامحة في التزود بالأسلحة.

1- إنشاء القوات الخلفية: عشية استقلال تونس كانت تتواجد مجموعات جزائرية مسلحة في غربها وجنوبها، وأصرت القوات الفرنسية على إبقاء قواعدها في هذه المناطق الإستراتيجية، وعليه اقترحت السلطات التونسية على الثوار الجزائريين التمركز في الشريط الحدودي وعدم إثارة الفرنسيين، وقدمت لهم تسهيلات هامة لإنشاء القواعد الخلفية التي اعتمدتها الثورة في التمركز والتدريب والتموين والاستشفاء، وهكذا أنشأت مراكز التمركز والتدريب والاستراحة على طول الحدود الجزائرية – التونسية، وأنشأت مدارس لتكوين الإطارات والضباط في الكاف وطبرقة وملاق، وأقيمت العديد من المصالح والمراكز الخاصة برعاية اللاجئين والمراكز الصحية على طول الحدود في الكاف وعين الدراهم وباجة، وفي المناطق الداخلية في تونس والقيروان

[1] انظر علي كافي :المصدر السابق ص ـ ص، 219 ـ 221. والطاهر سعيداني: المصدر السابق: ص ـ ص، 122 ـ 148.

[2] شهادة عبد الجليل الهويدي، سبق ذكرها

وقفصة[1]، وكانت المستشفيات التونسية تقدم خدماتها الصحية المهمة للجزائريين مدنيين وعسكريين، وقد دافعت تونس عن قضية اللاجئين الجزائريين ونسقت جهودها مع جبهة التحرير الوطني لإسعاف ما يقارب المائتي الف لاجئ جزائري[2]، وقدمت الحكومة التونسية تسهيلاتها الإدارية ودعمتها المعلن والخفي للكفاح الجزائري، وساهم الدعم التونسي المقدم في تفعيل نشاط القواعد الخلفية وخدمة الإستراتيجية السياسية والعسكرية للجنة التنسيق والتنفيذ، وعرف التواجد العسكري الجزائري في تونس حركية نشطة، إذ تجمعت على طول الحدود الفيالق والكتائب ،وتحولت مدن الكاف وغار الديماو تونس إلى قواعد إمداد أساسية لجيش التحرير الوطني، وفضلا عن وحدات القاعدة الشرقية المكلفة بتمرير الأسلحة فإن ولايات الداخل أرسلت بوحداتها للمساهمة في أداء هذه المهمة وأدت عمليات الحصار وإغلاق الحدود إلى تمركز هذه الوحدات على الحدود التونسية، مما جعل قيادة الثورة تقوم بتنظيم جيش الحدود وفق أساليب حديثة وتعتمد تونس قاعدة خلفية ومركز لنشاط الثورة

[1] انظر تقارير قيادة الجيش الفرنسي في تونس لشهري فيفري _مارس1957 S.H.A.T :2H 316، DOS 3

[2] للتعرف على دور تونس في إسعاف اللاجئين انظر مقلاتي عبد الله: النشاط الإنساني للثورة الجزائرية في مراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية المغاربية، مجلة المصادر، ع10 السداسي الثاني، (2004)، ص ـ ص، 159ـ166.

ويبدو أن هذا الموقف تمت بلورته بناء على نقاشات ضافية وانطلاقا من المبادئ والنصوص الثورية، وقد نشرت جريدة المجاهد الصادرة بتونس في 05 أوت 1957 مقالا مطولا شهرت فيه بموقف الحكومة الفرنسية الرافض لأي مفاوضات حقيقية مع جبهة التحرير الوطني، وأعلنت أن موقف ممثلي الثورة لم يتغير شيئا عما أعلن في فاتح نوفمبر 1954، "وهدف ثورتنا هو تحرير وطننا واسترجاع سيادتنا واستقلالنا، وستتوقف عن القتال بوضع السلاح في اليوم الذي ستصل فيه إلى هذا الهدف، وفي ذلك اليوم الأخير لا غير، وثمة يكمن حزمنا وتتوقف إرادتنا مهما كلفنا من زمان وتضحيات..."[1].

وحمل هذا الرد رسالة واضحة لبورقيبة على أن جبهة التحرير الوطني لن تقتفي المنهج المرحلي في خيارها السياسي، وأن هذا التشدد يقربها أكثر من القاهرة ويجذر توجهها الثوري بشكل يطعن في البورقيبية ومبادئها، وقد شعرت جبهة التحرير الوطني بخيبة أمل بورقيبة فيه مواقفها، ولكنها اختارت في سياستها التونسية عدم المصادمة وتحمل الانتقادات التونسية[2]، وبدوره لم يثنا بورقيبة - رغم الضغوط المتكررة- أن يتسبب في مشكلة

---

1 Saad DAHLAB: op ،cit .p 186.et EL MOUDJAHID n° 8 ، (5 aout 1957) ،T 1 ،P 84

2 انظر توجيهات فرحات عباس المقدمة للجنة التنسيق والتنفيذ بشان ادارة العلاقات المغاربية ، محمد حربي :المرجع السابق ، ص 184

للعلاقات التونسية – الجزائرية، ووظف حكمته ودهائه لاحتواء الموقف الجزائري مغاربيا وكسب جبهة التحرير الوطني لتجسيد مشروع مغرب عربي – فرنسي، وتجاوز الحديث عن الأسلوب الواجب اتباعه لحل المشكل الجزائري لكنه ظل مصرا على تسوية المشكلة في إطار التعاون الفرنسي – الشمال إفريقي."اعتقد أن أحسن وسيلة لتسوية المشكل الجزائري هي تجنب التوازن بين سيادة الجزائر ونوع من التعاون الجديد بربط دول المغرب العربي الثلاث بفرنسا، وأنا اقترح تشكيل مجموعة فرنسية- شمال إفريقيا، تربح فيها فرنسا التعاون مع شعوبها الثلاث في نفس الوقت الذي تفقد فيه امتيازاتها الاستعمارية في الجزائر..."[1].

وقد اقترح وساطة تونس والمغرب لحل المشكلة الجزائرية وضمان تجسيد التعاون الفرنسي – الشمال إفريقي، وكان في الحقيقة يهدف إلى خدمة كثير من المطامح التي بدت تخدم إستراتيجية بلاده في المنطقة كان من أهمها :إنجاح مشروع حلف بلدان الغرب المتوسط، وتشكيل مجموعة الدول الإفريقية المستقلة، وإظهار زعامته للمغرب العربي، وإنجاح فكرة التعاون الفرنسية – الشمال الإفريقية التي يتوقف عليها استقرار الوضع في

---

1 انظر تصريح بورقية L XPRESSE .du 20 juin 1957

تونس وعودة العلاقات مع فرنسا[1]، ومن أجل هذه الأهداف كلها سيواصل بورقيبة مساعيه للظفر بحل مشرف للقضية الجزائرية، وذلك رغم التناقض الواضح لطرفي النزاع، فقد تصورت السلطات الفرنسية أن مشروع بورقيبة يهدف إلى الحفاظ على الجزائر فرنسية بمساعدة تونس والمغرب، وتأكدت جبهة التحرير الوطني من عدم رضوخ فرنسا لمطالبها الوطنية في الوقت الراهن[2].

وقد يئس بورقيبة من الموقف الفرنسي الذي اتهم تونس بإثارتها للمشكلة الجزائرية دوليا، وبإصرارها على دعم الثوار الجزائريين، وما لبث أن قطعت الحكومة الفرنسية إعانتها عن تونس، ولكن تونس وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية حليفا يشجع على تنفيذ مشروعها، ويضغط على فرنسا لحل المشكلة الجزائرية، وقد شجع المسؤولون الجزائريون تونس والمغرب لتسوية المشكلة الجزائرية، معتقدين أن بورقيبة يمكنه لعب دور رئيسي في قضية الجزائر ومواجهة الإيديولوجية الناصرية والشيوعية في المغرب العربي، وباشر بورقيبة اتصالاته لطرح مشروع الوساطة عشية انعقاد دورة الأمم المتحدة، ودعا في نوفمبر 1957 قادة جبهة التحرير الوطني للتشاور قبل لقائه بالملك محمد

---

1 انظر محمد الميلي محمد :المرجع السابق، ص49. وفتحي الديب :المصدر السابق ، ص- ص 361-362.

2 LE MONDE .du 25 November 1957

الخامس، طارحا أمامهم وساطته لحل المشكلة الجزائرية، والتي تقوم على حل مبدئي يمنح الجزائر استقلالا ذاتيا في إطار مجموعة دول شمال إفريقيا المتعاونة مع فرنسا والمتحالفة مع الغرب[1].

ولكنه لم يجد التفهم المطلوب من قادة الثورة، وهو يحثهم على قبول الأمر الواقع، والتخلي عن شرط الاعتراف المسبق بالاستقلال لإجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وقد طلب موافقتهم على المشروع لتقريب وجهات نظر الطرفين، ورغم أن مفهوم الوساطة المقترح يتجنب الحديث عن توفر الشروط المسبقة للمفاوضات ويلتمس فقط من الجبهة تليين مواقفها إلا أن قادة الثورة اظهروا كثير من التحفظات على مشروع الوساطة، مؤكدين على تمسكهم بتحقيق مبدأ الاستقلال التام وتوفير الضمانات للدخول في المفاوضات وأنهم يعتنقون مبدأ الحياد وعدم الدخول في الأحلاف الدولية [2]، وقد عبر بورقيبة إثر جلستين من النقاش عن خيبة أمله في موقف القادة الجزائريين المتشدد، موضحا أن التمسك بشرط الاعتراف بالاستقلال يضعف موقف الثورة الديبلوماسي، ولا يسمح بعلاج المشكلة الجزائرية، ولام القادة الجزائريين واصفا إياه بالمتشددين وجهل قضايا السياسة، فأما اشتراط الاعتراف بالاستقلال مسبقا قبل

---

1 انظر، عبد القادر لعربي: المرجع السابق ص- ص216_217

2 انظر، جوان غليسي: المرجع السابق، ص- ص188_189

الدخول في التفاوض فذلك ما لم نشاهده حتى الآن في أي بلد من الدنيا[1]، وردت جبهة التحرير الوطني عبر صحافتها بالتمسك بشرط الاعتراف بالاستقلال قبل التفاوض[2]، وبلغ الخلاف أشده، ولجأ بورقيبة إلى سياسة الضغط والاستعانة بالطرف المغربي لتليين مواقفها، وتداركا لتجاوزها في تدارس القضية الجزائرية وخوفا من ضغوط بورقيبة رأت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تتابع محادثاتها في الرباط، وقد اجتمع وفد عنها بالملك محمد الخامس وأفهمه وجهة نظرها في الخلاف مع بورقيبة حول مبدأ المفاوضات، وموقفها المرحب بوساطة البلدين إذا ما كانت تندرج في خدمة أهداف الثورة التحريرية، ولم يتمكن بورقيبة من إقناع الملك محمد الخامس على حمل قادة جبهة التحرير الوطني سلوك موقف معتدل من المفاوضات كما كان يطمح [3]، وصدر البيان التونسي المغربي المشترك اثر المحادثات مؤكدا على مواقف جبهة التحرير الوطني، ومقتصرا على اقتراح وساطة الدولتين التونسية والمغربية على طرفي النزاع لحل المشكلة الجزائرية، والدعوة "لإجراء مفاوضات تؤدي إلى حل عاجل يفضي إلى

[1] انظر خطاب بورقيبة بتاريخ 22 نوفمبر 1957، الحبيب بورقيبة :خطب، ج 5، مصدر سابق، ص- ص 231_238

[2] انظر المقال الافتتاحي لا تفاوض قبل الاعتراف بالاستقلال...لماذا ؟": المجاهد ، ع 12 (15 نوفمبر 1957) ص 1

[3] انظر فتحي الذيب :المصدر السابق، ص 362،

تجسيد سيادة الشعب الجزائري وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة[1]، وتوجهت جبهة التحرير الوطني لصدور بيان الوساطة بنداء تضمن الإشادة بالجهود التي يبذلها رئيسا الدولتين، والموافقة المبدئية على خطوة الوساطة ورغبتها في التفاوض من اجل تحقيق الاستقلال[2]، في اليوم الموالي

وبذلك نجحت جبهة التحرير الوطني في تفويت الفرصة على بورقيبة، وكسب موقف الدولتين التونسية والمغربية الذي يكرس دوليا نجاحات مهمة، كالاعتراف بمشروعية الكفاح الجزائري، وأهلية جبهة التحرير الوطني لمفاوضة الحكومة الفرنسية ودعم مبدأ تجسيد سيادة الشعب الجزائري، وإن كانت الحكومة الفرنسية قد أعلنت رفضها للوساطة فان تمسك تونس والمغرب بها أدى إلى توفير الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية، إذ تعزز موقف جبهة التحرير الوطني في الأمم المتحدة بمصادقة الجمعية العامة على توصية تثمن الوساطة التونسية والمغربية في حل المشكلة الجزائرية[3]، وقد اجتهدت قيادة جبهة التحرير في إثراء النقاش حول مشروع الوساطة مؤكدة على حياد تونس والمغرب في النزاع، وعلى أن أهداف الوساطة لا تقف عند

[1] انظر نص البيان ، المجاهد ، ع 13 (30 نوفمبر 1957) ص 7

[2] انظر بلاغ الجبهة جوابا على مشروع الوساطة في 23 نوفمبر 1957، وزارة الاعلام والثقافة (الجزائر) :المصدر السابق ، ص- ص 130-131.

[3] EL MOUDJAHID n° ،13 (1 Decembre 1957) T1 ،P 192.

حدود وقف القتال أو الحصول على ضمانات السيادة، وأن مفهوم السيادة الوارد في بيان الوساطة يعني الاستقلال الذي تنشده جبهة التحرير الوطني، نعم لتجسيد السيادة، إن كانت تعني الاستقلال لا إذا كانت تسجل في التراجع"(1).

ويتبين لنا أن جبهة التحرير الوطني لم تحد عن مبادئها المعلنة بعدم الدخول في المفاوضات إلا بعد الاعتراف بالسيادة الجزائرية، وجاء قبولها بالوساطة في إطار هذه المبادئ، وإرضاء لرغبة الدولتين التونسية والمغربية لكنها تمسكت بمفهومها الواضح لهذه الوساطة، وقد دخلت في سجال مع أولئك المشككين في مفهوم الوساطة وأهدافها، وردت على الخطاب البورقيبي الداعي إلى الاستقلال المرحلي، والذي حاول الإيماء بان جبهة التحرير الوطني قد تخلت عن شرط الاعتراف المسبق بالاستقلال لبدء التفاوض(2).

وقد حملت الرئيس بورقيبة للرد على الفرنسيين المشككين في مفهوم الوساطة، وللتذكير دائما بالأهداف الوطنية للجزائريين، وإن كان ظل وفيا لنهجه السياسي ومعاديا لجبهة التحرير لوطني في الأسلوب الواجب أتباعه لنيل الاستقلال، فإنه اكسب القضية الجزائرية كثيرا من الدعم وهو يؤكد على تجنيد

1 IBID

2 انظر المجاهد ، ع 16 (15 جانفي 1958) ص 5.

مشروع الوساطة، ويدعو الفرنسيين لقبول الأمر الواقع وتغيير الوضع القانوني الذي تدعيه على الجزائر باعتبارها أرضا فرنسية، خاصة وأن الجزائريين مصممون على تحقيق استقلالهم" إن هؤلاء الناس الذين حملوا السلاح من اجل انتزاع الاستقلال لا يمكن أن يقبلوا عرض وساطة من اجل إيقاف القتال فقط عن غير أن يكون وراءه شيء غير الإطار القانوني"(1).

ولا يمكن فهم هذا الموقف أنه يندرج في إطار تأييد وجهة نظر جبهة التحرير الوطني أو يعبر عن توافق في الرأي، وإنما يصب دائما في خدمة السياسة البورقيبية التي تجتهد في الضغط على طرفي النزاع للقبول بالحلول الوسطى، وقد سمحت ظروف تعكر العلاقات التونسية الفرنسية بلورة حد أدنى من التفاهم إزاء مشكلة علاج القضية الجزائرية، والحفاظ على جو العلاقات الذي يوفر للثورة الجزائرية مساندة لأهدافها الوطنية ودعما لنشاطاتها السياسية والعسكرية في تونس(2).

ويتضح لنا أخيرا أن السياسة البورقيبية لم تنجح في إملاء نهجها على قادة جبهة التحرير الوطني، وذلك على الرغم من سياسة الدعم والتقارب التي انتهجها النظام التونسي، ولم تكن

1 انظر خطاب بورقيبة يوم22 نوفمبر 1957الحبيب بورقيبة: خطب ، ج 5، مصدر سابق، ص ص 248 – 251

2 LE MONDE Dossiers et Decuments ،:n° 203 .op cit. p 8

مقترحات بورقيبة بقبول الاستقلال الذاتي والدخول في مفاوضات الحلول المرحلية لترضي قيادة الثورة أو تؤثر على مواقفها، كما أنها لم تقطع علاقاتها الودية مع تونس، وقد كان بإمكانهم قطع الطريق على بورقيبة منذ البداية ووضع حد لتدخلاته في المشكلة الجزائرية، ولكنهم فضلوا عدم المصادمة حفاظا على مكتسباتهم وأهدافهم المغاربية، وأسهمت مناسبة الوساطة في تجذر الخلاف المنهجي بين بورقيبة وجبهة التحرير الوطني، والذي سوف يعرف تأزما مع طول سنوات الحرب، وتعايش سياستين مختلفتين في بلد واحد.

ومن تتبعنا لمسيرة العلاقات الجزائرية ـ التونسية يتضح لنا أن الموقف التونسي ارتبط بحجم الضغوط الداخلية والخارجية المسلطة عليه، ومدى استعداد الجزائريين لتنظيم نشاطهم وتحديد سياستهم، وقد تمكنت جبهة التحرير الوطني من تجاوز مشكلاتها في قاعدة تونس وفرض نفوذها القوي والاستفادة من ضروب الدعم التي أتاحها الاستقلال التونسي، وهكذا خدمت سياسة التضامن الأخوية خلال هذه المرحلة المتقدمة إستراتيجية الثورة الجزائرية في قاعدة تونس، وثمنت الى حد بعيد علاقات التعاون والتنسيق بين النظام التونسي وجبهة التحرير الوطني.

الفصل الخامس

تأزم العلاقات الجزائرية- التونسية من الاختلاف إلى المصادمة

بحكم تزايد نشاط الثورة الجزائرية في قاعدة تونس والخلاف السياسي المستفحل مع بورقيبة لم تستقر أحوال العلاقات الجزائرية التونسية على صفاء تام، ومثلت مرحلة التراجع عن مقررات طنجة في المهدية بداية لتأجج علاقات حركة ثورية لاجئة فوق أراضي بلد يشيد استقلاله الفتي،وقد هددت بعض الأزمات العلاقات من أساسها، وتسببت في كثير من التوترات شعرت بها الثورة الجزائرية خاصة عندما ضربت في الظهر بعقد تونس لاتفاقية إيجلي ومطالبتها بتعديل حدودها الصحراوية، وخلال أزمتي أكتوبر 1958 وصيف 1959 تضررت مصالح الثورة، وحدثت بعض المشادات أشرت على دخول العلاقات مرحلة التدهور والمصادمة، وقد كانت تونس بورقيبة تخشى انعكاسات حرب الجزائر وتهديد إيديولوجية جبهة التحرير الوطني، فكيف أثرت هذه الأزمات على علاقة تونس بقيادة الثورة الجزائرية.

اولا – أزمة إيجلي وتداعياتها

لقد مثل فشل مؤتمر المهدية دليلا واضحا على تملص تونس من التزامات مؤتمر طنجة، وساعد الحكومة الفرنسية على مواصلة مخططاتها السرية لفك التضامن المغاربي، وبعد عشرة أيام من انفضاض المؤتمر جرت تونس للتوقيع على اتفاقية تمرير بترول إيجلي، التي عدت طعنة لجبهة التحرير الوطني في الظهر.

إن سياسة التشدد التي أعلنها ديغول في الجزائر وإغراءاته لتونس دفعت بورقيبة إلى التكيف مع السياسة الجديدة، وانتظار مبادرات ديغول المغرية، وقد منح مؤتمر تونس ديغول مهلة كافية لإنجاح سياسته في تونس والمغرب، وكبح جماح عسكريي ومستوطني الجزائر حتى يتفرغ لعلاج المشكلة الجزائرية في مرحلة تالية، وكان مضمون رسالة ديغول إلى بورقيبة والوعد بجلاء القوات الفرنسية عن تونس عدا بنزرت محفزا لاحتواء الموقف التونسي، حتى أن بعض الأوساط التونسية كانت تروج إلى أن سياسة ديغول المعلنة بخصوص الجزائر هدفها التمويه، وأن الرجل ينوي حل المشكلة بعد إخضاع العسكريين وإقناع المعمرين[1]، وفي ذلك الظرف الموحي بأن حل مشكلة الجزائر بات مؤجلا وأن مقررات طنجة أصبحت في حل التفت بورقيبة لخدمة مصالحه القطرية، وكان العرض الاقتصادي مغريا لتونس، اذ شمل كراء قاعدة بنزرت ونقل بترول إيجلي إلى قابس مقابل إيرادات مالية معتبرة، حتى ان بورقيبة اكد انه آن الأوان لتشعر تونس بأنها لا تتسول أمام فرنسا، وبهذه النظرة الشوفينية أعلنت تونس مصادقتها على اتفاقية 30 جوان 1958 التي تسمح للشركة الفرنسية "ستراپسا"STRAPSA بتمرير غاز إيجلي عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس.

1 أنظر العمل، عدد يوم 28 جوان 1958

لقد كان الإعلان مفاجئا لجبهة التحرير الوطني وسببا كافيا لتأزم علاقاتها مع تونس، ذلك أن هذا السلوك يمثل قطيعة لعلاقة الوفاق السائدة بين الطرفين، وهو انتهاك صريح لقرارات طنجة، خاصة وأن جبهة التحرير الوطني قد أوضحت من قبل خطورة المشروع وحذرت الحكومة التونسية من مخاطر التوقيع على هذه الاتفاقية[1]، إذ رفعت لها مذكرة في هذا الشأن في جانفي 1958، وأعقبتها بمذكرة أخرى في جوان من السنة نفسها أوضحت فيها الانعكاسات الخطيرة لتوقيع هذه الاتفاقية، والمتمثلة في:

1 ـ إن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية يعني الاعتراف بحق فرنسا التصرف في ثروات الجزائر.

2 ـ إن موافقة الحكومة التونسية على ذلك يعني خرقا فادحا لاتفاقية طنجة.

3 ـ إن الشعب الجزائري لا يقبل أن يستعمل البترول لتغذية الحرب المفروضة عليه، فمقابل استثمار هذا البترول آلاف الضحايا الجزائريين الذين يمثل ضحايا ساقية سيدي يوسف صورة مصغرة عنهم.

1 أنظر المجاهد، ع 27 (22 جويلية 1958) ص3

4 - إن بناء هذا الأنبوب يفقد الشعب الجزائري ثمار معركة الصحراء الإستراتيجية.

5 - إن مشروع الأنبوب هذا من شأنه أن يحقق تعبئة الاحتكارات ورؤوس الأموال الأجنبية وراء فرنسا، في نفس الوقت الذي يمنح فيه الحكومة الفرنسية تبرير استمرار الحرب أمام الرأي العام الفرنسي.

6 - إن استغلال بترول إيجلي يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، بما يخدم السياسة الاستعمارية ويطيل أمد الحرب.

7 - إن تعجيل نهاية الحرب يتطلب ظهور المغرب العربي كتلة متضامنة لا تصدع فيها.

وجهة نظر لجنة التنسيق والتنفيذ هذه أبلغتها لبورقيبة أسبوعا قبل المصادقة على الاتفاقية، وأمام تصلب موقفه وجهت له رسالة علنية بتاريخ 23 جوان 1958، أوضحت فيها القلق الشديد الذي تشعر به جراء الأنباء المتداولة بقرب الاتفاق على مشروع أنبوب إيجلي، موضحة الأسباب السياسية العميقة وراء مساعي فرنسا لجر تونس نحو هذه الاتفاقية، التي رفضتها ليبيا

والمغرب بتوجيه منها[1]، غير أن تونس أبت تفهم الموقف الجزائري رغم كل هذه التوضيحات مما جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تفقد صبرها، ودون جدوى ارتمت المصالح الوطنية الضيقة لبورقيبة في أحضان الإستراتيجية الديغولية الهادفة إلى ضرب التضامن المغاربي، وفصل الصحراء واعتماد البترول ورقة استراتيجية في حرب الجزائر[2].

إن السياسة الديغولية عرفت كيف تستغل المذهب البورقيبي البراغماتي في توتير علاقة جبهة التحرير الوطني بالسلطات التونسية، وأن إثارة مثل هذه الأزمة كان كفيلا بوضع مقررات طنجة في الظل، فضلا على أنها عمقت الخلافات بين النظام التونسي الحريص على صيانة مصالحه القطرية وسيادته الإيديولوجية وبين حركة تحرر ثورية تختلف في طبعتها وتوجيهاتها عن المذهب البورقيبي ووفية لأفكار التضامن والوحدة المغاربية، وقد دعت لجنة التنسيق والتنفيذ الى اجتماع عاجل للمكتب الدائم للمغرب العربي لدراسة الأزمة، وطالبت بتدخل المغرب وليبيا للتحكيم في النزاع[3].

---

1 أنظر نص البرقية، المصدر نفسه.

2 محمد الميلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 111.

3 وجهت مذكرة للحكومتين المغربية والليبية، وأبلغت علال الفاسي بحيثيات الأزمة طالبة تدخله، وقد وجه في جويلية 1958 نداءا إلى الرئيس بورقيبة=

وقد ردت جبهة التحرير الوطني على الموقف التونسي بالشجب والإدانة المعلنة في بيان صادر بتاريخ 10 جويلية 1958، واوضحت في رسالتها إلى بورقيبة انزعاجها من هذا السلوك التونسي رغم مساعيها المبذولة وتحذيراتها من هذا التواطؤ المفضوح مع فرنسا، واستغربت التزام تونس بتأمين حماية الخط النفطي في حين أنها أعلنت على الملأ أنها ستفجر أنابيب البترول المارة عبر الأراضي الجزائرية، وأنها ستعارض استثمار النفط الجزائري ما دامت الحرب قائمة(1)، ومن أجل التهديد أكثر قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بنقل بعض مكاتبها الى طرابلس ولوحت بخيار إعلان القطيعة، كما سخرت صحافتها لانتقاد هذا السلوك، وقد كانت الصحافة التونسية بررت هذه الاتفاقية بالحجة الاقتصادية، باعتبارها تحقق دخلا ماليا لتونس وتوفر مناصب شغل، وأن التحسن الاقتصادي لتونس يؤمن الخبز اليومي للشعب التونسي، ويعود بالنفع على كامل سكان الشمال الإفريقي(2)، وردت صحيفة "المجاهد" على هذه التبريرات بمقال افتتاحي عنوانه "الخبز المسموم"، أوضحت فيه أن الحجة الاقتصادية

التمس منه التدخل لدى المسؤولين التونسيين حتى لا يتورطو في مثل هذا الاتفاق مع دولة لا حق لها في شؤون الجزائر ولا في خيراتها انظر، علال الفاسي: كي لا ننسى...، مصدر سابق، ص316

[1] انظر برقية جبهة التحرير الوطني الى الرئيس بورقية:

Mohammed HARBI op. cit ،p ،427

[2] AFRIQUE ACTION ،: du 13 Mai 1958

للاتفاقية لا تحظى بالتقدير أمام مشروع الشمال الإفريقي الموحد، وان هدف المغرب العربي الذي يقف مساندا للثورة الجزائرية هو تحقيق الحرية والأمن قبل تأمين الخبز اليومي، مؤكدة بأمثلة واقعية ان سلامة بلد شقيق أهم من عائدات الشركات البترولية، وأن هذا هو الذي أدركته ليبيا وتفهمه المغرب، وأن بترول صحراء الجزائر هو ملك للمغرب العربي، وأن الدماء التي دفعها شعبنا في المغرب العربي بسخاء لم يبذلها في سبيل الخبز اليومي الملطخ بالدماء والمذلة والجرائم الاستعمارية وإنما بذلها من أجل أهداف اجل وأعظم"(1).

وقد شمل العدد السابع والعشرون من جريدة "المجاهد" زيادة على المقال السابق ومذكرة لجنة التنسيق والتنفيذ لحكومة بورقيبة مقالا بعنوان "الزحف العربي المقدس"، تعليقا على نجاح ثورة 14 جوان 1958 في العراق، والتي تلوح بآفاق ثورية عربية قومية، وكان هذا الخط الإعلامي المناصر للأفكار القومية والناصرية مثيرا لحفيظة النظام التونسي، واعتبر هذا الإعلام عنصر تشويش وتثوير يخاطب الرأي العام التونسي، ولا يمكن السماح له بانتقاد السياسة التونسية انطلاقا من تونس، فقررت السلطات التونسية بعد اطلاعها على محتويات العدد الثامن والعشرون في المطبعة حجز

---

[1] المجاهد، ع 27 (22 جويلية 1958) ص، ص1، 5

العدد قبل نزوله إلى السوق(1)، واضطرت حصة "صوت الجزائر" للتوقف بعد أن اخضعت برامجها للمراقبة(2)، وكان ذلك يعني وضع حد للتعايش السلمي مع جبهة التحرير الوطني، وإخراس صوتها الذي يهيج التونسيين ضد حكومتهم وينشر أفكارا لا تتوافق وتوجهها السياسي، وقد ذهب محمد الميلي في تفسيره لإجراء الحجز أنه يتضمن خطابين: واحدا باتجاه جبهة التحرير الوطني من أجل عدم المزايدة على النظام التونسي ورسم الخط الذي لا يمكن تجاوزه، والآخر موجه إلى التونسيين نخبة وعامة لتأكيد وحدانية التوجيه(3).

ولم تقتصر مضايقات السلط التونسية على المجال الإعلامي، فطالت المضايقات النشاط المدني والعسكري للثورة الجزائرية، إذ تم منع دخول السلع الموجهة للهلال الأحمر الجزائري طوال شهر جويلية 1958، وحجزت كميات ضخمة من الأسلحة شملت 5070 بندقية 2037 رشاشة ومدافع وذخيرة، وخلقت

---

[1] انظر محمد الميلي: المرجع السابق، ص - ص، 218 _ 219، وكذا:

Redha MALEK: L'algérie a évian ،histoire des négociations Secrétes ،1956 – 1962 ،ed; DAHLAB ،1994 ،p 141

[2] انظر شهادة الامين بشيشي وهو أحد مذيعي البرنامج رفقة محمد بوزيدي، الأمين بشيشي: دور الإعلام في معركة التحرير، الثقافة، ع 104 (سبتمبر - أكتوبر 1994)، ص - ص، 64 _ 65.

[3] انظر محمد الميلي: المرجع السابق، ص 119

صعوبات جمة لجيش التحرير الوطني(1)، وقد أضرت هذه التوقيفات والمضايقات بنشاط الثورة في تونس.

وبعد شهر اجتمعت إرادة الطرفين لتسوية خلافهما، فقد وقع النظام التونسي في حرج كبير جراء تعالي الأصوات المنددة بموقفه داخل الوطن وخارجه، وأما جبهة التحرير الوطني فكانت خشيتها كبيرة على مصالحها في تونس، ولم يكن بمقدورها تصعيد الموقف أكثر من هذا الحد خاصة بعد أن أخذت الأزمة أبعادا أخرى مست خدش التضامن الشعبي التونسي، وترتب عنها عدة مصادمات(2).

وفي بداية أوت 1958 اجتمع وفد لجنة التنسيق والتنفيذ بالحكومة التونسية في تونس لفض الخلاف والنظر في المسائل المعلقة، واتفق الطرفان على عودة علاقات التفاهم والتعاون بينهما وأصدرا بلاغا مشتركا، جاء فيه أن جبهة التحرير الوطني شرحت وجهة نظرها للحكومة التونسية بخصوص أنبوب إيجلي، وأن الحكومة التونسية تؤكد تضامنها وتأييدها لقضية استقلال الجزائر وتعرب عن تطميناتها بخصوص نواياها ومشاريعها السياسية، وأن الطرفين يجددان العمل بالمبادئ الأساسية لوحدة

---

[1] انظر محمد حربي :جبهة التحرير الوطني، الواقع والأسطورة، مرجع سابق، ص - ص، 178_179

[2] جوان غليسي: المرجع السابق، ص215

المغرب العربي(1)، وصرحت لجنة التنسيق والتنفيذ أنها قضت أسبوعا في تونس عقدت خلاله عدة اجتماعات مع الحكومة التونسية، وأنها عالجت موضوع الخلاف الرئيسي وهو أنبوب إيجلي وتوصلت إلى مفاهمة مع تونس، وأن هذه الأخيرة تؤكد مساندتها الدائمة للقضية الجزائرية في إطار مبادئ وحدة المغرب العربي، وأضافت بأن المكتب الدائم للمغرب العربي سيجتمع قريبا لضبط شروط التضامن الفعال والعمل المشترك بين الأقطار الثلاث(2)، وقد أوضح هذا التصريح نقطة الخلاف الرئيسية التي أشار إليها البلاغ المشترك، ولكنه لم يذكر الإجراءات المتخذة لحل الخلاف مما يثير أكثر من تساؤل، فهل قبلت جبهة التحرير الوطني بالأمر الواقع حفاظا على مصالحها وتأكيدا على أهمية التضامن المغاربي؟، أم ان الحكومة التونسية تفهمت الموقف وعلقت تنفيذ مشروع أنبوب إيجلي؟.

وقد أوضح عبد الحميد مهري أنه تم الاتفاق على حل وسط لا يغضب الطرفين الجزائري والفرنسي، وذلك بان تتعهد الحكومة التونسية بعدم تشغيل الأنبوب إلى أن تستقل الجزائر وان يكون استغلاله لصالح فائدة الشعبين الشقيقين(3)، وذكرت

1 انظر، المجاهد، ع 28 (28/ 8/ 1958) ص2.

2 EL MOUDJAHID N ° 26(22 Aout 1958) ،T1 ، P 556

3 شهادة مهري عبد الحميد، مقابلة مع الباحث

الباحثة الأمريكية جوان غليسي أن الخلاف عولج بصدور تأكيد تونسي بأن لا يسير الزيت في الأنابيب المذكورة حتى تنال الجزائر استقلالها(1)، هذا وتشير بعض المصادر الى أنه تم الاتفاق في أول اجتماع للأمانة الدائمة لمكتب المغرب العربي في سبتمبر 1958 على تجميد قضية أنبوب إيجلي إلى ما بعد استقلال الجزائر(2)، وهكذا يتأكد لنا أنه تم إيجاد حل لخلاف إيجلي يسمح بعودة علاقات التضامن بين تونس وجبهة التحرير الوطني، ويشجع على إرساء مؤسسات المغرب العربي ولو صوريا.

وقد كانت جبهة التحرير الوطني في تلك المرحلة مقبلة على مجابهات محتدمة ضد السياسة الديغولية في الداخل والخارج، وعلى الرغم من الشرخ الكبير الذي أثارته أزمة إيجلي في العلاقات الجزائرية ـ التونسية إلا أن حرص الثورة الجزائرية على التصدي لسياسة ديغول، المغاربية دفعتها لتجاوز الخلاف مع تونس، وإظهار المغرب العربي كتلة متماسكة تشجب سياسة الإدماج في الجزائر، وتساند الحكومة المزمع إنشاؤها لخوض المعركة السياسية بقوة، وفي هذا الإطار تمت الدعوة لاجتماع الأمانة الدائمة للمغرب العربي مباشرة بعد فض الخلاف مع تونس، وتم حث الحزب الدستوري الحر والشعب التونسي على

1 جوان غليسي المرجع نفسه

2 Slimane CHIKH: op cit p494

التضامن مع الجزائر ضد الاستفتاء وسياسة الإدماج التي يصر ديغول على تنفيذها في الجزائر[1].

وهكذا فقد كانت المعركة ضد سياسة ديغول تتطلب عدم التفريط في العلاقات التونسية وإتاحة الفرصة لإغراء بورقيبة، وكان هذا الأخير بمناوراته المعهودة حسب في علاقاته سواء مع ديغول أو جبهة التحرير الوطني عامل الربح والخسارة، وقد ظل يناور من أجل مصلحة تونس في إظهار التفاهم مع أحد طرفي النزاع.

ثانيا ـ مطالب تونس الحدودية:

لقد انساق بورقيبة وراء إغراءات ديغول، فمن القبول بتمرير أنبوب نفط إيجلي هاهو ذا يعلن عن مطالب صحراوية لبلاده، هل أراد بورقيبة أن يثبت المطلب التونسي أسوة بالمطلب المغربي، وقد فاتح علال الفاسي في أمر هذه المطالب منذ مارس 1957، وكان يشعر بأن تونس دولة صغيرة مقارنة بجيرانها وليس لها امتداد صحراوي[2]، ولكنه لم يجاهر بمطالبه إلا في وقت محرج،عد في نظر جبهة التحرير الوطني انسياقا وراء مخطط ديغول

[1] انظر تقرير وزير الخارجية المقدم من قبل دباغين لدورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1950 A.N.A. CNRA C 012

[2] انظر علال الفاسي: كي لا ننسى...، مطبعة الرسالة ، الرباط ، 1973، ص 148

في فصل الصحراء الجزائرية وجعلها بحرا داخليا مشتركا، ففي ديسمبر 1958 أعلن بورقيبة في خاتمة جولته للجنوب أن مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية ومشكلة، ويتوجب على الفرنسيين أن يسلموا كامل حصن سان للتونسيين، وأن ترسم الحدود على حد النقطة 233 بدل النقطة 220 كما نصت على ذلك الاتفاقية الفرنسية التركية عام 1910[1].

وكان بورقيبة يطمح من وراء المطالبة بمساحة لا تتجاوز عشرين كلم إلى فتح ثغرة يوسعها فيما بعد بمطلب سياسي لإلغاء الحدود الصحراوية وجعل المنطقة الخلفية بما في ذلك حقل ايجلي بحرا داخليا لتونس،وفي هذا دعم للمخطط الفرنسي وإنكار الطابع الجزائري للصحراء الذي تدافع عنه الحكومة الجزائرية المؤقتة المعترف بشرعيتها[2]، وقد استهجن المسؤولون الجزائريون هذا الموقف الذي اعتبروه لا يقل فداحة عن أزمة إيجلي مؤكدين أن: "هذه المواقف وفي الوقت الذي يسقط فيه آلاف الجزائريين

[1] انظر خطابه في 11 ديسمبر 1958 الحبيب بورقيبة: خطب، ج8 ، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1977 ص ـ ص، 70ـ 86

[2] Redha MALEK. op.cit ، p 148

يوميا لإنهاء سيادة فرنسا على الجزائر قد شعر بها الجزائريون وكأنها طعنات خنجر في الظهر[1]..

ورغم ذلك تواصل ظهور الاحتجاجات التونسية حول رسم الحدود الصحراوية، وباشرت الحكومة التونسية مع فرنسا عدة مباحثات بشأن المسألة، وخاطبت وزارة الخارجية التونسية سفير فرنسا بتونس في أمر تسليم النقطة الحدودية المسماة بئر الرمان[2]، وألقى بورقيبة خطابا في 5 فيفري 1959 دعا فيه الحكومة الفرنسية لحل المشكلة شارحا بتفصيل حدود المطالب التونسية وطالب بضرورة ضمان جزء من الفضاء الصحراوي لفائدة تونس، أو جعل الصحراء مرفقا مشاعا بين كل الدول المطلة عليها وهدد في حالة رفض المقترحين برفع المسألة إلى محكمة العدل الدولية لإنصاف تونس[3]، وقد أوحى لأمين الحزب الدستوري الحر في المؤتمر السادس للحزب التصريح بأن تونس ستنقل النفط الصحراوي من منطقة هي تابعة للنفوذ التونسي[4]، وهكذا يكون

---

1 انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، أفريل 1960. Mohammed HARBI op. cit, p 453،

2 انظر نص البرقية المؤرخة في 24 جانفي 1959. 2H 287: S.H.A.T، DOS 5

3 انظر: خطاب بورقيبة. الحبيب بورقيبة: خطب، ج 8، مصدر سابق ص - ص، 139ـ 151.

4 انظر العمل، ع 6 فيفري 1959

ديغول قد كسب لمخططه مدافعا متحمسا، ومبشرا لمشروع الصحراء بحر داخلي، وكان المخطط الفرنسي يدعوا للاستغلال المشترك لخبرات الصحراء، وذلك بهدف فصل الصحراء الجزائرية وكسب معركة البترول الدولية[1]، وقد سجلت جبهة التحرير الوطني هذه المواقف المسيئة لنضالها ولمواقفها، واعتبرتها اعترافا تونسيا بحق فرنسا في الهيمنة على الجزائر، وخدشا للتضامن المغاربي في حين أنها وضعت بالأمس في معركة الجلاء بعد أحداث الساقية أسلحتها وجيشها تحت تصرف التونسيين لحماية سيادة وتراب تونس، وتأكيدا في الحفاظ على علاقات التضامن والصداقة أظهر المسؤولون الجزائريون رغبتهم في عدم الدخول في جدال مع بورقيبة في هذه المرحلة الحاسمة من كفاح الشعب الجزائري[2].

في سبتمبر 1958 قررت جبهة التحرير الوطني إنشاء حكومة مؤقتة دون الأخذ بنصائح بورقيبة في التريث، ووجد بورقيبة نفسه في امتحان عسير، لم يكن لتونس أن تتأخر عن هذا الموعد الهام فأعلنت في اليوم الأول لتأسيسها الاعتراف بها، فلماذا يا ترى أبدى بورقيبة مخاوفه من الإعلان عنها في ذلك الوقت بالذات؟.

---

1 Nicol GRIMAUD: la politique extérieure de l'algerie (1962-1978) ،ed ،KARATALA Paris ،1984 ،p- p ،178-179

2 انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس، أفريل. 1960;Mohammed HARBI: op.cit ،p 452

لقد افادت تصريحاته أنه كان يخشى ردة الفعل الفرنسية، ويرى أنه من المفيد إعطاء ديغول فسحة من الوقت يسوي فيها مشاكله مع العسكريين، ويتفرغ بعدها لتسوية المشكلة الجزائرية بالتدرج والليونة، ووفق السياسة المرحلية التي يعتمدها المذهب البورقيبي، لقد استطاع ديغول بسياسته الماكرة أن يحيي في بورقيبة الأمل في أن مشكلة الجزائر ستجد حلا بمنهجه السياسي المرحلي، وإلى هذا يرجع انتقاد بورقيبة المستمر لسياسة الجبهة المتشددة، وخلافه معها إزاء مبادرات وعروض ديغول، بدءا بسلم الشجعان ووصولا إلى خطوة تقرير المصير.

ومما زاد هذه الخلافات حساسية توجس بورقيبة من ميول جبهة التحرير الوطني السياسية والإيديولوجية خاصة في ظل الخلاف الناصري البورقيبي الذي تأجج في أكتوبر 1958، ذلك أن استقرار الحكومة في القاهرة واحتكار العسكريين الثوريين لقراراتها، وتشددها إزاء العروض الفرنسية كلها عوامل زادت في تخوفات بورقيبة من تحالف المصريين مع ثوار الجزائر ضد نظامه، أو تشجيع المعارضة التونسية التي يديرها صالح بن يوسف من القاهرة على الانقلاب علية، وان تنامي هذه المعارضة في تونس بتأجج من الثورة الجزائرية ووجود القوات الجزائرية بالحدود يشكل مخاطر حقيقية على النظام البورقيبي[1].

---

[1] محمد الميلي، المرجع السابق، ص117.

ثالثا - أزمة الكاف ومضايقة نشاط الثورة :

لقد واجهت الحكومة الجزائرية المؤقتة في نوفمبر 1958 محاولة انقلابية، تسبب فيها العقيد لعموري[1]، وقادة الأوراس والقاعدة الشرقية الذين اعتقدوا أن كريم بلقاسم وحلفاءه لم يعاقبوهم إلا حبا في السلطة، وأنهم ومنذ مؤتمر الصومام يحرفون مبادئ الثورة ويقودونها إلى الهاوية، واستطاع مصطفى لكحل صاحب الأفكار القومية والمرتبط بالمخابرات المصرية والخطابي أن يقنع لعموري بالعودة إلى تونس وتنظيم انقلاب ضد خصومهم، وبالصدفة علم كريم بلقاسم بمخطط الانقلاب ولما كانت القوات الموالية له غير قادرة على مواجهة الموقف طلب مساعدة الحكومة التونسية لتوقيفهم خلال انعقاد الاجتماع بمدينة الكاف[2]، وعلى الرغم من أن مساعدة القوات التونسية كانت ثمينة إلا أنها تسببت في مشاكل وإزعاجات لا حد لها، وعكرت العلاقات مع المسؤولين الجزائريين.

---

[1] محمد العموري (1929_1959) مناظل ومجاهد، مسؤول عن منطقة اريس، اهلته حنكته وثقافته لتولي مناصب عليا في قيادة الجيش الى ان عين قائدا للولاية الاولى ثم عضوا في قيادة منطقة العمليات العسكرية

[2] انظر الزبيري محمد العربي :المرجع السابق ، ص - ص، 141_ 142، والطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص - ص، 193 _ 197.

لقد اقترحت الحكومة المؤقتة تعاون السلطات التونسية مشاركتها، وتسوية الوضعية بالطريقة التي تراها مناسبة،غير أن هذه الأخيرة انتهزت الفرصة لتحقيق أهداف بعيدة المدى كان من أهمها:

- ضرب كل من تسول له نفسه الإخلال بالنظام في تونس.
- تهديد المصريين والتيار اليوسفي بإفشال جميع مخططاتهم السرية.
- مساعدة حلفائها المعتدلين في الحكومة المؤقتة وإخضاعهم لنفوذها

وقامت الحكومة التونسية اثر اعتقالها القادة الجزائريين المجتمعين بعدة إجراءات تجاوزت إطار التعاون وتسببت في "حالة توتر خطيرة، إذ احتلت المقرات الرسمية لجيش التحرير في الكاف وما جاورها، وصادرت الوثائق والمراسلات الرسمية للجيش والحكومة المؤقتة في عدة مناطق، وأوقفت ضباط سامين في الكاف منهم الرائدين ميرة ومنجلي، كما جرى وقف مرور الأسلحة

والاستيلاء على الأسلحة والمؤونة، ووضعت كثير من الحواجز لمراقبة الجزائريين(1).

وهذه المخالفات التي رصدها تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس كانت كافية لتدخل العلاقة في أزمة جديدة، فالحكومة المؤقتة التي طلبت بشكل ودي تعاون السلطات التونسية لم تضع في الحسبان أن نتائج الأمور ستؤول إلى هذه الحالة، وان انتهازية بورقيبة ستبلغ هذا المدى، وقد أدت استعانتها بالقوات التونسية إلى استياء عميق في أوساط مجاهدي أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية، خاصة وانه أشيع بأن بورقيبة تدخل بعد أن أوهمه كريم بأن أفراد من اليوسفيين يشاركون في الاجتماع(2).

وقد توضحت لبورقيبة خطورة المشاكل التي تعيشها الثورة الجزائرية وانعكاساتها على تونس، فعلى الرغم من تأكده من عدم وجود أي تونسي في اجتماع لعموري إلا أن التحقيقات أفادت بأن لعموري ومصطفى لكحل مدعومين من قبل المخابرات المصرية، ومرتبطين بصالح بن يوسف والخطابي، وأن مشروعهما الانقلابي في حالة نجاحه كان يتهدد أمن تونس، ويدفع

---

1 نظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، أفريل 1960. Mohammed HARBI: op. cit p 453

2 انظر الزبيري محمد العربي :المرجع السابق، ص142.

إلى مغربة الحرب[1]، وقد كان تخوف بورقيبة من إعدام هؤلاء القادة في عمله، فبادر إلى إنقاذ الموقف مقترحا عليهم قبول حمايته، لكنهم اختاروا عدم التدخل التونسي في الشؤون الداخلية للثورة[2].

إن هذا المخطط الانقلابي المتزامن مع تأجج الخلاف المصري التونسي، واتهام بورقيبة لمصر بالتدخل في الشؤون التونسية قد أدى إلى مضايقة نشاط جيش الحدود، ووقف المساعدات المقدمة للحكومة المؤقتة غير القادرة في نظره على حفظ النظام، وقد أشار ابن طوبال في اجتماع لمجلس الوزراء أواخر عام 1959 إلى انعكاسات قضية لعموري على العلاقات التونسية الجزائرية قائلا: في اليوم الذي عرف فيه التونسيون أن عبد الناصر كان يمكن أن يستخدم حتى أحد عقداء جيش التحرير الوطني - لعموري - اجتاحهم الخوف، ومنذ مسألة لعموري لم تتوقف العلاقات عن التدهور: تفتيشات ومصادرات يومية، لقد أوقفوا حتى ابن عمي وهو يحمل محفظتي[3].

---

1 انظر، محمد حربي: مؤامرة العموري، مجلة نقد، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، ع 14_15، الجزائر 2001، ص - ص، 15_22

2 يذكر سعيداني أن مبعوث بورقيبة التقى بالسجناء واقترح عليهم اللجوء السياسي في تونس لكنهم رفضوا فكان الإعدام مصير العموري ونواورة وعواشرية ومصطفى لكحل انظر، الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص 198

3 Redha MALEK: op.cit p 150

من جهة أخرى ترتب عن قضية لعموري، واعتقال وإعدام عدد من قادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية انعكاسات داخلية منها ضياع مصداقية وهيبة الحكومة الجزائرية المؤقتة في نظر مجاهدي المناطق الحدودية، الذين شعروا أن قادتهم ظلموا وأن الحكومة الجزائرية المؤقتة رهينة لدى الحكومة التونسية، وقد سادت مظاهر الاضطراب والفوضى، ولم يعد الجنود ينصاعون للضوابط التونسية الجديدة الأمر الذي زاد في كثرة حوادث الفوضى وتدهور العلاقات، وتحجج الحكومة التونسية بعدم قدرة الحكومة الجزائرية على حفظ النظام.

ورأت الحكومة الجزائرية ألا تصعد الموقف مع السلطات التونسية، واجتهدت في رفع المضايقات التونسية عن طريق المباحثات الودية واللقاءات التنسيقية، فاقترحت على الحكومة التونسية عقد لقاء التأم يومي 30_31 ديسمبر 1958 بمشاركة ولاة المناطق الحدودية والقادة العسكريين الجزائريين، وتم التأكيد فيه على رفع الإجراءات الاستثنائية المسلطة على الجزائريين واتفق على تجاوز المشاكل المطروحة بتبني كل طرف لالتزامات محددة، وهكذا وحدت تعهدات السلطات التونسية في النقاط الآتية:

وفي مجال نشاط الثورة الجزائرية يمكننا الوقوف على حدود التوافق والاختلاف في تجسيد التضامن التونسي مع الثورة الجزائرية في النقاط الآتية:

أ- تنظيم النشاط العسكري والتصدي للقادة المعارضين للسياسة الجديدة

لقد اجتمعت مصلحة الطرفين التونسي والجزائري على وضع حد لفوضى نشاط الجزائريين في تونس، واتخذت إجراءات صارمة ضد بعض قيادي جيش التحرير الوطني الذين رفضوا الاحتكام لسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ، وتأكيدا على ضرورة احترامهم للسيادة التونسية ولقرارات القيادة العليا للثورة الجزائرية تمت ملاحقة بعض القادة واعتقالهم ومحاكمتهم، ولوحظ تنسيق محكم وتوافق على مبدأ توحيد القيادة وتنظيم شؤون الثورة ووضع حد للتجاوزات السابقة كحمل السلاح واستعماله داخل تونس، وشن العمليات العسكرية في الأراضي التونسية والتعدي على السكان، وهذا ما أكده ممثل جبهة التحرير الوطني في تونس، لقد فرض على كل الجزائريين في تونس أن يتصرفوا وفق القوانين التي تنظم هذه الدولة التونسية الفتية[1]، ولم تكن مهمة فرض سلطة التنسيق والتنفيذ بالسهلة لولا المساعدات المقدمة لها من السلطات التونسية، إذ صدرت التعليمات الأمنية

1 Mohammed HARBI, op cit. p 452

إلى السلطات الإدارية والحزبية بمراقبة نشاط المجموعات المسلحة والقادة المعارضين لسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ كالطالب العربي ولزهر شريط وعباس لغرور...الخ، وفي هذا الشأن يذكر قائد الولاية الأولى محمود الشريف أنه اجتمع يوم 28 افريل 1957 مع واليي قفصة وسيطلة لتباحث مشكلة بعض المنشقين عن القيادة الثورية المعارضين لمؤتمر الصومام، وأنه تم في نهاية النقاش اقتراح خيارين للتخلص منهم، فإما أن يبادر الطرف الجزائري بشن حملة عسكرية، وإما أن يضع تحت تصرف السلطات التونسية وحدات من المجاهدين لتقوم بهذه المهمة، وقد اقترحا الواليين في الأخير توقيف المعنيين بوسائلهم الخاصة، مع قطع أية علاقة معهم ومنع الإمدادات والتموين عنهم، وتعزيز مراقبة الحدود لمنع تسللهم[1].

وهكذا فإن لجنة التنسيق والتنفيذ سمحت للسلطات التونسية بالتدخل وحسم الموقف مع قادة المجموعات الذين لا يعترفون بحدود السيادة التونسية، ووجد النظام التونسي بذلك مبررا للتدخل في الشؤون الجزائرية، حتى أنه عد طرفا في الصراع الناشب بين لجنة التنسيق والتنفيذ والمجموعات المعارضة لقراراتها، وقد سمح لنفسه بمحاصرة قوات الطالب العربي في الجنوب

1 أنظر تقرير محمود الشريف المقدم الى لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 27 افريل 1957، GPRA: A.N.A.، B12 DOS 4 - 5

وزعامتها على الاستقلال، وساعد والي قفصة على اعتقال لزهر شريط ووجعالة[1]، وقد اعتقل كثير من قادة الأوراس – ومنهم عباس لغرور- في السجون التونسية ونكل بهم، وفي حين تتحدث السلطات التونسية وتقارير لجنة التنسيق والتنفيذ عن استسلام مولاهم[2] فإن شهادات الشهود وخاصة أولئك الذين كانوا عرضة للملاحقات والاعتقالات تؤكد أن مصلحة الطرفين اجتمعت على معاداة التوجه الثوري المغاربي لقادة أوراس النمامشة، والتخلص من عرفاء سياسيين اثبتوا صمودهم في المعركة ولم يجنحوا إلى لعبة السياسة، إذ تتضافر الشهادات في التأكيد على أن السلطات التونسية تعمدت إهانة لغرور وشريط والطالب العربي لأنهم عارضوا الخط السياسي الذي انتهجه بورقيبة، وأرادوا أن يفرضوا خيارهم بمغربية الحرب والتحالف مع اليوسفيين، وكانوا يتوددون في وجه العراقيل التونسية ويخوضون المواجهات ضد الفرنسيين فوق الأراضي التونسية[3]، وقد أعلنها شريط صراحة

---

1 [illegible]، المرجع السابق، ص ـ ص، 378_379.

2 أنظر [illegible] جريدة الصباح، عدد يوم 14 ماي 1957 و تقرير محمود الشريف الذي يتحدث عن استسلام لزهر شريط لقيادة الثورة، واستقالة الطالب العربي من مسؤولياته [illegible] GPRA, A.N.A, B 12, DOS 4-5

3 أنظر شهادة علي فارس كاتب عباس لغرور، مقابلة مع الباحث ، وشهادة [illegible]، مقابلة مع الباحث، وكذا الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص ـ ص، 171_170.

في وجه اوعمران ومحمود الشريف اللذين حاولا إقناعه بعدم شن الاشتباكات فوق التراب التونسي حتى يضمن لقيادة الثورة كسب دعم السلطات التونسية، فكان موقفه معارضا لهذه السياسة وأكد لهما انه سيقاتل العدو أينما وجده، وأن فكرة إقامة مراكز في الحدود تنسي المجاهدين في الجهاد[1].

ويبدوا أن السلطات التونسية وجدت تفهما من قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في ضرورة فرض النظام وحفظ الأمن في أراضيها وتنظيم نشاط الجزائريين الذي يتوجب أن يحتمد السرية، وأن تتركز القوات المسلحة في الشريط الحدودي وألا تجعل من التراب التونسي ساحة قتال، لأن ذلك يعرض البلاد للفوضى والسيادة التونسية للانتهاك من قبل الجزائريين والقوات الفرنسية ولا يسمح بالقضاء على العناصر اليوسفية[2]، غير أن تورطها المفضوح ومشاركتها في التخلص من قادة أوراس النمامشة جعلها طرفا في النزاع الجزائري، ولأن بعضا من هؤلاء القادة قبعوا في السجون التونسية لسنوات دون محاكمة أو سلموا للجنة التنسيق والتنفيذ لتقتص منهم فإن أنصارهم المتواجدون في الحدود أضمروا غلا للسلطات التونسية، ولم يغفروا لها هذا الموقف

---

1 تؤكد أساسا على شهادة علي فارس ، مقابلة مع الباحث، وشهادات الوردي قتال، مقابلة مع الباحث

2 شهادة عبد الجليل المهيري، سبق ذكرها.

طوال سنوات الثورة، وكانت مظاهر مقتهم تسطع خصوصا في طرف تأزم العلاقات، وهكذا يتضح لنا أن مهمة فرض النظام وإقرار سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس جابهتها كثير من الصعاب، وانعكست آثارها بوضوح على طبيعة العلاقات الجزائرية ـ التونسية.

2- تنظيم مشاركة الجزائريين في الكفاح التحريري: مثلما تم تنظيم نشاط الثورة العسكري على جبهة الحدود فان النشاط المدني أعيد النظر في تنظيمه ليكون في خدمة الإستراتيجية الجديدة للثورة، وقدمت السلطات التونسية تسهيلات مختلفة لتنظيم شؤون الجالية الجزائرية في تونس وتأطيرها، وأقرت لجبهة التحرير الوطني حق الإشراف على الجالية، ولكنها اختلفت معها في بعض القضايا القانونية والتنظيمية، وقد كانت الجالية الجزائرية بتعدادها الضخم (50 ألف جزائري)، ووضعيتها المختلفة (فرنسيون، محايدون، منخرطون في جبهة التحرير الوطني...الخ) تخلق كثير من الإشكالات الإدارية والقانونية [1]، هل يؤطرون جميعهم قصرا في صفوف جبهة التحرير الوطني؟، وهل يحق للثورة تنظيم مشاركتهم المالية والسياسية بالوجه الذي تراه مناسبا دون مراعاة أوضاعهم القانونية؟، ولا شك أن القوانين الدولية المنظمة لنشاط

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول تونس بورقيبة والثورة الجزائرية A.N.A. GPRA...B302. DOS.7 4

الرعايا الأجانب تختلف كثيرا عن حالات الحركات التحريرية التي لا يعترف بشرعيتها القانونية أصلا، وان الجزائريين الحاصلين على الجنسية الفرنسية كانوا يثيرون مشكلات قانونية للسلطات التونسية، لكنها ومع ذلك منحت جبهة التحرير الوطني سلطة الإشراف على الجزائريين المستوطنين في تونس وعلى اللاجئين حديثي العهد[1]، وتجندت لجنة التنسيق والتنفيذ لممارسة سلطتها على هذه الجالية في إطار المنظمة المدنية، وأنشأت العديد من المصالح الاجتماعية كمديرية الصحة والشؤون الاجتماعية ومصلحة اللاجئين، وقد عين الرائد قاسي ممثلا للجبهة في تونس والطيب الثعالبي مسؤولا عن المنظمة المدنية، وحصرت مهمة هذا الأخير في الإشراف على مختلف الشؤون المدنية للجزائريين المتواجدين في القطر التونسي، وقد واجهته كثير من الصعوبات قال عنها: " سادت بعض المشاكل ووقعت بعض الحوادث...وعلى مستوى التنظيم لاحظت انعدام التنسيق في العمل، فكل ولاية كان لها مراكزها بالحدود، وكل مركز كان يعمل بمفرده بدون أي تنسيق، وعلى مستوى المصالح أيضا كانت كل مصلحة تعمل لوحدها[2]، وبعد بذل كثير من الجهود تم

[1] انظر نقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول العلاقات الجزائرية التونسية افريل 1960. Mohammed HARBI: op cit .p 448

[2] انظر شهادته في حوار مع مجلة أول نوفمبر.ع 90_91(افريل 1988)، ص 45.

إرساء التنظيم السياسي المدني لجبهة التحرير الوطني بتونس، وقد شكل من سبع مناطق، تشمل كل منطقة نواحي وقسمات وأفواج وخلايا، وعين مسؤول سياسي على كل منطقة يسهر على تمثيل الثورة ورعاية شؤون الجالية السياسية والإدارية والثقافية، ويتدخل لفض المشاكل اليومية بما في ذلك تلك التي ترتبط بالسلطات التونسية ويمكننا أن نقول أن مسؤول المنطقة عد بمثابة وال ولاية يمارس صلاحياته الإدارية على الجزائريين، وينسق أعماله مع نظيره الوالي التونسي، ولكنه لا يتدخل في القضايا السياسية والعسكرية(1).

لقد كانت جبهة التحرير الوطني تأمل من وراء تجنيدها للجالية الجزائرية إعزاز قوة هذه الجالية، والاستفادة من مؤازرتها المادية والمعنوية، وقد شكلت هذه الجالية المهيكلة في خلايا وجمعيات قوة نافذة في تونس ،نهضت بمهام عديدة منها احتضان اللاجئين وتأطير نشاط الثورة السياسي الاجتماعي وتعبئة الشعب التونسي للوقوف بجانب الثورة الجزائرية، والضغط أحيانا على القرار السياسي التونسي، وقد أدركت جبهة التحرير الوطني أهمية الدعم الإسنادي الذي تقدمه الجالية الجزائرية في تونس خاصة وان السلطات التونسية تحرص على تشجيع النشاط المدني والسياسي للجزائريين على حساب النشاط العسكري، وان

[1] شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث وكذا Mohammed GUENTARI: op cit, T2, p.p 710 -711

التضامن الشعبي التونسي يؤازر نشاط الجزائريين السياسي والعسكري، ولكن السياسة التونسية المحترزة من تزايد نشاط الجالية الجزائرية والحريصة على مراقبة جميع نشاطاتها، اصطدمت مع الأهداف الثورية التي كانت الثورة الجزائرية تؤجج بها مشاعر الجالية الجزائرية والتونسيين، ومع الاختلافات السياسية والإيديولوجية التي زادت في تحفظها(1).

2- مشكلة اللجوء الجزائري إلى تونس: يطرح مشكل اللاجئين الجزائريين قضيتين أساسيتين: الأولى سياسية تتعلق بالاعتراف بالوضع القانوني للاجئين والدفاع عن قضيتهم أمام المنظمات الدولية والهيئة الدولية للصليب الأحمر، والثانية ترتبط بمسالة الإغاثة والرعاية،فهل كانت تونس نصيرة لقضية اللاجئين الجزائريين خاصة وأنها احتضنت ما يقارب تلثي اللاجئين الجزائريين.

لقد تعرض سكان الحدود الشرقية الجزائرية لاعتداءات القوات الفرنسية، فهجروا مناطقهم وفروا إلى الحدود التونسية، وتدفقت خلال عام 1957 أعداد كبيرة منهم إلى تونس بعد أن شرعت السلطات الفرنسية في تطهير منطقة الحدود وإقامة الأسلاك الشائكة،وعبرت الحكومة التونسية عن تخوفها وانشغالها

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول تونس تونس والثورة الجزائرية. 4 - 7, A.N.A.: GPRA, B 302, DOS

بمسألة اللاجئين الجزائريين الإنسانية، وباشرت اتصالاتها الدولية بالتنسيق مع جبهة التحرير الوطني من أجل طرح القضية على هيئة الأمم المتحدة وعلى المندوبية السامية للاجئين[1].

وقد حرص الرئيس بورقيبة على استغلال قضية اللاجئين كورقة سياسية رابحة للتنديد بالسياسة الفرنسية وشجب أعمالها الإجرامية ضد الشعب الجزائري، وكان يستحضر في كثير من المناسبات التي كان يوجه فيها دعوته لتسوية القضية الجزائرية مآسيها وتبعاتها، ويؤكد أن مشكل اللاجئين يصعب علاجه دون تسوية المشكل السياسي القائم بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني[2]، والحق أن مشكل اللاجئين الجزائريين المتدفقين على تونس بكل تبعاته كان يسبب صعوبات كثيرة للحكومة التونسية الفتية، إذ أن تبني قضيتهم سياسيا يثير حفيظة فرنسا، كما أن مسألة الإشراف على تقديم المساعدات بعبئها الثقيل يخلق صدامات مع جبهة التحرير الوطني حول التأطير والصلاحيات.

ومنذ ظهور مشكل اللاجئين كلفت الحكومة التونسية الهلال الأحمر التونسي، بالإشراف على رعاية شؤون اللاجئين وتقديم المساعدات وطلب الإغاثة الدولية لهم، وسخرت أجهزتها الإدارية والحزبية للتكفل بتأطيرهم، وبدورها حرصت جبهة

[1] انظر المقاومة الجزائرية، ع 16 (3 جوان 1957) ص 12.

[2] انظر خطاب بورقيبة، المقاومة الجزائرية ، ع 3 (3 ديسمبر 1956) ص2

التحرير الوطني على رعاية مجموع اللاجئين وتأطيرهم والاستفادة من خدماتهم في دعم الثورة الجزائرية، وعليه أثارت مسألة التنسيق بين الطرفين الجزائري والتونسي صدام السلطتين المتنافستين على نفوذ الاحتواء، فبخصوص إحصاء أعداد اللاجئين حصل التباين بين تقديرات الطرفين، إذ أعلنت مصلحة اللاجئين لجبهة التحرير الوطني عن رقم مائة ألف لاجئ في أكتوبر 1957 في حين أن الحكومة التونسية قدمت لمنظمات الإغاثة الدولية رقم 85 ألف لاجئ، وقلل هذا الأمر من حجم المساعدات التي كانت مقدرة حسب إحصائيات السلطات التونسية[1]، وقد احتكر الهلال الأحمر التونسي مهمة توزيع المساعدات الدولية، ولم يتمكن من إيصال المساعدات إلى جميع المناطق، ولم يضبط مهمته بالشكل اللائق وذلك لعدم تنسيقه الجيد مع مصالح جبهة التحرير الوطني وعلى رأسها مصلحة اللاجئين والهلال الأحمر الجزائري، وعليه فقد طالبت جبهة التحرير الوطني بمنحها صلاحيات توزيع المساعدات وتخويل الهلال الأحمر الجزائري بممارسة مهامه [2]، وكانت تهدف إلى ضمان التكفل باللاجئين وتنظيمهم وتأطيرهم في إطار مؤسسات الثورة، بعيدا من الإشراف الإداري أو الرقابة التونسية التي تخلق كثيرا من المشاكل غير أن السلطات التونسية لم تستجب لهذه

[1] Farouk. BEN ATIA op cit p-p 93-94:

[2] انظر المجاهد ع 58 (28 ديسمبر 1959) ص 9.

المطالب إلا بعد تزايد ضغوط جبهة التحرير الوطني، ولم ترفع قيودها على المساعدات الإنسانية إلا في عام 1960[1]، وإن كانت تونس قد احتضنت اللاجئين الجزائريين وقدمت لهم كل المساعدات الممكنة فإن إجراءاتها الإدارية في الوصاية والمراقبة أثارت تحفظات جبهة التحرير الوطني، وقد كانت حساسيتها من نشاط الجزائريين مبالغ فيها، ودفعتها إلى عدم التفريق بين النشاط العسكري والعمل الإنساني الموجه لإغاثة المدنيين والنشاط الاجتماعي الذي حرصت الثورة الجزائرية على ضمانه لتأطير وتوجيه اللاجئين في المراكز الحدودية التي يشرف عليهما أحيانا جيش التحرير الوطني[2].

ويتضح لنا أن اتفاقات التعاون الموقعة سريا بين الطرفين لتنظيم ومراقبة نشاط الثورة الجزائرية واجهتها كثير من العراقيل الميدانية، وهي ترتبط أساسا برغبة السلطات التونسية في مراقبة نشاط الجزائريين، وإخضاعه لمبدأ احترام السيادة التونسية، وتمكنت جبهة التحرير الوطني من تجاوز هذه الضغوط، واستثمار المساعدات التونسية لتعزيز قدرات الثورة في هذه القاعدة الإستراتيجية التي كانت تعتمد في تمرير الأسلحة وتدريب الوحدات وتجنيد الجزائريين المتواجدين في تونس.

---

1 Farouk.BEN ATIA IBID .p-p ,95- 96

2 انظر، مقلاتي عبد الله: المرجع السابق، ص – ص، 160-161.

ثالثا – البورقيبية وحلول القضية الجزائرية

أكد بورقيبة في خطبه باستمرار على تعاطفه مع الكفاح الجزائري، وقد أملت عوامل عديدة تدخله المستمر لإيجاد حلول سلمية للمشكلة الجزائرية، ولم تكن مقترحاته لترضي مطامح جبهة التحرير الوطني التي بدأت تشعر أن بورقيبة يقحم نفسه في المشكلة، ويتدخل كثيرا في الشؤون الجزائرية، فهل سنشهد على ضوء ذلك انسجاما وتوافقا في العلاقات، أم أن البورقيبية تناقض سياسة جبهة التحرير الوطني؟.

لقد تخطت تونس مصاعب كثيرة في سبيل إعزاز استقلالها القطري، وكانت المشكلة الجزائرية والتدخلات الفرنسية تهدد باستمرار المشروع القطري، ولم يكن بورقيبة يخشى العقبات التي يثيرها الفرنسيون لوحدها ذلك أن نشاط الجزائريين المرتبط باليوسفية والناصرية كان يقف في وجه استقرار البلاد ويهدد سيادتهم، ولهذا طالب باحترام السيادة التونسية وبإيجاد حلول للمشكلة الجزائرية ضمانا لاستقرار شمال إفريقيا، ودعا الجزائريين الى اقتفاء التجربة التونسية وانتهاج خيار البورقيبية سبيلا لتحقيق أهدافهم التحررية[1].

---

1 انظر بخصوص الموقف من المشكل الجزائري ومفهوم البورقيبية ، محمد الصباح: الحبيب بورقيبة مؤسس الدولة الجديدة 1956 _ 1958، ج1 (سلسلة

وقد أعلن بورقيبة أن استقلال بلاده مرتبط باستقلال الجزائر، وأن الحياد الذي تطلبه فرنسا لا يمكن تحقيقه في الواقع لأن امتدادات الحرب تطال تونس وتكاد تجرف معها التونسيين... فحتى لو اعتبرنا تونس محايدة بالنسبة إلى الحرب القائمة بين فرنسا والشعب الجزائري فلا يمكن للحكومة التونسية الموافقة على أن تصبح أرضها ميدانا للحرب هذا من الوجهة القانونية، أما من الوجهة المنطقية فإنه لا يمكن للحكومة التونسية أن تتحمل مسؤولية الاشتباكات التي يتولد عنها رد فعل من طرف الجزائريين أو أن تندلع بينهم وبين الفرنسيين بتونس حرب قد تتسع رقعتها حتى تشمل التونسيين بحكم ما يشعرون به من رغبة في شد أزر إخوانهم[1]، وأكد بورقيبة على ضرورة حل المشكلة الجزائرية، حتى تتفرغ بلاده لمشاغلها القطرية الضاغطة، وبناء علاقات شمال إفريقية فرنسية مستقرة، وعليه لم يكتف بتنظيم علاقاته مع جبهة التحرير الوطني وتقديم بعض المساعدات والتسهيلات

تاريخ الحركة التونسية)، ترجمة علي الشنوفي ، طبع و ش و ف ر، تونس، 1984، ص 302 وما بعدها.

[1] انظر خطاب بورقيبة يوم 21 جويلية 1956، الحبيب بورقيبة :المصدر السابق، ص-ص 222-223.

الإدارية لنشاطها في تونس بل أكد اشتغاله بالمشكلة السياسية الجزائرية باعتبارها قضية المغرب العربي الأولى[1].

ومنذ استقلال البلاد وإلى غاية انقطاع العلاقات مع فرنسا إثر حوادث ساقية سيدي يوسف عقد بورقيبة الكثير من الاجتماعات مع قادة الثورة واقترح عليهم مشاريع حلول عديدة،وانبرى أمام الرأي العام مدافعا عن وجهة نظر البورقيبية في حل القضية الجزائرية طارحا الحلول المرحلية،ومتمسكا بخيار الوساطة[2]، وبالرغم من أهمية الإسهام البورقيبي الداعم للقضية الجزائرية فإن إملاء الحلول السياسية واللجوء إلى أساليب الضغط المختلفة أثار توترا في العلاقة مع جبهة التحرير الوطني، ولئن كانت للثورة الجزائرية أفضالها على الاستقلال التونسي فان النظام

[1] انظر تصور بورقيبة للقضية الجزائرية في إطارها المغاربي :عبد اللطيف الحناشي: موقف الحبيب بورقيبة من قضايا الوحدة العربية والمغاربية(1956_1974): الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية، قراءة علمية للبورقيبية، أعمال الملتقى العالمي الأول (1_3 ديسمبر 1989)، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، 2000، ص - ص 88_91.

[2] للاطلاع أكثر على الموقف البورقيبي يمكن الرجوع إلى خطب بورقيبة، وقد بادرت وزارة الإعلام التونسية إلى نشر جميع خطبه، وعثرنا في وثائقها على "مقتطفات من تصريحات ومحادثات بورقيبة حول المشكل الجزائري من سنة 1956 إلى سنة 1962" انظر.وثائق مركز التوثيق القومي ، تونس ، علبة الجزائر، كما أن الحزب الاشتراكي الدستوري نشر في كتاب مقتطفات خطب بورقيبة حول المغرب العربي الكبير، عام 1984.

البورقيبي حاول جاهدا تقديم نفسه انه محرر شمال إفريقيا، وان التجربة التونسية في الاستقلال المرحلي تحقق مكاسب كبيرة للشعوب المناضلة وحري بالقادة الجزائريين اقتفائها والعمل وفق منهاجها، ولكن جبهة التحرير الوطني التي انتقدت السياسة البورقية في التحرير، وصادمت المشروع القطري المغاربي، قدمت بديلا ثوريا لأسلوب التفاوض الذي اعتمدته تونس والمغرب، ودعت إلى إستراتيجية مغربة الحرب.

وقد مثل تحالف الثورة الجزائرية والمعارضة اليوسفية مع القاهرة تهديدا مباشرا للنظام التونسي الذي كان يطمع لإنجاح تجربته الاستقلالية، التي بدأت منذ جويلية 1954 ولم تنتهي بالتوقيع على وثيقة 20 مارس 1956 بل بدأت معه، ولم تكن تصفية التركة الاستعمارية تامة ونهائية لأن المفاوضات التونسية - الفرنسية تعطلت مرارا، وواجهتها عقبات كأداء حتى أن بورقيبة هدد باستئناف الكفاح لأن كفاح البناء والتشييد تعترضه في بعض الأحيان أزمات وعراقيل وعقبات يلزمنا أن نكون دائما وأبدا منها بالمرصاد حتى لا تتوقف أعمالنا ويتسنى لنا مواصلة مسيرتنا..."(1).

1 انظر خطابه يوم 14 جويلية 1956، الحبيب بورقيبة: خطب، ج 2، مصدر سابق ، ص 198

ومزاحمة لإستراتيجية مغربة الحرب دعت البورقيبية إلى مغربة السلام والبحث عن حلول سلمية للمشكلة الجزائرية على غرار ما حصل في تونس والمغرب، وقد حث بورقيبة القادة الجزائريين للتعويل على الحل السياسي والقبول بالحلول الجزئية والمرحلية، قياسا على التجربة التونسية في التحرير، واعتبر ان افضل خدمة يمكن تقديمها للقضية الجزائرية هي إنجاح تجربة التعاون التونسية- الفرنسية، "وإذا أدرك الجزائريون قيمة هذه النصائح فأنا على يقين انه بإعانة كل من تونس والمغرب المستقلين سيزول شبح الاستعمار من الجزائر، فعلينا أن نعمل على إقناع الشعب الفرنسي وحكومته أن من مصلحة فرنسا والفرنسيين المستوطنين بالجزائر أنفسهم السير بالبلاد في الطريق الذي سلكه المغرب وتونس لأن الكفاح واحد..."(1).

وفق هذا النهج تصور بورقيبة حلول المشكلة الجزائرية معتبرا أن طبيعتها لا تختلف عن طبيعة المشكل التونسي والمشكل المغربي، وان استقلال الجزائر سيتحقق قريبا دون ريب، وان تمديد هذه الحرب سينجر عنه تعميم النزاع إلى كامل الشمال الإفريقي، وعليه فانه من الأفضل التسليم باستقلال الجزائر الذاتي وإشادة

1 انظر الحبيب بورقيبة: من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة، مصدر سابق، ص 47.

علاقات تعاون مع فرنسا[1]، والنهج البورقيبي يرى أنه بالإمكان التأثير على المؤسسة الاستعمارية بواسطة إخضاع رجالها إلى تضافر ضغط القوة الأدبية لشعب أعزل من السلاح وجاذبية الحل الوسط، وأن الكفاح لا يعني حتما الحرب بل يعني العمل السلمي والمفاوضات التي تعد ضغطا معنويا على العدو يمكنه أن يحقق نتائج مهمة إذا ما كان معززا بمطالب تحررية معتدلة وأهداف سهلة التحقق[2].

وفي علاقاته مع الثورة الجزائرية اجتهد النظام التونسي في احتواء توجهها الثوري، وعمل على ربطها بالقضية التونسية وبمشروع وحدة الشمال الإفريقي، وعول بورقيبة كثيرا على إظهار التعاطف السياسي والتضامن الشعبي مع القضية الجزائرية ليحقق مطامعه السياسية، إذ أكد أكثر من مرة أن "الشعب التونسي بكل قلبه ومشاعره مع أشقائه الجزائريين وضد فرنسا في الحرب الدائرة رحاها في التراب الجزائري"، واعتبر أن وجود الجيش الفرنسي بتونس يجعلها في نظر البعض متعاونة مع فرنسا في محاربة

---

[1] انظر، مقتطفات وتصريحات ومحادثات الرئيس بورقيبة حول المشكل الجزائري"، مركز التوثيق القومي، تونس، الجزائر 2

[2] انظر، الصباح محمد: المرجع السابق ص -ص، 329 _ 331 و L ACTION, du 23 juin 1956.

الجزائر[1]، وقد تبنى في خطابه دعم الثورة الجزائرية في إطار الصداقة والتضامن الشمال إفريقي، وشكلت القضية الجزائرية في نظره العامل الأساسي في التقارب المغاربي والدافع لتجسيد الوحدة، ومن أجلها كانت الدعوة لعقد مؤتمر تونس في 23 أكتوبر 1956[2].

وأمام امتداد حرب الجزائر إلى تونس بادرت الحكومة التونسية إلى كسب القادة الجزائريين لصفها وتنظيم نشاطهم في تونس بشكل يحقق مكاسب للجانبين، وكان بورقيبة يهدف إلى تعميم الأمن والاستقرار في تونس، وإلى إنجاح سياسة التكافل مع فرنسا، وأمل من وراء سياسة التعاون مع فرنسا إيجاد تسوية للمشكل الجزائري، خاصة بعد أن تأكد أن استقلال تونس مرتبط باستقلال الجزائر وأنه لا يمكن إشادة علاقات تعاون مع فرنسا والحرب قائمة في الجزائر[3].

---

[1] مجموعة باحثين: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ط1، م د و ع، بيروت 1986، ص - ص، 253 _ 254

[2] انظر خطابه في 16 ماي 1957 الحبيب بورقيبة: من أقوال المجاهد الرئيس الأكبر الحبيب بورقيبة، المصدر نفسه، ص 87.

[3] انظر خطاب بورقيبة في مجلس الأمة التونسي يوم 19 افريل 1956، الحبيب بورقيبة: من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة، مصدر سابق، ص 183

ولم يكن بإمكان الحكومة التونسية الفتية تأييد سياسة وأهداف جبهة التحرير الوطني منذ البداية، واكتفت بالتنديد بالسياسة الفرنسية والإعراب عن أملها في حل المشكلة سلميا بالشكل الذي يضمن الحقوق الوطنية للشعب الجزائري، والاستقرار في شمال إفريقيا أن تونس المستقلة تتألم من الحرب الفاشية المسلطة على الشعب الجزائري الشقيق وتصرح هذه الحكومة بأنها سوف تبذل كل ما في وسعها لتساعد على إيجاد الحلول السلمية التي تضمن للشعب الجزائري الشقيق حقوقه الوطنية ليسود الاطمئنان كامل أقطار شمال إفريقيا، ويزول آخر عامل يكدر صفو العلاقات بين الشعبين التونسي والفرنسي"[1].

وقد كانت جبهة التحرير الوطني تأمل الكثير من وراء تكريس علاقاتها مع نظام بورقيبة، خاصة بعد أن أثبتت الدلائل صدق وجهات نظرها السياسية، والتمست من وراء تحسين علاقاتها مع السلطات التونسية كسب إعانتها ودعمها لنشاط الثورة ولأهدافها السياسية، وإن كانت لقيت أشكالا مختلفة من الدعم والمؤازرة لنشاطها في تونس اثر تجسيد اتفاقية فيفري 1957 إلا أن الموقف من الأهداف التحررية ومشروعها السياسي أثار كثيرا من الخلافات، وترتب عن تدخل البورقيبية في الشأن الجزائري حدوث تشاحن وتوتر في العلاقات.

1 المصدر نفسه.

وقد رأت جبهة التحرير الوطني أن تصبر على هذه التدخلات وألا تصادم مواقف بورقيبة ما دام أنها تستفيد من الدعم والمؤازرة لنشاطاتها، وأن هذه التدخلات لا تؤثر على مواقفها السياسية، وبينت أن طبيعة المشكل الجزائري تختلف عن المشكل التونسي ولا يمكن علاجه بأسلوب سياسة المراحل البورقيبية، لأنه مشكل متكامل وغير قابل للتجزئة لأن فرنسا لا تعترف بوجود الكيان القانوني للجزائر ولا يمكنها بسهولة الاعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال لأن ذلك يعني نهاية السيادة الفرنسية على الجزائر[1].

وإن كانت ندوة تونس التي أجهضت قد أجلت النقاش حول أساوب علاج القضية الجزائرية إلا أن التشجيع الذي لقيه بورقيبة من الأوساط الأمريكية في نوفمبر 1956 وحديث الساسة الفرنسيين عن مبادرات إصلاح الوضع السياسي في الجزائر دفعه لطرح مشروع تسوية للقضية الجزائرية في إطار التعاون الفرنسي - الشمال الإفريقي، وتحمس لإقامة مشروع حلف بلدان غربي البحر الأبيض المتوسط الذي تدعمه أمريكا بعد أن فقد الأمل في فرنسا، وفي سياق ذلك أجرى عدة اتصالات مع المغرب وليبيا وإسبانيا وإيطاليا، واعتقد أن هذا التكتل الدولي يمكنه أن يوجد

1 أنظر، المجاهد ع 12 (15 نوفمبر 1957) ص1، ومحمد الميلي :مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص - ص، 46 _ 47.

حلا للمشكلة الجزائرية وأن يبرز زعامته الإقليمية والدولية، وقد تحدث بورقيبة مطولا عن اهمية المشروع، واجتهد في إقناع قادة جبهة التحرير الوطني بالانضمام إلى هذا الحلف، والقبول بحل سلمي يكون في مستوى تنازلات الإدارة الفرنسية والمعمرين[1]، ولم يتوان في تقديم النصح لجميع الأطراف بالسعي لوضع حد للحرب المستعرة في الجزائر، إذ أكد للفرنسيين بان الحل العسكري لا يمكنه أن ينجح في قهر ثورة الشعب الجزائري التحررية، وأوضح للمعمرين انه بإمكانهم التعايش سلميا مع الجزائريين بدليل نجاح التجربتين التونسية والمغربية، وأعلن على لسان جبهة التحرير أنها مستعدة لإرساء تعاون وثيق بينها وبين فرنسا بشرط ضمان احترام سيادتها الوطنية، "...وغني عن البيان أن الحركة القومية الجزائرية لا تمانع كما لم تمانع حركتنا وحركة المغرب الأقصى وحركة ليبيا من قيام تعاون وثيق بينهما وبين فرنسا وبقية الدول الكبرى لكن بشرط أن يكون ذلك على أساس احترام السيادة الوطنية الجزائرية ويدخل ضمن ذلك احترام المصالح المشتركة بين البلدين"[2]، وهكذا أصبح بورقيبة يتحدث عن الإطار الذي تستعد فيه قيادة الثورة الجزائرية للتفاوض مع فرنسا، وهو يعتقد أنه يعين بذلك على حل المشكلة

[1] محمد الميلي: المرجع السابق، ص ـ ص، 48 ـ 49

[2] انظر خطابه بالقيروان يوم 4 جانفي 1957 الحبيب بورقيبة :من أقوال المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة ، مصدر سابق ، ص ـ ص، ـ 25ـ26

الجزائرية ويساعد على بعث وحدة المغرب العربي، في حين أن هذه المسألة تعد من خصوصيات جبهة التحرير الوطني، وقد اضطرها التدخل التونسي لأن تبلور موقفا حازما إزاء الشروط الواجب توفرها لمفاوضات في حين مضى بورقيبة بعيدا في التجاوب مع مقترح الإدارة الفرنسية الرامي إلى إرساء مشروع القانون الإطار" في الجزائر، معتبرا أنه بادرة تسهم في تثمين مقترحه التفاوضي، ودعا الجزائريين إلى قبول العرض الفرنسي والتجاوب معه ([1])، وبلغ تجرؤ السلطات التونسية إلى أن بادر الباهي لدغم إلى نشر خبر على لسان محمد يزيد مندوب الجبهة بالأمم المتحدة مفاده أن الجبهة تقبل الدخول في مفاوضات مع فرنسا دون شروط مسبقة وتدخلت جبهة التحرير الوطني لتكذب الخبر([2])، وبمناسبة حضور الاحتفال بالذكرى الأولى لاستقلال تونس قررت جبهة التحرير الوطني أن تعلن صراحة في تونس عن موقفها من موضوع المفاوضات مع فرنسا، إذ أكد رئيس الوفد في ندوة صحفية أن أهداف الكفاح الجزائري واضحة، وأن الشعب الجزائري يرغب في التخلص من الاستعمار الفرنسي وانتزاع استقلاله، وان قيادة الثورة مستعدة للتفاوض شريطة أن تعترف فرنسا بمبدأ استقلال الشعب الجزائري إن جبهة التحرير

[1] انظر خطابه يوم 15 مارس 1957، الحبيب بورقيبة: خطب، ج 4، كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1976 ص ـ ص 165 ـ 168.

[2] انظر، عبد القادر لعريبي: مرجع سابق، ص 216.

الوطني لا يمكن أن تقنع بحل لا يسبقه الاعتراف باستقلاله[1]، وقد اجتهدت قيادة الثورة في تبرير موقفها الحازم، باعتبار أن شرط الاعتراف المسبق بالاستقلال ووجود الشخصية الجزائرية وحده يكفل مفاوضات مثمرة، ولكن بورقيبة المصطدم بهذا الموقف دعا القادة الجزائريين للتخلي عن شرط الاعتراف المسبق بالاستقلال، وإظهار الليونة في المواقف من اجل تفويت الفرصة والضغط أكثر على الطرف الآخر، وحاول وفد جبهة التحرير الوطني (دباغين، فرحات عباس، أوعمران) إقناع بورقيبة بوجهة نظر الثورة، غير أن الإصرار على هذا الموقف أثار الريبة في العلاقة مع بورقيبة، إذ فهم هذا الأخير أن جبهة التحرير الوطني تعارض المذهب البورقيبي وتحول أمام مساعيه لإيجاد تسوية للمشكل الجزائري.

ودون أن يفقد الأمل في تغيير موقف جبهة التحرير الوطني لجأ بورقيبة للاستعانة بالملك محمد الخامس في دفع الجزائريين للتخلي عن تشددهم، وقد التمس من البكاي تقبلا للفكرة في الأسبوع الأخير من شهر مارس 1957 وعلى هامش عقد اتفاقية التعاون بين تونس والمغرب انتظمت جلسة مباحثات مع

[1] المقاومة الجزائرية، ع 10 (25 مارس 1957) ص 3.

وفد جزائري برئاسة دباغين يوم 26 مارس 1957[1]، وتم تدارس المشكلة الجزائرية، وحاول المسؤولون التونسيون والمغربيون حمل قادة جبهة التحرير الوطني على تغيير موقفهم ومجارات السياسة التي يقترحونها والهادفة إلى إيجاد حل سياسي وتحطيم جدار الارتياب القائم بين طرفي النزاع[2]، ومن الوفد الجزائري أصر على موقفه وأكد عدم تجاوبه مع الحلول الشكلية التي لا تنسجم مع طبيعة المشكلة الجزائرية [3]، وقد علقت جريدة العمل على المباحثات قائلة أن تصلب جبهة التحرير الوطني وقف حائلا أمام حصول اتفاق شمال إفريقي على خطة تحرير الجزائر[4].

ويبدو أن القضية الجزائرية كانت تطرح نفسها بحدة، وأن بورقيبة حاول بذل قصارى الجهد لتحقيق مكاسب لمشروعه، لقد كان اجتماعه السري مع وفد جبهة التحرير الوطني في الرباط

[1] لا نعرف الكثير عن مهمة الوفد و التي كانت سرية للغاية، وقد اشرف عليه دباغين و ان كان المدني قد انتقل إلى المغرب رفقة دباغين إلا انه لا يتحدث عن الموضوع مما يدعونا للاعتقاد أن دباغين أراد عدم إشراكه في مثل هذه الموضوعات السرية.

[2] انظر جريدة العمل ، عدد يوم 31 مارس 1957.

[3] أوضح أحد أعضاء الوفد، الطيب الثعالبي أنه شخصيا دخل في مجادلة مع بورقيبة أثارت غضبه، انظر الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث.

[4] L'ACTION du 27 mars 1957.

مطولا ولكنه لم يخرج بنتيجة، وعاود بورقيبة لقاء الوفد للمرة الثانية وبحضور علال الفاسي[1].

وقد حاول بورقيبة كعادته إظهار تفاؤله بتجاوز صعوبات تجسيد أفكاره ومشاريعه السياسية، وها هو ذا يؤكد في تصريح صحفي أن الاتصالات مع قادة جبهة التحرير الوطني توشك أن تحقق إجماعا على مشروع الحكم الذاتي: أني أعتقد فعلا أن الاتصالات الأخيرة التي كانت لي في الرباط مع ممثلي جبهة التحرير الوطني - *بالعكس من الفكرة التي كونتها اثر اتصالات* معهم في تونس- سيكون لها نتائج مؤكدة، وكما كنت أعلنت من قبل فإن نظام التسيير الجماعي الذي تعمل به جبهة التحرير الوطني لا يسمح باتخاذ مواقف سريعة بل أنها تتطلب بعض الوقت..."[2]، واعتبر بورقيبة أن جو الثقة لم يتوفر للطرفين ذلك أن جبهة التحرير الوطني تطرح شكوكا كثيرة من التجارب الانتخابية المدلسة وأن الفرنسيين يشككون في قدرة جبهة التحرير الوطني وتقبلها للإصلاحات، وان موقفهم بقبول المراقبين الأجانب للإشراف على انتخابات تقرير المصير بعد وقف إطلاق النار يمثل فسحة الأمل التي يتوجب تشجيعها، "وهكذا يتطلب كما قلت قبل اليوم أن نبذل جهودا كبيرة وأنا من ناحيتي

[1] L' OBSERVATEUR du 29 mars 1957

[2] IBID

مستعد لأن أسافر الى الجزائر العاصمة لأجري الاتصالات التي تبدو أنها ضرورية"[1].

واثر لجوء قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس في افريل 1957 بحثت مع الرئيس بورقيبة وديا مسألة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وركزت أساسا على توحيد العلاقة مع المسؤولين التونسيين لكسب تعاونهم في مؤازرة نشاط الثورة، وأتاحت الاجتماعات المتكررة لبورقيبة الاطلاع على وجهة نظر جبهة التحرير الوطني واستثمارها في تقريب المواقف والبحث عن الحلول السلمية، ونلاحظ جليا في خطبه أنها عدلت قليلا من تصوره لطبيعة المشكلة، ودعته إلى أن يركز على الضمانات الواجب تقديمها من قبل الحكومة الفرنسية، ولكن دون التخلي عن مبدأ المرحلية والتدرج المقترح على جبهة التحرير الوطني.

وقد أوضح بورقيبة في تصريحاته وخطبه الموجهة للراي العام الدولي والفرنسي نظرته لحلول المشكل الجزائري وتصوره للعلاقات الفرنسية – الشمال إفريقية مركزا على النقاط الآتية:

1- أن جبهة التحرير الوطني تقبل بإجراء استفتاء شعبي مراقب حول تقرير المصير للجزائريين.

[1] IBID

2- إنه يتوجب أن يعطى للشعب الجزائري في هذه الانتخابات الخيار بين ما يقترحه قي مولي من استقلال ذاتي وبين خيار الاستقلال.

3- أن على فرنسا أن تفهم أنها أمام ثورة شعب موحد الكلمة ومصمم على نيل استقلاله، وأنه يتوجب عليها إيقاف هذه الحرب حتى تضمن علاقاتها مع دول شمال إفريقيا، ويمكنها أن تستثمر موارد الصحراء.

4- انه يتوجب على العالم الغربي وعلى فرنسا أن تدرك خطورة المشكلة الجزائرية، وتسعى إلى تكوين تحالف دول غربي البحر الأبيض المتوسط وهو تحالف يضمن الاستقرار والتعاون ويقف في وجه التحالفات المناهضة للغرب[1].

ويتضح لنا أن بورقيبة لم يحد كثيرا عن مشروعه وهو يدعو للتفاوض حول مشروع "قي مولي" (وقف القتال، الانتخابات، المفاوضات)، ويطالب بقبول فكرة الاستقلال الذاتي كخطوة مرحلية، والموافقة على مشروع اتحاد دول شمال إفريقيا متعاون مع فرنسا.

وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ ترى أن الوقت لم يحن بعد للمبادرة بالحل السياسي، وأن الموقف الفرنسي ما يزال يناور

1 L' ACTION: du 27 mars 1957

وغير مستعد للاعتراف بحقيقة المشكلة الجزائرية،وان المرحلة تتطلب التركيز على العمل العسكري بدل المضي وراء المراوغات الفرنسية والمبادرة بتقديم التنازلات، وأمل بورقيبة أن استقرار قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس يمكن من تقريب وجهات النظر، ويكفل تقبل مقترحاته للحل التفاوضي، ولكن قيادة الثورة حسمت نقاشها بإعلان رفضها لأي حلول سلمية لا تمكن الشعب الجزائري من تحقيق استقلاله، وأفصحت عن نظرتها الخاصة للمفاوضات مع الحكومة الفرنسية التي كانت بعيدة كل البعد عن تصورات بورقيبة[1]، وقد رفض قادة الثورة المتواجدون في تونس مقابلة أحد مبعوثي "قي مولي" السريين واشترطوا التفاوض مع مفوضين رسميين وأن تأخذ المفاوضات طابع الجدية[2]، وقد رأوا أن ينقلوا مقر إقامتهم إلى القاهرة، وذلك تجنبا لضغوط بورقيبة وخشية من المصادمة، مبررين قرارهم بأن تونس ليست مكانا مأمونا، وأن القاهرة توفر الدعم السياسي الافرو أسيوي للقضية الجزائرية، وقد أثار هذا القرار حفيظة النظام التونسي، الذي اعتبر أنه يمثل تهربا من مقترحات الحل السلمي وارتماء في أحضان الناصرية التي تشجع على تشدد الموقف الجزائري[3].

1 EL MOUDJAHID. n 8 (5 aout 1957);T1.P-P 83 -84

2 انظر جوان غليسي :المرجع السابق ، ص- ص 186_ 187

3 Slimane SHIKH op cit .p 106

الدولية وفرق المتطوعين الأجانب، وكذا توفير الدعم السياسي والديبلوماسي للقضية الجزائرية، ورعاية التضامن الشعبي التونسي المؤازر للثورة الجزائرية، وفي 19 ديسمبر 1960 وبعد مساع حثيثة وقعت تونس مع الحكومة الجزائرية اتفاقية تعاون، تقضي بإعفاء سلع وتجهيز الحكومة الجزائرية المؤقتة وجيش التحرير والهلال الأحمر الجزائري من الرسوم الجمركية([1]).

وهكذا أتيحت الفرصة لتموين جيش الحدود وتحديثه وتنظيمه في قيادة موحدة استقرت في غار الدماو وكانت تراقب خط الحدود التونسية من أقصى الشمال الى غدامس، وقبلت الحكومة التونسية في هذه المرحلة بدخول مختلف الأسلحة بما في ذلك الثقيلة منها، وقد اشتملت الشحنات المقتناة على كميات ضخمة خلال الفترة ما بين فيفري 1960 و ماي 1961([2]).

ونسقت الحكومة الجزائرية المؤقتة نشاطها السياسي والديبلوماسي مع الحكومة التونسية، خاصة في المجال الإفريقي المعول عليه كثيرا، وقد احتضنت تونس منذ عام 1960 عدة مؤتمرات افريقية، وحققت الثورة الجزائرية مكاسب ثمينة على ضوء دور تونس المتنامي في إفريقيا([3])، وفي الأمم المتحدة قدم

[1] Farouk BEN ATIA: les actions humanitaire ...: op cit ,p 96

[2] انظر محمد حربي: المرجع السابق، ص221

[3] ELMOUDJAHID ,n°63 (25 Avril 1960) ,T3 ,P-P ,70-71

المنجي سليم مساعدات مهمة لصالح القضية الجزائرية، وأما التضامن الشعبي فمثل دعامة قوية للثورة الجزائرية اعتمدته خلال المناسبات والاحتفالات لتأييد القضية الجزائرية، إذ كان تجند الحزب الدستوري الحر ومنظماته يساعد على إظهار تضامن تونس الرسمي والشعبي([1]).

لقد بذل بورقيبة مساعي كبرى لحث طرفي النزاع على الدخول في المفاوضات، وفي ظل تأزم العلاقات مع فرنسا وعدم إجابتها عن المطالب التونسية انتقد بورقيبة سياسة ديغول الجزائرية، وطالب بتنفيذ تصريح 16 سبتمبر 1959 ميدانيا بدل المماطلة والمناورة([2])، وقد رحب بالعروض التي تضمنها خطاب ديغول يوم 14 جوان 1960 مؤكدا أنها خلت من الشروط التي تمس بالكرامة كمثل التي من اجلها وقع رفض عروض 16 سبتمبر 1959([3])، وعندما تجاوبت الحكومة الجزائرية المؤقتة مع دعوة فرنسا لإجراء مفاوضات مباشرة استشارت تونس في المبادرة فاعتبرها الرئيس بورقيبة "من الأحداث الهامة في سبيل

[1] انظر عن التضامن الشعبي التونسي مع ثورة الجزائر، الجنيدي خليفة وآخرون المرجع السابق ، ج2، ص514.

[2] انظر خطاب بورقيبة، الحبيب بورقيبة: خطب، ج 9، مصدر سابق، ص- ص، 306_308.

[3] نظر خطابه في 20 جوان 1960 ، الحبيب بورقيبة :خطب ، ج11، منشورات كتابة الدولة للاعلام ، تونس، 1978، ص 6.

تحرير الشعب الجزائري وإنهاء الحرب الضروس" وأعلن الحزب الدستوري الحر في بيان له أن جواب الحكومة الجزائرية بالشروع في المفاوضات يعد خطوة جريئة نحو تحقيق السلم وتمكين الشعب الجزائري من ممارسة سيادته[1]، وبلغ الاهتمام التونسي بالمبادرة أن صدرت دعوة مجلس الأمة للاجتماع ومباركة المبادرة، فقد ناقش أعضاؤه تطورات القضية وأصدروا لائحة جاء فيها: "أن مجلس الأمة في هذا الطور الدقيق من الكفاح التحرري ليؤكد للشعب الجزائري الشقيق مساندته المعهودة حتى تتحقق الغاية المنشودة في وحدة المغرب العربي الكبير بتجسيد كرامة الشعوب في الحرية والازدهار"[2]، وأثار فشل أولى المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع في "مولان" حفيظة الموقف التونسي، وأظهر بورقيبة مساندته لوجهة نظر الطرف الجزائري في إجراء مفاوضات عادلة ودون شروط، معتبرا أن الحل العادل يجب أن يخدم مصلحة الطرفين وأن المشكل الذي وجده المفاوض الجزائري في مولان كونه يرمي الى استسلام القيادة الجزائرية لا تحقيق السلم العادل، وندد بالمناورات الفرنسية الرامية إلى خلق صنائع جزائرية، مؤكدا فشل هذا المخطط في الهند الصينية وفي تونس والمغرب، وأنه " لا

1 انظر المجاهد، ع 71(27 جوان 1960) ص9

2 انظر خطابه، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، السنة 1، عدد 10، (7جويلية 1960)

حل إلا بالخروج من العهد الاستعماري وتمكين الشعوب المغلوبة على أمرها من سيادتها"[1].

واكد بورقيبة أن التونسيين "لا يقبلون بأن يقع إيقاف القتال بلا ضمانات"، وأشاد بإبقاء الحكومة الجزائرية المؤقتة باب المفاوضات مفتوحا[2]، وهكذا حصل التوافق التونسي- الجزائري على التنديد بصيغة مفاوضات مولان، واعتبار قضية الجزائر قضية تصفية الاستعمار تحل في إطار المفاوضات المباشرة او في إطار الأمم المتحدة بما يكفل حق الشعب الجزائري في الاستقلال، وهذا الذي أكدت عليه المباحثات التي جرت بين بورقيبة وفرحات عباس وبن طوبال في أوت 1960 ودلت على تجاوب بورقيبة مع وجهات نظر الحكومة الجزائرية المؤقتة، خاصة ما تعلق منها برفع القضية الى الأمم المتحدة، وتنسيق العمل المشترك لحشد الدعم للقضية الجزائرية، وبلغ تعاون بورقيبة الى إظهار تقبله لدعوة المتطوعين الأجانب للمشاركة في الثورة الجزائرية[3].

1 انظر، المجاهد، ع 72 (11جويلية 1960)، ص - ص، 2 ـ 6.

2 انظر، خطاب بورقيبة يوم 28 جويلية 1960، الحبيب بورقيبة :خطب، ج11، مصدر سابق، ص - ص19-31

3 انظر، تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول الاتصالات مع الحكومة التونسية A.N.A. GPRA B 302 DOS 7_5

وقد دفعت طموحات بورقيبة وتخوفاته من انعكاسات الحرب الجزائرية الى امتداح ديغول في سبتمبر 1960 مبررا حقيقة انه لم يكن بمقدوره فعلا المضي في مفاوضات[1]، وكذلك الى مخاطبة ود الجزائريين بإظهار التضامن والتعاون التونسي، وقد اندفع فجأة الى طرح مشروع غريب لإشادة وحدة تونسية – جزائرية والى انتقاد السياسة الفرنسية وموقف الغرب من القضية الجزائرية، فما هي ملابسات المشروع؟. وما هي أهداف بورقيبة من ورائه ؟.

ثانيا: مشروع وحدة تونسية جزائرية،مخرج للأزمة أم مبادرة للاحتواء؟

أدى فشل مباحثات "مولان" والتخوف من مغربة الحرب بالرئيس بورقيبة الى التفكير في حلول للقضية الجزائرية، وأمام تعنت السياسة الفرنسية وعدم تجاوبها مع المطالب التونسية، التفت بورقيبة إلى توطيد العلاقة مع المسؤولين الجزائريين، والاستجابة لمطالبهم العريضة، بما في ذلك قبول تجنيد المتطوعين الأجانب ودخول المعونة الفنية الصينية إلى تونس، وقد كان يفكر في مشروع للوحدة بين تونس والجزائر، وعندما أعلن عنه في

---

[1] انظر: خطاب بورقيبة في 30 سبتمبر1960، الحبيب بورقيبة :خطب ، ج 11، مصدر سابق، ص - ص 227-236.

خطاب مطول في مجلس الأمة يوم أكتوبر 1960 اندهش أمامه التونسيون، ولم يلق تجاوب المسؤولين الجزائريين[1].

لقد كانت فكرة غريبة أن تضحي دولة مستقلة لتتحالف مع حركة ثورية تكافح من أجل استقلالها، وقد تم التراجع عن مشروع الوحدة المغاربية بسهولة من قبل، فهل الفكرة مبادرة ظرفية أم أنها مخطط مدروس؟.

في سبتمبر 1960 أعلن بورقيبة بالمهدية عن مشروع ربط مصير تونس بمصير الجزائر لتقريب نهاية الحرب، وعقد اجتماعا مع مسؤولي الحكومة الجزائرية المؤقتة ليبلغهم بفكرته، وبعدها بدات الصحف الفرنسية تتداول المشروع وتقرأ أبعاده، فعرض الصحفي "جان دانيال" ملامحه في صحيفة "ليكسبراس" قائلا: إن تونس والجزائر تستعدان لإعلان وحدتهما، وأن الطرفين يأملان إما في تعميم الحرب وتدويل القضية أو تعميم السلام بفرض استقلال الجزائر، مؤكدا أن الولايات المتحدة الأمريكية مطلعة على المشروع وان بورقيبة يحمل تطمينات لفرنسا بالحفاظ على بعض امتيازاتها ضمن مجموعة المغرب العربي[2]، وأعطت جريدة

---

[1] انظر شهادة الصمودي، : نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية، مرجع سابق، ص 479.

[2] L'EXPRESSE ،: du 9 sebtember 1960

لوموند تأويلات مختلفة للمشروع([1])، وقد جاء الإعلان الرسمي عن المشروع من قبل بورقيبة في السابع اكتوبر 1960، مخاطبا المسؤولين التونسيين وأعضاء مجلس الأمة في أمر إنشاء هذه الوحدة موضحا أن قضية الجزائر دخلت منعرجا خطيرا بخيبة امل في قيام ديغول مفاوضات جدية مع القادة الجزائريين والتهديد الذي يلوح به العسكريون والمعمرون في الجزائر، والتخوف من الاحتضان السوفياتي والصيني للقضية الجزائرية وكتلة الجزائر في إطار الحرب الباردة واعلن بورقيبة عن خيبة امله في الغرب وترحيبه بالتدخل الروسي والصيني في الجزائر لإنهاء الاستعمار ولو أدى إلى أخطاء وانقلابات في كامل الشمال الإفريقي "ذلك أن حرب الجزائر يجب أن تنتهي مهما كانت التكاليف وأن الشعب الجزائري يجب أن يتحرر مهما كانت الوسائل ومهما كان الثمن([2])، وقد نوه بورقيبة أن دورة الأمم المتحدة ستحسم المشكلة الجزائرية إن باتجاه تعميم الحرب أو إشاعة السلام وأن الدعم الإفريقي الذي ستلقاه القضية الجزائرية سيكون كبيرا، وبعد هذا التمهيد عرض بورقيبة فكرته بإقامة وحدة جزائرية - تونسية قائلا بأنها مشروع قديم يندرج في إطار وحدة المغرب العربي الكبير وأنه عرض فكرته على

[1] LE MONDE ، :du 10 sebtember 1960

[2] انظر خطاب بورقيبة يوم 7 اكتوبر 1960.الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، السنة2، ع 1 (20 اكتوبر1960)، ص12

تونس الحكومة المغربية في20 اوت 1960 فاقره عليها، على أن يطلع المغرب بعد أن تستقر أحواله إلى هذه الوحدة، ولم يشر إلى تناول الفكرة مع المسؤولين الجزائريين، وقد تناول بورقيبة في خطابه بالمهدية الموضوع مشيرا إلى انه محل بحث وتفكير والخص بورقيبة الدوافع وراء طرح المشروع مشجعا على أهمية الشروع في تجسيد الوحدة المغاربية في هذا الوقت بالذات وخاصة بعد تواصل الحرب طوال هذه السنوات وبعد اليأس من تعقل فرنسا وانسداد الافق والأبواب "مؤكدا أن هدف إنشاء هذه الوحدة قبل انتهاء الحرب هو "لإنهاء الحرب ذاتها ولتقريب ساعة الخلاص وتسهيل الإستقلال الجزائري". وأكد بورقيبة أن الفكرة هي مجرد مشروع في طور البحث، وأنه شخصيا لا يستعجل الأمر ولا يقدم إلا بعد موازنة دقيقة للمغانم والأخطار، وبعد توفير كامل الشروط الضامنة لنجاح الفكرة التي سيبدأ فيها بلدان ثم تلتحق بها البلدان الأخرى([1]).

وفي مسعى منه للتشجيع على قبول الفكرة أوضح أنها ستصير ضرورية إذا ما تدخل المعسكران الشرقي والغربي في القضية، وأنها توفر مخرجا سليما من هيمنة أحد المعسكرين على المنطقة المغاربية "إن هذه الفكرة قد تفرض نفسها علينا إذا تعقدت القضية بتدخل روسيا والصين ووقوف أمريكا في

[1] انظر خطاب بورقيبة يوم 7 اكتوبر 1960، المصدر نفسه، ص13.

وجههما فتصبح هذه الفكرة بالنسبة لنا الأمل الوحيد لإنقاذ الموقف حتى لا تكون إفريقيا الشمالية العوبة بيد الغرب أو الشرق حتى لا تصبح كوكبا يدور في فلك هذا أو ذك، إن اتحادنا أو وحدتنا في ظرف هكذا أمر لا منا ص منه للخروج من المأزق والتخلص من الاستعمار الفرنسي بدون أن تقع تحت هيمنة أحد المعسكرين([1]).

ويبدو أن بورقيبة أراد أن يركز على البعد الإعلامي للمشروع لترهيب المعسكر الغربي وفرنسا من خطورة الوضع، وتبليغ الحكومة الفرنسية انشغاله بقضية الجزائر، وأن بورقيبة قد أعلن جهارا بأن الأسلحة ترد على الجزائريين من روسيا ومن الصين، وأن بلاده لا يمكنها أن تمنع مرورها خشية على أن تتهم بالانحياز الى الاستعمار، وأن تمادي فرنسا في إنهاء المشكلة معناه خلق بؤرة صراع بين المعسكرين في شمال إفريقيا شبيهة بتلك القائمة في الكونغو([2]).

وإن هذا التخوف المفرط لبورقيبة من امتداد حرب الجزائر إلى تونس ومن المساعدات الروسية والصينية وحملات المتطوعين الأجانب أكدت أن تدخل المعسكر الشرقي سيكون حاسما،

---

[1] انظر، خطاب بورقيبة: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، السنة 2، ع 1 (20 اكتوبر 1960)، ص 13.

[2] المصدر نفسه، ص - ص: 13 _ 14.

وعلى حساب الغرب والمذهب البورقيبي، وقد اعتقد بورقيبة أن مجرد التخويف بمشروع وحدة مع الجزائر يضمن مكاسب مهمة لتونس منها: تأكيد إظهار التضامن التونسي مع الجزائر ودفع الفرنسيين للتفكير جديا في محاورة تونس والتجاوب مع مطالبها، ولعل بورقيبة تصور أنه بالإمكان إيجاد حلول لمطالبه هذه في إطار الوحدة، إذ أن المعسكر الغربي يخطط أكثر باتجاه الانسحاب من بنزرت واستقلال الجزائر، والجزائريون سيجازون تونس بإقطاعها فضاء صحراويا أصبح حلما أساسيا لبورقيبة.

ولم تستسغ الحكومة الجزائرية المؤقتة هذا المشروع، ولم توله اهمية كبرى باعتباره يهدف إلى احتواء الثورة الجزائرية وهي في عامها السادس، ولا يمكنه أن يحقق أهداف الثورة في الاستقلال التام، وإنما يخفي نوايا قطرية وشخصية لبورقيبة([1])، وقد حاولت بديبلوماسية مهرة التهرب من بحث المشروع جديا خلال لقاءين مع المسؤولين التونسيين، الأول في5 نوفمبر 1960 والثاني في 12 نوفمبر 1960، وقد بذلا لدغم و لمقدم جهدا كبيرا في الاجتماع

---

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة "تونس بورقيبة في مواجهة الثورة الجزائرية" A.N.A. ،GPRA ،B302 ،DOS 7- 4.

الأخير إقناع عباس وبن طوبال بتقبل المشروع و لو ظاهريا([1]).

ويمكننا على ضوء هذه الظروف والمطامح البورقيبية أن نستنتج أن بورقيبة لم يكن جادا في التشاور حول وحدة حقيقية، وأنه رسم أهدافا عدة من وراء خرجته هذه، فلقد هدف بورقيبة للضغط على فرنسا بكل السبل من أجل الاعتراف بمبدأ الجلاء عن بنزرت وتسوية قضية الحدود الصحراوية، وقد زاد عدم تجاوب فرنسا مع المطلبين في تأزم العلاقات، خاصة عندما أعلنت فرنسا في أول سبتمبر 1960 التوصل إلى اتفاق مع المغرب يقضي بانسحاب قواتها من كامل الأراضي المغربية قبل ماي 1961، فقد اغتاظ بورقيبة على منح ديغول العاهل المغربي ما رفضه له، وطلب من وزارة الخارجية توجيه برقية شديدة اللهجة تحث على الإقرار بمبدأ الجلاء والتفاوض مع تونس، ولما تبين له أن الأمل ضئيل في إقدام ديغول على التفاوض مع تونس، تبنى مشروع الوحدة الذي يضمن له استكمال تحرير بلاده، ولفت الأنظار إلى مشكلة بنزرت([2]).

---

1 انظر تقرير حول اللقاء الذي جمع عباس وابن طوبال مع لدغم والمقدم يوم 12 نوفمبر 1960، GPRA، A.N.A، B 8، DOS 10- 1- 1

2 انظر شهادة الطاهر بلخوجة Tahar BELKHODJA ::les trois décennis bourguiba، ed Publisud، arcanteres، Paris، 1998P-P 42- 45.

ورمى بورقيبة من وراء مشروع الوحدة إلى تأكيد الاشتراك الجغرافي في الصحراء وقد الح في خطابي 7 افريل 1960 و7 اكتوبر 1960 على مطلب تونس في تعديل الحدود بما يضمن لها الانفتاح على فضاء صحراوي([1])، وأمام تمادي فرنسا كان لا بد من كسب الحكومة الجزائرية المؤقتة والأطراف الدولية لهذا الطلب، خاصة عندما يلجأ الى محكمة العدل الدولية والأمم المتحدة، وكانت ثروة البترول تشجع بورقيبة للاشتراك في حرب الجزائر، وبحكم يأسه الشديد من مناصرة المعسكر الغربي لمطالبه بدأ بورقيبة في مغازلة المعسكر الشيوعي، واحتوائه لمواقف الدول الإفريقية، لأن ذلك يضمن له دعم المعسكرين الكفيل بنصرة مطالبه، وكذا مؤازرة دول الحياد المتعاظم شأنها.

وكان بورقيبة يهدف كذلك إلى فرض توجهه السياسي على الثورة الجزائرية، خاصة وأن تدفق الأسلحة والمعونة الروسية والصينية والاستعانة بالمتطوعين الأجانب يزيد في تقوية الثورة

---

1 انظر خطاب في 2 افريل 1960 الحبيب بورقيبة: خطب ، ج10، منشورات كتابة الدولة للاعلام ، تونس ، 1978، ص ـ ص160ـ188، وخطابه في 7 اكتوبر 1960 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، مصدر سابق

الجزائرية وفرض هيبتها على المنطقة، وأما فض المشكل على يده وطريقته الخاصة فيساعد على تتويجه زعيما مغاربيا وعالميا(1).

وأمام إدراكها لأهداف السياسة البورقيبية لم تتحمس قيادة الثورة الجزائرية للمشروع، خاصة وأن بورقيبة لم يلح على فرضه بل أدى الخلاف حول وسائل حل القضية الجزائرية إلى تباعد الموقفين ولم تكن إيديولوجية هذه الوحدة واضحة، وقيل أنها مبادرة أمريكية لاحتواء توجه الثورة الجزائرية، ولأن المشروع لم يكن نزيها وصادقا فقد حاولت الحكومة المؤقتة استغلاله لمزيد من التضامن المغاربي، بتأكيدها من جديد على أهمية وحدة المغرب العربي ودعوتها لتضامن أكبر مع قضيتها في مرحلة المفاوضات الحاسمة، غير أن عدم جدية الطرح التونسي وانتهازيته وانشغال المغرب بقضاياه الداخلية، وبالخلاف الموريطاني مع تونس لم يساعد على بعث مشروع الوحدة المغربية(2).

وفي مرحلة تحسن العلاقات الجزائرية – التونسية كانت طلبات الثورة الجزائرية تأخذ طريقها إلى التنفيذ، فبعد أن تردد بورقيبة أصبح يسمح بمرور الأسلحة والفنيين القادمين من الصين وبتدريب فرق المتطوعين الأجانب على الحدود التونسية –

---

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة تونس بورقيبة في مواجهة الثورة الجزائرية A.N.A..GPRA B 302. DOS 7-4

[2] IBID

الجزائرية، لا شك أن هذا الموقف كان يهدف إلى كسب القادة الجزائريين لمقترحاته التفاوضية، كما أنه يخدم الوضعية الاقتصادية لتونس، ويظهر حالة التضامن التونسي، وقد اعلن بورقيبة جهارا أنه اصبح يسمح بمرور الأسلحة التي ترد إلى الجزائر من الصين وروسيا معتبرا ذلك ورقة ضغط على فرنسا لتسريع فض المسالة الجزائرية، "وإننا لا نستطيع أمام إخواننا الجزائريين وأمام ضمائرنا أن نمنع مرورها من ترابنا فإن منعا كهذا يجعلنا ننحاز لا قدر الله إلى الاستعمار الفرنسي، خصوصا وقد اصبحنا نعتقد ان فرنسا عاجزة عن إنهاء الحرب الجزائرية"(1).

وقد حصل تنسيق مثمر لدعم القضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة الخامسة عشرة، والتي ترأسها المنجي سليم، وبذلت تونس جهودا معتبرة لحشد المؤازرة الإفريقية لصالح القضية الجزائرية وإفشال مناورة ديغول الإفريقية التي هدفت إلى توسيط المجموعة الإفريقية المستقلة لإقناع الجزائريين بهدنة كان ديغول في أمس الحاجة إليها، حيث أظهر لدغم ولمقدم تفهما لوجهة النظر الجزائرية(2)، وهكذا أجواء التضامن تنسيقا وتفاهما بين الطرفين

---

[1] انظر خطاب بورقيبة في 7 اكتوبر 1960: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، مصدر سابق، ص 13.

[2] انظر تقرير بعثة الحكومة المؤقتة بتونس عن لقاء وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة مع لدغم والمقدم يوم 30 نوفمبر 1960. A.N.A. GPRA B 8 DOS.11-9

ولم تصرح إلا بعودة العلاقات الفرنسية التونسية في بداية عام 1961.

ثالثا: لقاء بورقيبة ـ ديغول :لأجل القضية الجزائرية أم على حسابها؟

كثر الحديث عن لقاء بورقيبة ديغول يوم 27 فيفري 1961 وعن دوره في عودة المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فما هي تأثيراته على القضية الجزائرية وعلى العلاقات مع جبهة التحرير الوطني؟

بعد التفويض الذي حصل عليه ديغول إثر انتخابات 8 جانفي 1961 وتسليمه بنهاية الجزائر الفرنسية بدأ البحث عن مشروع لاستقلال الجزائر، ورأى أن بورقيبة يمكنه لعب الدور الحاسم في هذه المسألة بضغطه على المسؤولين الجزائريين للقبول بحل شكلي أو مرحلي لقضيتهم، ومن جهته شعر بورقيبة بأن الوقت قد حان لتحقيق مطلب الجلاء الفرنسي عن بنزرت والجنوب الصحراوي، وأن مهمته في الوساطة بين طرفي النزاع يتوجب أن تركز على هذا الأمر.

وأمامنا اليوم كثير من الوثائق والشهادات التي ترفع الستار عن لقاء رامبواي وتوضح خبايا المطامح البورقيبية المستترة

وراء الدفاع عن القضية الجزائرية[1]، يذكر الطاهر بلخوجة سفير تونس في باريس وقتئذ لقاء فاتح فيفري 1961 مع ديغول والذي أعرب له فيه عن رغبته في استقبال الرئيس بورقيبة رابطا الأمر بمشكلة الجزائر، وتحسره على الجزائريين الذين يريدون كل شيء في آن واحد[2]، وقد كان الخبر مفرحا لبورقيبة الذي كان خنقا على مستقبل العلاقة مع فرنسا ومغتاظا لعدم تقدير العالم الحر لمواقفه وتعنت فرنسا في رفض مطلب الجلاء[3].

وكان واضحا من حديث ديغول ووزير خارجيته أن فرنسا تريد إجراء مباحثات غير مباشرة بخصوص القضية الجزائرية، وأن ديغول يرغب في التشاور مع بورقيبة في هذه المسالة[4]، وبادر بورقيبة للإعلان عن دعوة ديغول وأرسل محمد المصمودي مبعوثا خاصا إلى ديغول لتهيئة الزيارة، وترافق ذلك مع انطلاق حملة الصحافة الفرنسية في التضخيم لحدث لقاء بورقيبة ـ ديغول المرتبط بحل المشكل الجزائري، وبدورها رحبت جريدة الحزب

---

1 نشر اساسا الى شهادات: بلخوجة والمصمودي، و مهري ورضا مالك، وديغول، وكذا منشور وزارة الاعلام التونسية المعنون"مقابلة بورقيبة ـ ديغول ومؤتمر الرباط التاريخي".

2 Tahar BELKHODJA: op cit ،p_p 45- 47 .

3 IBID P-P ،44- 45.

4 Michel DEBRES: les princes qui nous gouverment: plon Paris (S D) ،p 197

الدستوري "العمل" في يوم 5 فيفري 1961 بعودة العلاقات الفرنسية التونسية إلى التفاهم والتعاون، معتبرة أنها ستكون في صالح حل المشكل الجزائري حلا عادلا وشريفا[1].

وقبل سفره إلى جنيف للاستشفاء أجرى بورقيبة محادثة استشارية يوم 9 فيفري مع القادة الجزائريين حضرها بوالصوف ومهري ومحمد يزيد وبوزيدة، وشارك فيها من الجانب التونسي الباهي لدغم والطيب المهيري، وأعلم خلالها بورقيبة برغبته في طرح المشكلة الجزائرية على ديغول، دون أن يناقش معهم تصوره لمفهوم الوساطة الجديد[2].

وقد أبدت الحكومة الجزائرية المؤقتة انشغالها من تضخيم التونسيين للقاء رئيسهم مع ديغول، خاصة وأنها باشرت المفاوضات السرية في "لسيرن" منذ أيام، وقد استدعى فرحات عباس وكريم إلى تونس للتداول في المسألة، وعقد المصمودي والمسؤولون التونسيون اجتماعا مع فرحات عباس وأحمد فرنسيس وبن طوبال ويزيد وأحاطهم المصمودي علما بالاتصالات المفيدة التي أجراها

---

1 انظر، العمل، عدد يوم 9 فيفري 1961.

2 انظر، كتابة الدولة للاخبار والسياحة (تونس): مقابلة بورقيبة_ ديغول ومؤتمر الرباط التاريخي، سلسة وثائق ونصوص ع11، تونس، مارس 1961، ص 7.

باريس ورغبة ديغول في التشاور مع بورقيبة لإيجاد حل مشكلة الجزائر[1].

وتداول المسؤولون الجزائريون الأمر فيما بينهم وخلصوا في البداية إلى إظهار ترحيبهم بقمة باريس والحيطة من مناورات ديغول ومطامح بورقيبة، وإثر توضيح كريم للمطامح الفرنسية والبورقيبية من وراء اللقاء تقرر وضع حد للتدخل التونسي في القضية الجزائرية، وعقد فرحات عباس مقابلة مع الباهي لدغم في يوم 16 فيفري، أبلغه فيها بموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة المبدئي بضرورة الاتفاق على تنسيق الموقف وعلى مباركة لقاء باريس من جهة والتأكيد على انفراد الجزائريين بحل قضيتهم دون وساطة، وأجبر الباهي لدغم على الموافقة على مبادئ معلنة تحدد إطار الوساطة التونسية فيما يلي:

- لا يمكن حل المسألة الجزائرية إلا بالتفاوض المباشر بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وفرنسا.

- إن جبهة التحرير الوطني ليست بحاجة الى وسيط، ولا ينوي بورقيبة أبدا التكلم باسمها.

---

1 Tahar BELKHODJA.: op cit ‹p 48

- إن كل ما يقنع ديغول بالتفاوض المباشر يكون مفيدا، ومن هذا المنظور، يمكن أن يكون لزيارة بورقيبة تأثيرا إيجابي(1).

لقد بدأت المفاوضات في ليسيرن يوم 20 فيفري، فما الذي يدعو ديغول للقاء بورقيبة وتدارس المشكلة الجزائرية، بدأت شكوك الحكومة المؤقتة تحوم حول نوايا الرجلين، وقد استطاعت في غياب بورقيبة أن تنتزع من التونسيين الضمانات المذكورة سابقا لتعتمدها في توجيه وساطة بورقيبة(2)، لكن هذا الأخير اغتاظ من تصريح لدغم وقرر الا يبالي به، وقد أعلن يوم 23 فيفري 1961 عن توجهه مصرحا لإذاعة تونس بالقول: إن تونس اليوم هي وحدها القادرة على تحقيق التقارب بين المتحاربين وعلى فهم المواقف المتبادلة...وإني أتمنى أن يؤدي فيما بعد لقائي مع الجنرال ديغول إلى لقاء بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لإجراء مفاوضات صريحة وصادقة(3).

وعندما توضح من لقاء لسيرن ومن تصريح ديغول أن أهداف فرنسا موجهة الى الصحراء، وأن بورقيبة يمكن أن يتورط في القضية خدمة لمطامعه القطرية بدأت الحكومة المؤقتة تشعر بالخطر، وتتابع الموضوع بترقب كبير، بل إن توتر العلاقة دفع بها

1 Redha MALEKE: op cit ،p –p ،150-151.

2 . Redha MALEK: op cit ، p 151.

3 .Tahar BELKHODJA: op cit ،p 48.

إلى أن تعبر وديا للمسؤولين التونسيين عن رغبتها في تأجيل مقابلة بورقيبة إلى وقت لاحق أملا أن يفسح المجال أمام لقاء قمة بين الجنرال ديغول والرئيس فرحات عباس، وقد وصف بلخوجة ذلك الحراك السياسي عشية القمة بالقول: "تعددت الاتصالات بين كل الأطراف وكشفت بعض الأهداف الخفية وضبطت بعض الاحتمالات"(1)، ولا شك أن السفير التونسي الذي سجل ردود الفعل الباريسية التي تحدثت أن مقدم بورقيبة إلى باريس هو من أجل قسمة الصحراء مع ديغول أراد أن يشير إلى طموحات بورقيبة دون أن يفصح عنها، وكانت ممثلة في أمرين الجلاء عن بنزرت والمطالب الصحراوية.

ومثلما أكد التونسيون وقتئذ ذكر المصمودي في شهادته أن مقابلة رامبواي كان هدفها الأساسي تعجيل استقلال الجزائر بإجراء مباحثات فرنسية – جزائرية، وأكد أن مباحثاته مع ديغول وميشال دوبري ودي مرفيل تناولت قضية الجزائر، وأن ديغول قرر أن يفتح ملف مفاوضات الجزائر باستشارة بورقيبة باعتباره قام بأشياء خارقة للعادة في إفهام الجزائريين شؤون الدولة خلال إقامتهم بتونس(2)، وإن كان المصمودي إجتهد في التستر على

1 IBID. P-P 49 -50. et Redha MALEK :op cit ،p-p; 150-151

2 أنظر شهادة محمد المصمودي :المرجع السابق، ص-ص 478_479.

الطابع البورقيبي فإن مجرد الإشارة إلى رغبة ديجول في استعمال بورقيبة تكفي للتأكيد على تورط الرجل.

وقد اغتاظ الجزائريون من عدم بحث بورقيبة الموضوع معهم مباشرة وتكليف لدغم والمصمودي بالمهمة، وإن كانوا استطاعوا الضغط على الموقف التونسي لتوضيح مهمة وساطة بورقيبة، وعبروا عبر 'المجاهد' عن أملهم في أن يكون اللقاء مفيدا في استطلاع الموقف ومتدرجا في نطاق الجهود الإيجابية المبذولة للاستجابة إلى مقترح التفاوض المباشر مشددين على مسألة تضامن حكومات المغرب العربي لمواجهة المؤامرة الاستعمارية([1])، وذلك في إشارة منهم إلى أن أية مناورة أو عرقلة من قبل بورقيبة للمفاوضات سيكون مآلها الفشل.

تقابل ديغول وبورقيبة في 'رامبواي' على انفراد يوم 27 فيفري 1961، ودام اللقاء خمس ساعات، واستعرض بشهادة الرجلين كثير من القضايا، فما الذي دار خلال كل هذه الساعات؟ وهل كان بورقيبة مخلصا في الدفاع عن القضية الجزائرية أم أنه اهتم بمطالبه الإستراتجية؟.

---

[1] انظر افتتاحية المجاهد بعنوان 'المغرب العربي اولا وأخيرا'، المجاهد، ع 90 (27 فيفري 1961)

ظلت المقابلة تحت طي الكتمان، وقد صدر البيان بديبلوماسية محترفة دون أن يفصح عن ماهية الموضوعات المعالجة والقرارات([1])، ولكن بعض أولئك الذين التحقوا بطاولة المباحثات من وفدي الطرفين أفصحوا عن بعض الموضوعات فقد حضر المصمودي والمقدم إلى جانب بورقيبة وميشال دوبري إلى جانب ديغول، وإذ تفحصنا شهادة الرئيسين نجدها متناقضة بورقيبة الذي قدم عرضا مشجعا عن مهمته أمام مجلس الأمة في 7 افريل 1961، ذكر فيه أن المباحثات دارت أساسا حول المشكلة الجزائرية وسبل إنجاح عودة المفاوضات، وأن الجهد كله انصب حول هذه القضية([2])، أما الجنرال ديغول فقد صرح في الخامس سبتمبر 1961 قائلا :'يجب القول أنه خلال محادثات رامبواي طالب رئيس الجمهورية التونسية فيما يخص الصحراء بتصحيح الحدود لصالح تونس وعلى حساب الجزائر([3])، وفي مذكراته المنشورة عام 1970 ذكر بأن بورقيبة ألح في إجراء مفاوضات مع الجزائريين وأعرب أنه سيقوم بمهمة التوفيق أثناء المجابهة، وأنه طالب بالحصول على مكاسب لتونس، فلقد عرض قضية بنزرت وكذلك مسألة 'ضمان توسيع بلاده في ناحية الحدود الصحراوية'،

---

[1] انظر نص البلاغ، كتابة الدولة للاخبار والسياحة(تونس): المصدرالسابق، ص41

[2] انظر خطابه في البرلمان التونسي يوم 6 افريل 1961، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.السنة 2، العدد 11

[3] LE MONDE. du 8 septembre 1961.

وإن هذه القضية الأخيرة كانت مصرف همه ومدار مباحثاته، كان بورقيبة يريد من وراء تعديل الحدود ضمان التوسع في العمق الصحراوي والاستفادة من نفط عجيلة، ولكن ديغول الذي وعده بحل قريب لمسألة بزورت رفض التجارب مع المطلب الحدودي لأنه لم يكن في صالح فرنسا تقسيم ثروات الصحراء([1])، وكان مطمح فرنسا هو فصل الصحراء وإبقاؤها تابعة لفرنسا، وذلك بتعاون من دول الجوار الصحراوي وخاصة تونس، أما بورقيبة فيريد نصيبا من قسمة الصحراء، ويطلب ذلك من فرنسا ومن وراء الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأما مسألة إطلاق سراح احمد ابن بلة ورفاقه فلم يحصل إزاءها جديد والفرنسيون مصرون على وقف القتال لبدء مفاوضات جديدة، غير أنهم يقترحون مشروعا مجزئا لاستقلال الجزائر قائم على التقسيم وعلى فصل الصحراء، هذه المسائل عرضها بومبيدو في مباحثات لُسيرن، فما الذي جد في لقاء رامبواي؟.

إنه طموح فرنسي من أجل فصل الصحراء ورغبة في أن يساهم بورقيبة في الضغط على الجزائريين ليقبلوا باستقلال على الطريقة التونسية، في هذا الإطار تشير كثير من المراسلات الرسمية أن محادثات ديغول - بورقيبة كانت لها نتيجة إيجابية، حيث اختصت بورقيبة بإرادة حسن النية الفرنسية، ولكنه لم يناقش معه

[1] .CHarle DE GAULLE ،: op cit ،p-p ،129-130

قضية الجزائر([1])، وأوضحت مذكرات ميشال دوبري الذي حضر اللقاء مع ديغول أن قضية الصحراء استغرقت المباحثات وأن بورقيبة وعد بالمساهمة الفعالة في حل القضية الجزائرية، وخرج راضيا من الاجتماع ([2])، وقد دافع المصمودي في شهادته عن موقف بورقيبة معتبرا أنه لم يتلكأ قيد أنملة في الدفاع عن قضية الجزائر واستقلالها، وأوضح أن بورقيبة طلب كذلك تسوية مشكلة الحدود الصحراوية وتحدث عن حق تونس في فضاء صحراوي([3])، ويؤكد بلخوجة أن الرئيسين تحدثا مطولا عن الصحراء وأن المطالب التونسية أدرجت ولم يحصل الاتفاق بشأنها، وأن ديغول عرض على بورقيبة مساعدته من أجل إحياء مشروع مغرب موحد شريك لفرنسا([4]).

إن شكوك الحكومة الجزائرية كانت في محلها، فبورقيبة طرح مشكلة الصحراء بحدة لشعوره بقرب استقلال الجزائر، وهو بذلك يخدم مشروع فصل الصحراء الفرنسي ويحول التضامن التونسي مع الجزائر، كان بإمكانه أن يصارح الجزائريين بطلبه ولا يختفي

[1] انظر مراسلة لوي جوكس للمفوض العام بالجزائر، بتاريخ 2 مارس 1961 DOS.A.G 7-5. ،B30 ،A.Q.O. Serie Algerie 1953 -1962

[2] Michel DEBRIS :op cit ،p-p ،198-199

[3] أنظر شهادته المقدمة في عام 2006 ، عبد الجليل التميمي واخرون :المرجع السابق، ص479

[4] .Tahar BELKHODJA ; op cit ; p-p ، 51 - 52

وراء عقدة القضية الجزائرية لتحقيق طموحاته، وقد كان لدعم عقب لقاء رامبوي صريحا في مخاطبة كريم وبن طوبال ومهري بقوله نحن نطرح المشكلة اليوم طالما أن عنقكم تحت السكين فأنتم في وضع صعب وقد يفوت الأوان غدا[2]، وعندما رجع المصمودي من رامبوي واجتمع به وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة تظاهر بأن لقاء رامبوي سيعرقل المشكلة الجزائرية وأنه كان مفيدا للقضية الجزائرية وأن ديغول مصمما على تسويتها هذه المرة، ولما سأله عن مسألة الصحراء؟ أجابه بتلكؤ لقد أثرناها وعالجناها.

وقد تحدثت الصحف الفرنسية مطولا عن اللقاء قبل انعقاده وعلقت على نتائجه بكثير من التكهنات، إذ أوردت صحيفة لكسبريس أن بورقيبة كان متسرعا في إجابة ديغول وأن عدم مشاركة قادة الجبهة أثار امتعاض الجزائريين، وشددت على أن الحكومة الفرنسية تريد استطلاع الموقف الجزائري ومساعدة بورقيبة في الضغط على الجزائريين، وأن بورقيبة سيطلب مقابل ذلك نفوذا في الصحراء وشراكة في بترولها[3]، وذكرت صحيفة لوموند أن بورقيبة لم ينقل لفرحات عباس ورفاقه جديدا عن قضية الجزائر، وأن ديغول وعده بأشياء كثيرة ولن تكون مقابلة

---

[1] Redha MALEk: op cit ; p-p 151-152

[2] شهادة عبد الحميد مهري مقابلة مع الباحث.

[3] L' EXPRESSE :..du 25 /02/ 1961 .

ديغول ـ عباس بالقرية[1]، وإذا كان لقاء رامبوي قد أفصح عن مطامح بورقيبة المضرة بقضية الجزائر فما الجديد الذي قدمه لصالح هذه القضية؟ .

لقد أشار بورقيبة الى وعود ديغول بتحسين العلاقات مع تونس وحل قضية الجزائر، وأما مسألة إطلاق احمد ابن بلة ورفاقه فقد صدر بشأنها وعد، وحصل الإتفاق على ضرورة الإسراع في إجراء مفاوضات مباشرة، وبذلك يكون ديغول قد استطلع وجهة نظر بورقيبة وإمكانية قبول الجزائريين لاستقلال جزئي في إطار التكافل مع فرنسا، بما أن المفاوضات قد شرع فيها فإن اللقاء لم يفد الجزائريين سوى في استطلاع الموقف الفرنسي، ولفت الرأي العام لقضيتهم، كما أنه فتح شهية بورقيبة ليرافع عن مطامعه الصحراوية.

وقد اعتبر المسؤولون الجزائريون أن مطالب بورقيبة ومطامحه المتزايدة تضر بالقضية الجزائرية، وأن عودة العلاقات الفرنسية — التونسية تنذر بتعكر العلاقة معهم، ولم يكن اللقاء المغاربي الذي عقد في الرباط إثر تشييع جنازة المرحوم محمد الخامس سوى مناسبة لتأكيد التضامن المغاربي والتبشير بقرب

---

[1] LE MONDE ،du 4 maras 1961

علاج القضية الجزائرية[1]، ولم يسمح ضيق الوقت والظرف بمقاطعة الرئيس بورقيبة الذي قرر العودة إلى استجمامه بسويسرا، ولكن الأيام الموالية كانت كفيلة بتصديق تكهنات المسؤولين الجزائريين وكشف مطامع بورقيبة البراغماتية.

بعد مباحثات لسيرن ردت الحكومة الفرنسية في 8 مارس 1961 بالإيجاب على الشروع في مفاوضات رسمية دون أية شروط، وبدا للكثيرين في ظل سرية المفاوضات أن لقاء رامبواي يقف وراء هذا التحرك السريع، في حين أن اللقاء في الحقيقة لم يحم العلاقات التونسية – الفرنسية من التدهور[2].

رابعا ـ مشكلة الصحراء واستفحال الخلاف البورقيبي الجزائري

إن مطلب بورقيبة في منح تونس فضاء صحراويا تجلى بوضوح في خضم مفاوضات إيفيان الأولى وكان في قلب معركة بنزرت، فقد بارك بورقيبة بدء هذه المفاوضات، وحي مبادرة الهدنة الفرنسية المعلنة، وعندما فشلت المفاوضات بسبب عقبة الصحراء وجدت الحكومة المؤقتة في وجهها بورقيبة يطالب بأفرقة

[1] صدر بلاغ في فاتح مارس 1961 يؤكد على عزم الأطراف المغاربية الثلاث تحقيق استقلال الجزائر بكل الوسائل الممكنة ، وعلى تشييد صرح المغرب الكبير، وعلى ارتياحهم للخطوات المحققة في هذا المجال. انظر المجاهد.ع 91(13 مارس 1961) ص 2. والملحق رقم 18

[2] CF .Tahar BELKHODJA: op cit ،p-.p 54.-55.

الصحراء، ويسند الطرح الفرنسي بتأجيل بحث موضوع الصحراء.

وهكذا ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة المؤقتة تنتظر دعم حكومات وشعوب المغرب العربي وجدت نفسها أمام ضغوط وتهديدات بورقيبة بقبول المقترحات الفرنسية، وقد أصر الوفد الفرنسي المفاوض على استثناء الصحراء من هذه المفاوضات باعتبارها أرضا فرنسية، وانقطعت المفاوضات، وعندها رد بورقيبة قائلا :أن إيقاف المفاوضات من أجل قضية الصحراء أمرغير معقول، وأن الصحراء قضية مشتركة ويمكن حلها في إطار التعاون المغاربي – الفرنسي، ورأت الحكومة المؤقتة أن تستعد لمعركة الصحراء، فأعلنت أنها ستواصل الكفاح المسلح إلى أن تعترف فرنسا باستقلال الجزائر التام، وأن جميع مناورات الاستعمار على فصل الصحراء مآلها الفشل، وأوضحت للأطراف المغاربية أن القضايا المتعلقة بتعديل الحدود يجب أن تناقش مع الجزائر لا مع فرنسا وذلك بعد استقلال الجزائر، وذلك تعزيزا للموقف الجزائري في مفاوضاته[1]، وقد ساعدت

[1] انظر مؤامرة الاستعمار في صحرائنا. المجاهد، ع91 (13 مارس 1961) ص، ص 7، 10.

1 ـ حرية تامة في نقل الأسلحة المصرح بها.

2 ـ حرية قيام جيش التحرير الوطني بتمارين الرمي وإنجاز المهمات، شريطة إشعار السلطات التونسية.

3 ـ عدم انتهاك مقرات الحكومة الجزائرية المؤقتة.

4 ـ عدم توقيف أي عسكري جزائري، وفي حالة وقوع ذلك يسلم فورا إلى السلطة الجزائرية

وفي مقابل ذلك تعهدت بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة القيادة الجزائرية بما يلي:

1 ـ إخطار السلطات التونسية بأماكن الرمي.

2 ـ تسليم أمر بمهمة إلى كل عنصر من جيش التحرير في حالة تنقله.

3 ـ منع المقاتلين المغادرين لمراكزهم حمل الزي العسكري.

4ـ إخطار السلطات التونسية بكل مخازن الأسلحة والمتفجرات وعن حالات نقل الأسلحة(1).

1 تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس

Mohammed HARBI: op. cit ،p- p ،453- 454

ولم يمنع هذا الاتفاق حدوث خروقات أربكت العلاقات بين الطرفين، وقد أدى إغلاق الحدود بشكل تام في عام 1959 وانخرام النظام وفقدان السيطرة على جيش الحدود إلى حدوث تصرفات غير مسؤولة من طرف جنود لا رقابة عليهم، ووقوع مصادمات بين المجاهدين والقوات المسلحة التونسية، وقد أعطت السلطات التونسية الأوامر بالرد على تصرفات الجزائريين، واتخذت تدابير لخلق صعوبات أمام الثورة الجزائرية، وهكذا ازدادت التوقيفات والمضايقات التي كانت تثير حفيظة العسكريين قليلي التسييس في حين كانت الحكومة المؤقتة تتعهد رعاية مصالح الثورة بالدعوة إلى تجاوز الخروقات التي تطال السيادة التونسية وتسمح لبورقيبة بتأليب السكان ضد جيش التحرير الوطني(1).

لقد أجرت الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال الفترة ما بين شهري فيفري - جوان 1959 سلسلة لقاءات على المستوى الوزاري، بهدف علاج المشكلات التي يطرحها الطرف التونسي، وتتعلق بمخالفات يرتكبها الجنود ضد السكان والقوات المسلحة التونسية، ورأت الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تقدم تنازلات لصالح الحفاظ على العلاقات والمكاسب التي تقدمها تونس

1 حربي: محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق ص، 178

للثورة، وهكذا قدمت مزيد من الالتزامات إرضاء للسلطات التونسية كان من أهمها :

- الموافقة على التصريح بكل مراكز جيش التحرير العسكرية وتشكيلاته.
- التصريح بكل المقرات التابعة للحكومة الجزائرية المؤقتة.
- عدم المطالبة بالإشراف على المسائل المدنية للجزائريين المتواجدين في تونس.
- التبليغ عن أسماء جميع المسؤولين السياسيين.
- عدم إرسال أي صحفي لزيارة جيش التحرير دون موافقة الحكومة التونسية المسبقة.
- التقيد بعدم إجراء أي ندوة صحفية دون الموافقة المسبقة من الحكومة التونسية[1].

وقد أشار تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى أن السلطات التونسية لم تلتزم بتنفيذ القرارات المنظمة لنشاط الجزائريين، وبدلا من احترام مقررات اجتماع فيفري 1959

[1] تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس:
Mohammed HARBI: op.cit ،p.454.

وجهت للولاة تعليمات تتنافى مع روح الاتفاق المبرم[1]، هذا في حين كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة حريصة على الالتزام بالقرارات المتخذة، وتدعوا إلى احترام السيادة التونسية، إذ لم تتوقف خلال عام 1959 عن إرسال البلاغات وتوجيه الأوامر للقادة العسكريين من أجل التحكم في النظام بمناطق الحدود والحفاظ على العلاقات الودية مع التونسيين، وبدورهم اجتهد القادة العسكريون في تنفيذ هذه الأوامر، فقد وجه قائد القسم الثاني لمنطقة الحدود على بوحجة إعلانا لجنوده جاء فيه أنه "بناءا على حسن الاتفاق الذي يرأس العلاقات الجزائرية التونسية يطلب من أعضاء القيادة والجنود التحلي بالصبر واللطافة تجاه التونسيين وإظهار الطاعة اللازمة حفاظا على المصلحة العامة"، وشدد البلاغ بأن عقوبات ستتخذ ضد كل فرد يثير بطريق مباشر أو غير مباشر "سوء تفاهم أو خلاف مع السلطات التونسية"[2].

ويبدوا أن الأزمات والمشاكل التي عرفها جيش الحدود وصراع النفوذ على السلطة زاد في تفاقم المشاكل بتونس، لقد أدت سياسة الرائد إيدير في إخضاع الجنود للتدريب، وإعادة هيكلة وحدات الجيش إلى حالات فوضى وتمرد وفرار، وشعر الضباط القدامى بالتهميش وطالب الجنود بإطلاق صراح قادتهم

[1] IBID
[2] انظر نص البلاغ المحرر بتاريخ 27 فيفري 1959 وثائق المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، غير مصنفة

المعتقلين في السجون التونسية، وهذه المشاكل التي لم تحل إلا بمجيء هيئة الأركان العامة استغلتها السلطات التونسية للضغط على قيادة الثورة ودفعها للانصياع لتوجيهاتها السياسية.

رابعا – أزمة صائفة 1959 ومحاولة تقنين الحضور الجزائري في تونس

لقد تعودت السلطات التونسية عند إثارتها المشاكل في وجه الثورة الجزائرية اختيار الوقت المناسب، ويكون في الغالب زمن تحسن العلاقات مع فرنسا، فكلما لاحت تباشير عودة العلاقات مع فرنسا افتعلت مشكلا مع الثورة الجزائرية، مثل الذي عرفته في صيف 1959 والمرتبط أساسا بمسألة الحضور الجزائري الذي كان قائما من قبل، وقد حصل في أفريل 1959 تجاوز خطير دون ان يعرض العلاقات للتأزم لكنه كان ممهدا لأزمة صائفة 1959.

استنادا إلى معلومات أكيدة توصل بها بوالصوف فإن القوات الفرنسية في الجزائر خططت لتنفيذ هجوم كاسح على تونس في ماي 1959، يهدف للقضاء على القوات الجزائرية المرابطة في الحدود، وعليه بحث مع محمد يزيد وزير الإعلام الخطوات الواجب اتخاذها فكان من المفيد إعلام السلطات التونسية بالأمر، وكلف يزيد بالمهمة، فالتقى هذا الأخير يوم 21 أفريل مع وزير الداخلية التونسي الطيب المهيري وأحمد التليلي، وعرض عليهما

المعلومات التي بحوزته ملتمسا موقف السلطات التونسية(1)، وانتظر يزيد أياما دون رد حاسم، وعندما لم يعد قادرا على الانتظار أكثر نشر البيان في 28 أفريل 1959 وتدخلت السلطات التونسية لتمنع إذاعته، وعقد الباهي لدغم والتليلي والمهيري وعبد الحميد شاكر جلسة ثانيية لمحمد يزيد، لم تقتصر على مسالة نشر البيان بل تركزت على مخالفات جيش الحدود ضد السيادة التونسية(2)، وقد حذر بورقيبة من تدخل المسؤولين الجزائريين ودعوة الرأي العام التونسي لتوسيع المواجهة، وأكد ان ذلك يعد تدخلا في الشؤون التونسية ويعطي الحجة لفرنسا التي ما فتات تطالب بمراقبة الحدود(3).

---

[1] بلاغ وزارة إعلام الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي اعلم بوجود هذا المخطط، قد ورد في ذيله التأكيد "بأن جيش التحرير الوطني لا يمكن أن يبقى مكتوف الأيدي في حالة وقوع العدوان الفرنسي على تونس وجيشها الوطني" أنظر:
Mehammed HARBI: op. cit ;p- p 445- 447

[2] لقد رصدت الاستخبارات الفرنسية هذا الخلاف وأسهمت في تأجيجه، انظر تقرير الاستعلامات للمخابرات الفرنسية، للأسبوع من 2 إلى 8 ماي 1959.
S.H.A.T :1H ،1333 ! ،DOS 1

[3] انظر خطابه يوم 23 جويلية 1959العمل عدد يوم 24 اكتوبر 1959. وقد حاولت السلطات الفرنسية فعلا استغلال الحدث للمطالبة بمراقبة الحدود التونسية.انظر برقية رئيس الحكومة الفرنسية الى وزير الخارجية ، يلتمس السعي للتفاوض مع تونس لتشكيل لجان مراقبة مشتركة للحدود ومعالجة قضايا العلاقات بما يخدم المصلحة الفرنسية:
S.H.A.T 1H 1333 DOS 2 Surveillance et frentaire I

وقد انتظر بورقيبة طويلا وعشية انطلاق المفاوضات الفرنسية - التونسية استعد لتوجيه خطاب ناري ضد ما أسماه مخالفات جيش الحدود،وكان يهدف إلى مغازلة فرنسا وإعادة طرح الحضور الجزائري في تونس جزئيا، فقد تناول في الخطاب المطول يوم 23 جويلية 1959 الأزمة الجزائرية من جوانبها المختلفة وانعكاسات تضامن التونسيين مع الجزائر، وندد بمساعي الجزائريين نقل الحرب إلى تونس من خلال اشتباكهم مع السكان والجنود التونسيين، وأن ذلك من شأنه أن يحرمهم من عطف الشعب التونسي وهم في أمس الحاجة إليه ما دام أن الحرب ما تزال طويلة.

ودعا بورقيبة الجزائريين إلى أن لا يفرطوا في رصيدهم أو أن يركبوا مركب الغرور باعتبارهم يملكون القوة والسلاح ولديهم جيشا كبيرا، وأكد بورقيبة أن الاشتباكات الأخيرة "لا يمكن السكوت عنها باعتبار الجزائريين إخوانا لنا...الشرط الأول الذي لا محيد عنه ولا محيص من التزامه في علاقتنا معهم يتمثل في احترامهم للسيادة التونسية والبذلة التونسية وممثلي السلطة التونسية من قضاة ومعتمدين وحرس وطني وبوليس وغيرهم...". وخلص للتحذير من مغبة "اضطرار الحكومة التونسية إلى الدفاع عن سيادتها والضرب على أيدي العابثين منهم أو أن تنفر منهم إخوانهم التونسيين لأن هذا ليس في صالح القضية الجزائرية ولا

يعين على تقريب ساعة الخلاص هذه نصيحة الأخ لإخوانه وإنذار في آن واحد"[1].

إن تدخل بورقيبة المباشر في التعليق على الحوادث التي كانت تقع في مناطق الحدود وبهذا الانتقاد اللاذع، والتهديد بالتدخل لقطع التضامن التونسي الرسمي والشعبي آثار حفيظة الجزائريين خاصة العسكريين منهم الذين انزعجوا من تدخلات بورقيبة وانتقاداته الحادة، وأما القادة السياسيون فقد شعروا بأن منحى الموقف التونسي يتهدد بالأساس التضامن الشعبي التونسي ويسعى لإبعاد تعاطفه مع ثورة الجزائر وإثارة المواجهة بين الشعبين الشقيقين، "وهكذا فإن الأزمة الأخيرة الجزائرية التونسية (أزمة صائفة 1959) بما تمثله من مس بمبادئ الثورة الجزائرية وبأسس وضرورات التضامن المغاربي إضافة إلى حساسية شعبينا أصبحت مزعجة للمستقبل المغاربي، هكذا أيضا الحكومة التونسية وعن طريق القاضي الأول للجمهورية تتحمل مسؤولية تاريخية خطيرة أمام شعوب المغرب العربي من خلال خطاب 23 جويلية 1959 (2).

---

1 انظر خطابه، الحبيب بورقيبة: خطب، ج 9، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1977 ص - ص، 44_ 45

2 انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، افريل 1960
Mohammed HARBI: op cit p 450

وقد أبانت بعثة الحكومة الجزائرية في تقريرها أن الاتهامات التونسية التي حقق فيها وزير داخلية الحكومة الجزائرية المؤقتة لا تستند إلى أسس صحيحة، وأنها تشمل أمرين: اعتداءات جيش التحرير على المدنيين التونسيين، والحوادث بين جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة التونسية، وقد أفاد التحقيق في هاتين المسألتين أنه جرى افتعال بعض الحوادث، وتضخيم بعض الوقائع التي كان بإمكان السلطات المحلية معالجتها دون تدخل رئيس الجمهورية ووضعه للجيش وقادته في قفص الاتهام، ومحاولته تأليب الشعب التونسي ضدهم.

ويدلل التقرير على الطابع الافتعالي لهذه الأزمة بتحضيرات قامت بها السلطات التونسية أسابيع قبل الأزمة، منها مركزة القوات التونسية في الحدود، وإطلاق إشاعات كاذبة ضد الجزائريين، ورفض تسريح الأسلحة المحجوزة[1]، وكل هذا يؤكد أن بورقيبة كان وراء افتعال هذه الأزمة، بهدف كسب الموقف الفرنسي من جهة وتقنين الحضور الجزائري من جهة أخرى.

لقد طرح الحضور الجزائري في تونس كثير من المشاكل على الدولة التونسية بإقرار من قيادة الثورة لكن هذه المشاكل والخلافات سويت بالتوافق بين الطرفين، وعولجت في إطار روح

1 Mohammed HARBI: op.cit ،P-P ،454- 455

التفاهم المتبادل"[1]، ووفق هذا الإطار حاولت قيادة الثورة معالجة مشكل أزمة صائفة 1959 التي وصفت بالأكثر خطورة، فقد تطلب الأمر انتقال بعض وزراء الحكومة المؤقتة والحكومة التونسية إلى المناطق الحدودية والوقوف على حيثيات هذه المشكلة، إذ قام الباهي لدغم وكريم بلقاسم بزيارة إلى الكاف وعاينا طبيعة المشاكل المطروحة، وكان من الصعوبة بمكان تحديد المسؤوليات في تلك الأحداث اليومية التي تقع بين العسكريين وبين المدنيين من كلا الطرفين[2]، خاصة وأن الحضور الجزائري تقوى في تونس خلال هذه الفترة سواء على المستوى العسكري أو الاجتماعي أو السياسي، فكان هذا البلد الصغير جغرافيا يأوي ما يقارب الخمسة عشر ألف عسكري ومائتا ألف مدني لاجئ، يعيشون في مؤسسات ومراكز تابعة للثورة الجزائرية، ويحتكون بالسكان التونسيين، الذين يظهرون تضامنا لا محدود[3]، وقد بدت السلطات التونسية متخوفة من ثقل هذا الحضور وانعكاساته على الشعب التونسي، ذلك لأنه يكبل استقرار تونس وتنميتها، ولا يسمح بفرض السلطة والتوجيه السياسي للحزب الدستوري الحر، ويحتضن الأفكار والإيديولوجيات المناوئة للبورقيبية ويتهدد

1 IBID.P 450

2 شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث.

3 أنظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة حول وضعية العلاقات الجزائرية التونسية مؤرخ في 10 جوان 1960

. A.N.A. GPRA. B 302, DOS 7_3

تونس في كل وقت بالوبال، وكل هذه المخاوف أوحت لبورقيبة سلوك سياسة حازمة تجاه الجزائريين[1].

إن مؤامرة العموري وانفصال حنبلي[2]، وأزمة الحكومة المؤقتة وعدم القدرة على فرض النظام كلها مبررات كالها بورقيبة لبعض أعضاء الحكومة الجزائرية عندما استقبلهم في أكتوبر 1959، مؤكدا على تحفظاته بالقول: لا أستطيع لنفسي أن أترك على الأراضي التونسية جبهة عرضها مائتا كيلومتر، وجيشا من 15000 رجل...وأنتم لا تسيطرون على جيشكم..."[3].

وعلى الرغم من أن السلطات التونسية أصبحت تتدخل باستمرار لمضايقة نشاطات الثورة وتثير استياء قادة الثورة وأن خلايا الحزب الدستوري الحر كانت تتدخل لمراقبة كل شيء إلا أن الحكومة الجزائرية المؤقتة لم تحد من سياسة المهادنة حفاظا على نفوذها في تونس، وقد أكدت للنظام التونسي انشغالها بمسألة

---

1 انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية بتونس "تونس بورقيبة في مواجهة الثورة الجزائرية

A.N.A. GBRA. B 302.DOS 7_4

2 أحد قادة جيش الحدود، اختلف مع سي ناصر، وهدد بالاستسلام للفرنسيين، وبعد مواجهة محتدمة على الحدود اشتركت فيها القوات التونسية نفذ حنبلي تهديده، وقد كان ورقة مربحة لديغول في الترويج لمشروع سلم الشجعان، وأعطى الدليل لبورقيبة على عدم وحدة جيش التحرير الجزائري.

3 Redha MALEK: op.cit p 150

الحضور الجزائري المتعاظم في تونس، ورغبتها في تأطير العلاقات الجزائرية التونسية بشكل توافقي يأخذ في الاعتبار مسألة الاعتراف التونسي بشرعية الحكومة الجزائرية المؤقتة، وما تخوله القوانين الدولية من التزامات تجاه حكومة محاربة لاجئة في بلد شقيق، ومن أجل التأكيد على امتيازات اللجوء السياسية أوضحت التزامها بمبدأ احترامها الكامل للسيادة التونسية، وسعيها الدائم لتعزيز العلاقات وتدعيم الاستقلال التونسي[1].

لقد تسببت أزمة صيف 1959 في مضايقة شديدة لنشاط الثورة الحيوي في تونس، ففي مجال التسليح أعلن كريم بلقاسم في اجتماع مجلس الوزراء في أكتوبر1959 "أن ضغط التونسيين لم يسبق له مثيل، فمنذ ستة أشهر لم يدخل السلاح إلى تونس، يريدون أن يعرفوا إمكانياتنا العسكرية وماذا نأكل، وكلما أطلعناهم عليها،عرفها الفرنسيون على الفور"، وأضاف محمود الشريف وزير التسلح والتموين:"إن مخزون الأسلحة في تونس يوجد تحت إشراف الحرس الوطني التونسي، ومنذ أفريل 1959 لم يجر الكشف على هذه الأسلحة ولم تراقب" إنها حصيلة سبعة آلاف بندقية رشاشة وعشرة ملايين خرطوشة[2]، فهل كانت هذه الإجراءات تدفع إلى القطيعة أم إلى الخضوع للتونسيين؟. لقد

---

1 انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، أفريل 1960Mohammed HARBI: op. cit ، pp '450 451

2 Redha MALEK: op.cit .: p 149

استنفد القادة الجزائريون كل جهودهم في إثناء بورقيبة عن مواقفه المعادية للثورة دون جدوى، وبلغت احتجاجات قادة جيش الحدود على المضايقات التونسية أوجها، وتذكر بعض الشهادات أن كريم أفصح لبعضهم أنه يفكر في خطوة اغتيال بورقيبة إنقاذا للموقف، ولكنه عزف عن ذلك عندما أعرب بورقيبة عن مساندته للجزائريين في ثورتهم[1]، ولا شك أن هذه المواقف كانت تعبر عن خطورة الأزمة التي عاشتها الثورة الجزائرية تحت طائلة الضغوط والتهديدات التونسية، وعلى تغليب القادة الجزائريين جانب الحكمة والمهادنة في مواجهة بورقيبة، وقد اعترف المسؤولون التونسيون فيما بعد بخطورة الوضعية التي مرت بها العلاقات بين الطرفين وبالمواقف المسؤولة للقادة الجزائريين، وأكد المصمودي ذلك بقوله: "ومن باب المعجزة أن الإخوة الجزائريين كانوا في تونس بجيشهم ومشاكلهم...ومع هذا لم يحدث أي شيء بيننا، وهنا أفتح قوسين لأهيب بإخواننا المسؤولين التونسيين والجزائريين"[2].

إن التخوف من خطر تنامي الأفكار الثورية والأعمال السرية المناهضة لتونس، جعلت بورقيبة دائم التوجس من المخاطر التي

---

1 انظر شهادة أحد قادة جيش الحدود، الطاهر سعيداني: المصدر السابق ص 173.

2 انظر شهادة محمد المصمودي: نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصمود والانحدار، مرجع سابق، ص 470.

بدا أن وضعية الثورة في تونس تشجع عليها، وقد حرص في مواجهتها على أمرين هما: حماية تونس من إيديولوجيات الثورة الجزائرية، وتشجيع التوصل إلى حل سياسي وفق المذهب البورقيبي.

لقد اعتبر بورقيبة كامل الإقليم المغاربي منطقة إستراتيجية متكاملة، عمل على وضع إطار تعاون لها مع فرنسا بإشراك جبهة التحرير الوطني، وعلى تحصينها من الأفكار الناصرية والاشتراكية، وفي هذا الإطار عملت تونس على تحسيس فرنسا والغرب بخطر استمرار الحرب الجزائرية على علاقات المنطقة التقليدية بالغرب، وأكد بورقيبة أن استمرار هذه الحرب يهدد سلامتنا وسلامة الشمال الإفريقي والعالم الحر وهي أخطار لا يستطيع المرء أن يضبط مداها"[1].

وقد كانت تهديدات النظام الناصري وارتباطاته بالثورة الجزائرية تزيد في تجذير مواقف جبهة التحرير الوطني وانتشار الفكر العروبي بين صفوفها، خاصة وأن الفكر القومي كان يرتبط بالشيوعية ويناهض المشاريع القطرية، وأمام تنامي هذا الفكر أعلنت تونس معارضتها للمبادئ وللسياسة الناصرية، ودعت جبهة التحرير الوطني إلى الابتعاد عن هذه الأفكار،

---

1 انظر خطاب بورقيبة يوم 1 اكتوبر 1959، الحبيب بورقيبة: خطب، ج 9، مصدر سابق ، ص 121.

[illegible]

وحرصت بالتنسيق مع النظام المغربي [illegible] سياستها نحو البورقيبية، وقد وقعت الحكومة الجزائرية المؤقتة في حرج كبير على الرغم من تأكيدها على حياد موقفها وايجابيته، وشعرت بأن إعلان الحكومة واستقرارها في القاهرة زاد في إثارة حفيظة بورقيبة، وقد سعت للتحكيم في الخلاف الناصري - البورقيبي، واقترحت في أكتوبر 1958 مسعى لتجاوز الخلاف الذي لا يخدم القضايا العربية(1).

وشعر النظام التونسي كذلك بخطر تنامي تأثير الكتلة الاشتراكية بقطبيها السوفياتي والصيني في المنطقة، وهو يظهر تشيعه المتحمس للغرب، فخلال عام 1958 بدأ الاتحاد السوفياتي تقديم مساعداته غير المباشرة للثورة عن طريق دول أوربا الشرقية خاصة يوغسلافيا، وازداد الاهتمام الصيني بالمنطقة المغاربية، حيث عقدت مع الحكومة الجزائرية المؤقتة اتفاقيات تعاون تقضي بتسليح جيش الحدود المرابط في تونس والمغرب، ومع ازدياد تفاقم المشكلة الجزائرية كانت الإيديولوجية الماركسية تدعم أكثر بين صفوف قادة الثورة وتهدد الفكر الغربي الحر والمبادئ البورقيبية، ولم يكن بورقيبة أبدا ليقبل التشويش على

[1] انظر، عبد القادر لعربي: المرجع السابق، ص 175 وقد وقع الخلاف في أكتوبر 1958 اثر اتهام ممثل تونس في جامعة الدول العربية لمصر بالهيمنة على الجامعة والتدخل في شؤون دولها. وقد حل بعدها فرحات عباس بتونس في زيارة طارئة لمنع حدوث القطيعة، ولكنه لم يفلح في ذلك.

أفكاره(1)، وقد اظهر ذلك صراحة لقادة الثورة وهو يؤكد أن حل القضية الجزائرية يجب أن يكون في إطار المعسكر الغربي بدل الاتجاه إلى موسكو واقتبال ماوتسي تونغ، وأن المذهب البورقيبي يقدم الحل الناجح والواقعي، ففي أواخر عام 1959 سأل الطيب المهيري ابن طوبال قائلا "إلى أين أنتم ذاهبون" إنه عليكم أن تتبعوا سياسة معتدلة وأن تطمئنوا الغرب بدعوتكم إلى السلام، نعرف أنكم في مرحلة إعادة تنظيم أما الأمر الأساسي فهو أن تتبعوا البورقيبية لا أن تذهبوا إلى الصين..."(2).

إن أهداف بورقيبة لم تقتصر على تحصين المنطقة من المخاطر القومية والشيوعية و حماية مبادئ نظامه السياسي بل كانت المصالح تمتد إلى نشر المذهب البورقيبي وتعميمه على الحالة الجزائرية، وان كانت جميع مساعي بورقيبة من قبل باءت بالفشل فان سياسة ديغول الجديدة شجعته على طرح أفكاره ونصائحه، وفي هذا الإطار جاءت مباركته لمبادرات ديغول بحل المشكل الجزائري رغم ما فيها من تناقضات، فازدادت حساسية الثورة من مواقفه و ضغوطه.

[1] انظر بخصوص مواقف بورقيبة من الأفكار القومية والشيوعية للثورة الجزائرية، عبد القادر لعربي: المرجع نفسه ص 161 وما بعدها.

[2] انظر، شهادة بن طوبال، Redha MALEK: op. cit 150 p

لقد أعلن بورقيبة مرارا أن ديغول هو الرجل الفرنسي الوحيد القادر على حل المشكلة الجزائرية، ودعا إلى إمهاله الوقت الكافي لمواجهة خصومه وتسوية المشكلة تدريجيا، ولا شك أن سياسة الوفاق والتعاون التي انتهجها ديغول مع تونس وحل بعض المشاكل التي كانت تعترض علاقات البلدين أسهمت في تجاوب بورقيبة مع الواقع الجديد ومباركة سياسة ديغول(1)، ولم يكن دافع إنهاء حرب الجزائر وحده يوجه هذه السياسة بل ومن أجل استغلال قضية الجزائر لتحقيق مطامح تونس الوطنية، ومنها تسوية قضية بنزرت والحدود والاستفادة من المنظومة الاقتصادية التي ستنشئها فرنسا في المنطقة، ولهذا نجد بورقيبة دائم التفكير في الجزائر، ويبادر دون استشارة الجزائريين في فيفري1959 لطرح مشروع تنازل تونس عن سيادة بنزرت مقابل موافقة فرنسا على حل مشكلة الجزائر (2)، ويدعو قادة الجبهة إلى تلين مواقفهم وإيجاد صيغة مقبولة للتفاوض مع ديغول(3)، ويقترح اللقاء مع ديغول لتدارس قضية السلام في الشمال الإفريقي، ولا يتحرج في التصريح بأن حرب الجزائر هي مفتاح جميع المشاكل القائمة

---

1 Documents Diplomatiques Français :op. cit. (1959) T2 , P 92

2 انظر خطاب بورقيبة يوم 18 جوان 1959، الحبيب بورقيبة: خطب ، ج 9، مصدر سابق ، ص - ص 22-23.

3 انظر خطابه يوم 23 جويلية 1959. الحبيب بورقيبة :المصدر نفسه، ص305

بالمغرب العربي، ولا يتردد في وضع المطالب التونسية على رأس اهتماماته(1) .

ولأن بورقيبة كان يلح باستمرار على تسوية المشكلة الجزائرية فإن مبادرات ديغول المغرية مثلت له فرصا سانحة حسن استغلالها، فلقد اعتبر دعوة ديغول لإنهاء الحرب وتسوية المشكلة خطوة على الطريق الصحيح، في حين اعتبرت قيادة جبهة التحرير الوطني سلم الشجعان بمثابة دعوة للاستسلام(2)، وهلل لتصريح ديغول يوم 16 سبتمبر1959 معتبرا بأن الاعتراف بحق تقرير المصير حدثا تاريخيا ولم يتردد في خطاب فاتح أكتوبر 1959 بلوم الوزراء الجزائريين على رفضهم الذهاب إلى باريس ووصف الرد الجزائري بالمتشدد، وأنه "جاء في بعض فقراته جارحا للجانب الفرنسي"(3)، ولم يثن تباعد الموقف بورقيبة في حث الفرنسيين وقادة الجبهة على تقديم التنازلات وتليين المواقف، وهكذا وجدت البورقيبية المجال الخصب لإنضاج

---

1 VAISSE Maurise et MORELLE Chantal. Les Relations Franco _Tunisiennes ،(juin 1958 -1962) ،in actes du 8 colloque international sur h'istoire orale et relations tunisio – françaises de 1945à 1962 ،Tunis ،Mai 1996 ،publication de ISHMN. Tunis ،1998 ،p- p ،272-277

2 انظر خطابه في 1 أكتوبر 1959، الحبيب بورقيبة: خطب، ج9، مصدر سابق، ص113

3 انظر خطابه: المصدر نفسه، ص - ص 114-122.

افكارها بتشجيع مقترحات الحلول الوسطى والدعوة إلى حل مرحلي للمشكلة الجزائرية، واصطدم بورقيبة بمواقف جبهة التحرير الوطني خاصة عندما بادر بمراسلة مصالي الحاج ودعوته للمساهمة في حل المشكلة الجزائرية وتليين مواقف جبهة التحرير الوطني([1])، وكان دائم الانسياق لمكائد ديغول، فقد شجع إشراك جميع الأطراف الجزائرية في المفاوضات ودعا إلى تبني استقلال مرحلي وفق الطريقة التونسية، ولما حاولت الحكومة المؤقتة عدم تجاوزه رأيه في إجابة دعوة ديغول للمفاوضات، كانت مشورته انه لو كان في مكانهم لأعلن: "أن الجزائر لم تعد تحارب فرنسا"، وقد كان بورقيبة يطلب أكثر من الاستشارة وبشكل محرج، فعندما سلمه كريم وبن طوبال نص رد الحكومة المؤقتة المتضمن تفويض الزعماء المعتقلين لمفاوضين فرنسا طالب بإضافة بعض التعديلات ولما صدر البيان من دونها أعلن في خطاب رسمي عن كدره من المسؤولين الجزائريين لأن ملاحظاته لم تؤخذ بعين الاعتبار([2]).

وعليه نؤكد أن الحديث عن البورقيبية وتدخلاتها في القضية الجزائرية طرح بحدة خلال هذه المرحلة، وقد وجدت قيادة

---

[1] انظر نص الرسالة المؤرخة في مارس 1959، A.N.A. GPRA.B11. DOS 6; et Mohammed HARBI: op. cit، p p، 269_270 .

[2] Redha MALEK: op. cit ، p-p ، 44-45

الثورة نفسها محرجة في الرد على مقترحات بورقيبة وهي تدافع عن مواقفها، وخيمت الخلافات الإيديولوجية والسياسية حول نشاط الثورة الجزائرية وسبل معالجة القضية الجزائرية، وتزايدت ضغوط بورقيبة بشكل مفضوح، وان كنا نسجل حدوث القطيعة في العلاقات والتهديد باستعمال السلاح فان الصدام لم يحصل، ولعل حالة الانفراج المؤقت ودخول مرحلة المفاوضات ساعدت على إظهار التقارب والتعاون الذي أسهم في حل بعض الخلافات ونقل مقر الحكومة المؤقتة إلى تونس في بداية 1960، وسوف تؤثر هذه المستجدات على تطور العلاقات بين الطرفين وعلى ازدياد هوة الخلاف نتيجة نضج المطامح والأهداف القطرية التي رافع عنها بورقيبة خلال مرحلة المفاوضات.

الفصل السادس

المطامح القطرية التونسية توجه العلاقات مع الثورة الجزائرية 1960ـ 1962

الفصل السادس

المطامح القطرية التونسية توجه العلاقات مع الثورة الجزائرية 1960- 1962

لقد دخلت العلاقات الجزائرية التونسية منذ عام 1960 مرحلة جديدة، تميزت عموما بتحسن العلاقات وتشابك ارتباطات الجزائريين بتونس، وقد تقوى الحضور الجزائري في تونس اثر نقل مقر الحكومة إليها، وأدى توسع نشاط الجزائريين والخلاف السياسي والإيديولوجي الى بروز المطامح التونسية وتدخل البورقيبية في المسالة الجزائرية ،فهل ستضمن السياسة المنتهجة مع تونس الحفاظ على نسق العلاقات ومكاسب الثورة الجزائرية في تونس؟.

اولا - تحسن العلاقات في إطار التضامن السياسي

في بداية عام 1960 استقرت الحكومة المؤقتة في تونس، ولم يصحب ذلك إعلان رسمي خشية على العلاقات التونسية- الفرنسية وحفاظا على مصلحة الثورة، وأعادت تونس النظر في سياستها وأعربت عن تقديم دعمها، وبشكل غير متوقع حققت سياسة المهادنة واللين مع بورقيبة كثيرا من المكاسب، وهكذا تغير منحى العلاقات الذي كان يسير باتجاه التدهور والغيت التعليمات لتي أعطيت بمضايقة الجزائريين وتعطيل نشاطهم[1].

---

[1] S.H.A.T 1H 1760 DOS 4، "Relations entre le GPRA et la tunisie"

ويبدا الموقف الجزائري موحدا إزاء السياسة الواقعية مع تونس بمجرد تسوية أزمة صائفة عام 1959 غير أن العسكريين الذين تقوى نفوذهم ستكون لهم كلمتهم كذلك خاصة في ظرف الأزمات التي تطالهم وتدفعهم للضغط باتجاه سياسة متجذرة مع تونس، ورغم وضوح أنانية وانتهازية السياسة التونسية إزاء الثورة الجزائرية الى ان السياسة المنتهجة ظلت تؤكد على المهادنة وعدم المغامرة بمصادمة النظام التونسي، وذلك حفاظا على مصالح الثورة ومكتسباتها في تونس، وهذا ما أوصى به تقرير بعثة الحكومة الجزائرية في تونس موضحا ان الحفاظ على الوضع أحسن بكثير من المواجهة، وأن تونس هي بورقيبة وليس بالإمكان تقويم السياسة البورقيبية التي هي شأن تونسي، وإنما يمكن الاستفادة بقناعة أو بديماغوجية بعامل الضغط الشعبي لمناورة النظام التونسي(1)، وحرص التقرير على ضرورة توفر عوامل مساعدة لنجاح هذه السياسة منها:

1- طمأنة النظام على تواجد قوات جزائرية فوق أراضيهم، خاصة وان النخبة السياسية البورجوازية التونسية تخشى توسع الحرب وضياع مصالحها.

---

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول تطور العلاقات الجزائرية التونسية، أفريل 1960، HARBI Mohammed: op cit، p 457

2- عدم إحاطة النظام التونسي بتطلعات الثورة الجزائرية.

3- الحرص على احترام السيادة التونسية بشكل دقيق.

4- تخفيف الحضور الجزائري في تونس والعاصمة خصوصا، وطبعه بالسرية حتى لا يشعر النظام بوجود دولة داخل دولة.

5- إتباع سياسة متجانسة مع التونسيين بتعزيز نشاط بعثة الحكومة المؤقتة في كامل التراب التونسي.

6- ربط العلاقات الجزائرية- التونسية في إطار المشروع المغاربي كونه الأضمن فائدة وفاعلية(1).

وقد استطاع مسؤولو الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال مباحثاتهم مع المسؤولين التونسيين في نهاية عام 1959 تجاوز الخلافات القائمة، وتهوين مخاوف بورقيبة، خاصة بإظهار وحدة القيادة التي كرستها دورة المجلس الوطني للثورة، ووضوح أهداف وإستراتجية الثورة في مرحلة المفاوضات، وعبروا عن رغبتهم في نقل مقر الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان الى تونس، وأمام ظرف تدهور العلاقات التونسية – الفرنسية وأهمية اللحظة السياسية

---

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس. Mohammed HARBI op cit، p_p، 457_458

قبل بورقيبة بإرساء سياسة تعاونية وتضامنية جديدة في هذه المرحلة الحاسمة، وعول على وفاء الجزائريين لالتزاماتهم حتى يحقق طموحات تونس الوطنية(1).

ورغم سلسلة خلافات عامي 1958-1959 لم تتراجع الأهمية الحيوية تونس، سواء في ميدان استمرارية الحرب بما تقدمه من دعم عسكري، او في مجال المفاوضات بما تبديه من دعم سياسي ودبلوماسي، والى جانب مكانة تونس السياسية والإعلامية باعتبارها قطبا افريقيا وحليفا مناصرا للعالم الغربي فان المكانة العسكرية للشريط الحدودي التونسي توضحت أهميتها، وقد تأكد في عام 1960 أنه لا بد من ان تكون قيادة الثورة بالقرب من ميدان المعركة ان لم تكن في الداخل، وذلك لتشرف على شؤون الثورة المختلفة وتتمكن من معالجة مشاكلها في الوقت المناسب، وان كانت بعض الأطراف حاولت ربط مسالة نقل المقر بالخلاف الناشئ بين قيادة الثورة والسلطات المصرية، وبمساعي بورقيبة لاحتواء جبهة التحرير الوطني وإبعادها عن القاهرة إلا أن الشهادات تؤكد على استقلالية القرار الجزائري في هذه المسالة،

1 شهادة مهري عبد الحميد، مقابلة مع الباحث

وأنه ارتبط أساسا بمسالة قرب تونس واهميتها المتزايدة للثورة الجزائرية(1).

وبين الشد والجذب أدار بورقيبة علاقته بالثورة الجزائرية، من خلافات عميقة في صيف 1959 سببها ثقل الحضور الجزائري الى الترحيب بالقيادة السياسية والعسكرية للثورة،فما الذي كان يحرك سياسته هذه؟.

لقد حاول مسؤولو الثورة تفهم هذه السياسة،فخلصوا الى انها موجهة بحسابات دقيقة وببراغماتية صرفة، وهذا ما اثبتته بعثة الحكومة الجزائرية في تونس بالقول: "الملاحظون لاحظوا أن الأزمة الجزائرية – التونسية الأخيرة اندلعت في نفس الوقت الذي افتتحت فيه المفاوضات الفرنسية التونسية، هل هذا مصادفة، لقد حاولنا ان نستنتج (والسوابق تساعد) بان القادة التونسيين يفتعلون أزمة جزائرية تونسية في كل مرة طمعا في الحصول على بعض التنازلات الفرنسية، وبالمقابل يأملون في تقارب جزائري

1 تضيف شهادة مهري اسبابا اخرى ثانوية، مثل المشاكل التي طرات بالحدود وقرب الاتصال وسهولة التحكم في قرارات الثورة، اما شهادة اوعمران فتاكد ان الحكومة المؤقتة تم نقل مقرها من القاهرة الى تونس نظرا لبعد المسافة وقرب تونس من الجزائر. انظر، شهادة مهري، مقابلة مع الباحث، وشهادة اوعمران، مجلة الباحث، عدد خاص (جويلية 1987)، مرجع سابق، ص 14.

تونس كلما كانت العلاقات الفرنسية –التونسية متأزمة(1)، ويمكننا التأكيد أن هذه القاعدة وجهت السياسة التونسية في علاقاتها مع الثورة الجزائرية، وكذلك سنستشهد في هذا المبحث أن العلاقات التونسية الجزائرية تسوء كلما حصل التقارب بين تونس وفرنسا والعكس صحيح، وعندما نمحص جيدا دوافع تحسن العلاقات في بداية عام 1960 نجدها ترتكز أساسا في النقاط الآتية:

- تيقن بورقيبة من أن مسألة استقلال الجزائر أصبحت مسألة وقت فقط وأنه بإمكانه لعب الدور الرئيسي في تسويتها بما يخدم المصالح التونسية.

- تحسين صورة تونس بإظهار تضامنها مع الثورة الجزائرية والطعن في النظام الناصري واتهامه بالمتاجرة في القضايا العربية بدل دعمها.

- تحضير الأجواء لمطلب تعديل الحدود والمشاركة في استثمار الصحراء، والضغط على فرنسا من اجل الجلاء عن بنزرت(2).

1 انظر، تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس:
Mohammed HARBI: op cit ,p 449

2 CF Redha MALEK :.op cit ,p 148

- الاستفادة الاقتصادية من نشاط الثورة الجزائرية خاصة مدخول الضرائب على السلع و التجهيزات بما في ذلك المساعدات المقدمة للاجئين.

وهكذا اجتمعت مصلحة الطرفين على بناء علاقات قوية، كانت مفيدة في خدمة إستراتجية الثورة الجزائرية، وعول عليها بورقيبة كثيرا، وقد فهم من سياسة التقارب هذه ان المسؤولين الجزائريين أصبحوا تحت رحمته وبإمكانه احتوائهم، فخطط مليا في دفعهم لتبني المذهب البورقيبي في حل المشكلة الجزائرية، وفي كسبهم لمطالبه الصحراوية، وسوف نجد الحكومة المؤقتة نفسها في مواجهة النظام التونسي وفق معطيات جديدة اهمها أنها في ضيافته، وفي اشد الحاجة الى ضمان مساندة موقفه(1).

وعلى الرغم من كل هذا كانت سياسة الحكومة الجزائرية دقيقة، وعلاقاتها حذرة مع النظام التونسي، فهي تعرف جيدا مبادئ البورقيبية وطموحاتها في استغلال القضية الجزائرية، لقد أرادت ان ترمي بكل ثقلها للعب أوراق السياسة التونسية، وبواسطة سياسة المهادنة استطاعت أن تكسب الموقف التونسي لرفع الحواجز والضغوط التي تواجه نشاط الثورة في تونس خاصة تمرير الأسلحة، وتموين جيش الحدود واستقبال المساعدات

1 انظرعبد القادر لعربي: المرجع السابق ، ص213 وما بعدها

بعض القوى الثورية المغاربية هذا الطرح ودعت إلى مساندة الحكومة الجزائرية المؤقتة([1]).

وأما الرئيس بورقيبة فقد اندرجت تدخلاته في إطار خدمة مطامعه التي أوضحها لديغول، وقد رددت كثير من الأقوال حول نوايا بورقيبة، خاصة إلحاحه في خطاب أفريل 1961 على الجزائريين بإظهار التفهم والاعتدال وانتهاج البورقيبية سبيلا في المفاوضات أرى لزاما علي أن أقول لإخواني الجزائريين أنه يجب عليهم كذلك أن يفرقوا في المفاوضات الهامة التي سيشرعون فيها بين الأهم والمهم ولا يعني ذلك التخلي عن المهم والاكتفاء بالأهم، وإنما عليهم أن يتخذوا عن الأهم وسيلة لتسهيل الوصول إلى المهم وتلك هي الفكرة البورقيبية التي يفسرونها في الشرق تفسيرا خاطئا على اعتبار أن تقوم على نظرية "خذ ما يعرض عليك وطالب بالباقي"، وعرض في هذا الخطاب تصوره للمفاوضات داعيا الجزائريين إلى قبول استقلال مرحلي ولو على الشمال دون الجنوب، وبعد المفاهمة الأولية واستقرار الحكومة المؤقتة في عاصمة الجزائر "يمكنها الاتصال بجميع أجزاء التراب الجزائري والتصرف فيه"([2])، وهكذا فإن بورقيبة يدعو في المرحلة

---

[1] انظر جريدة الطليعة ، (المغرب)، عدد يوم 7 مارس 1961

[2] انظر خطابه في البرلمان التونسي يوم 6 افريل 1961، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، السنة2 ، ع11، مصدر سابق ،

الأولى إلى القبول باستقلال الشمال دون الصحراء والتعاون مع الفرنسيين، وقد تحدث ديغول عن مشروع استقلال يقوم على إنشاء حكومة مشتركة بين جبهة التحرير الوطني وأوروبيي الجزائر، واعتبر بورقيبة أن خطوة الاتفاق الأولي هذه تقوي الجانب الجزائري في المرحلة التالية للدخول في مفاوضات الصحراء والمرسى الكبير وغيرها، وخلص بورقيبة إلى التأكيد على مقترحه بالقول : "ويمكن مطالبة فرنسا إذا كانت جادة وراغبة في فصل المشكل (الصحراء) بإقامة دولة جزائرية وبعدئذ تجري المفاهمة على بقية المشاكل الأخرى وإني أعتقد ذلك ولي تجربة في هذا الميدان، ويمكن أن نقول للفرنسيين إذا كانوا مخلصين في نواياهم وإذا كان الجزائريون يفرقون بين الأهم والمهم إن هذه هي المشكلة الأولى، وهذا هو الوتر الحساس وإذا لم تقبل فرنسا الحل فمعنى ذلك أن الحل لم ينضج وأنه ولا فائدة من المفاوضات والتهرب الكاذب"([1])

كانت هذه خلاصة تصورات بورقيبة لحل المشكلة الجزائرية على ضوء لقاء "رامبواي" واستطلاع موقف طرفي النزاع، حل يقوم على مرحلتين، في المرحلة الأولى تقر المفاوضات الاعتراف بالأهم وهو الدولة الجزائرية المستقلة، وعندما تستقر مؤسساتها في الجزائر متعاونة مع الفرنسيين يمكنها حل المشاكل المتبقية في

---

[1] المصدر نفسه.

[illegible] ثابتة ومنها الصحراء التي تبقى فرنسية، وتشترك الأطراف المعنية بها بالتفاوض بشأنها.

هذا الصمود كان يصب في خدمة السياسة الفرنسية ولم يكن مقبولا من قبل الحكومة الجزائرية المؤقتة، إذ ليس معقولا بعد كل هذه السنوات من الكفاح قبول حلول جزئية واستقلال شكلي، وقد كانت طبيعة المشكل الجزائر تملي حلا شاملا، لا تقبل الطريقة البورقيبية لأن المرحلية كانت تعني القبول بتجزئة الأرض والسيادة ولأن قبول استقلال الشمال دون الجنوب يكلف الجزائريين حربا أخرى لتوحيد بلادهم وتجربة الفتنام ماثلة بين أعينهم، ثم إن الإقرار للفرنسيين بأن الصحراء ليست جزءا من الجزائر معناه تزكية أمر لا يمكن التراجع عنه، وقد كانت استراتيجية ديغول تقوم على إبقاء الصحراء فرنسية للاستفادة من خيراتها وعلى إقطاع الأوروبيين جزءا من التراب الجزائري أو إشراكهم في حكم الجزائر، وذلك بقصد إفلاس جبهة التحرير الوطني والقضاء على مشروعها الثوري، كما أن إشراك الجيران في التفاوض حول الصحراء يعني الاعتراف لهم بحقوق فيها[1].

وعندما عرضت الحكومة الجزائرية المؤقتة موقفها صراحة [illegible] بورقيبة لم يعجبه الأمر، ودخلت العلاقة مع تونس مرحلة

1 Nicole GRIMAUD: op cit ,p-p178_179

الثوري، وهكذا ساهمت سياسة ديغول وإغراءاته في تعميق الخلاف الجزائري التونسي، إذ لم يعد الأمر يقف عند عجز كل من ان يفهم موقف الآخر بشأن المراحل، بل رفض الإيديولوجية البورقيبية أساسا والطعن فيها[1]، وقد دخل بورقيبة في جدال مع قادة الثورة، وعلق على الموقف الجزائري في خطاب رسمي قائلا: إن بعض العناصر في الطرف الجزائري ترى ان الحرص على بقاء الثورة يتقدم على الحرص في نيل الاستقلال وتخشى ان يضر الاستقلال بالثورة وذلك كلام فارغ...'[2].

ان الطرف الجزائري الذي كان يحرص على عدم ضياع أهداف ومبادئ الثورة الجزائرية، ضرورة تحقيق السيادة على كامل التراب الجزائري، وكان عليه ان يصمد في معركة المفاوضات الى ان تتحقق جميع أهدافه، وأن يواجه مناورات ديغول الهادفة للحفاظ على الصحراء فرنسية، وقد اصطدم بموقف بورقيبة المطالب بأفرقة الصحراء، وإشراك الدول المجاورة لها في استثمار بترولها، وذلك في وقت كانت المفاوضات معلقة بسبب قضية الصحراء والحكومة الفرنسية تبحث عن سند لها في اقرار حجتها في ان الصحراء ليست جزءا من الجزائر، ففي يوم 12 جوان

1 محمد الميلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 113.

2 انظر خطاب بورقيبة يوم 6 افريل 1961. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، مصدر سابق.

1961 استضاف بورقيبة في تونس الرئيس المالي "موديبو كايتا، وأصدرا بعد مباحثاتهما - وبإلحاح من بورقيبة - بلاغا يعتبران فيه الصحراء "جزءا عضويا من الأرض الإفريقية"، وأن أي ادعاء من الدول الأجنبية للسيادة على هذه الأرض أمر غير مقبول ولحظة صدور البيان كانت المفاوضات في منعرج حاسم، لقد دعم البلاغ الطرح الفرنسي بأن الصحراء افريقية مشاعة وليست جزائرية، واعتبر ذلك ضربة في الظهر تعرضت لها الثورة الجزائرية من حكومة صديقة ([1])، فأرسل كريم بلقاسم برقية الى الحكومة المؤقتة يصف فيها الموقف بالخطير للغاية، ويطلب توضيحا للأمور من الدولتين، ومن توركان حيث نقل الزعماء الخمسة طالب ابن بلة وخيضر بإدانة علنية لموقف بورقيبة، وهددا بالقيام بذلك اذا ما تأخر الأمر، فحركت الحكومة الجزائرية المؤقتة دبلوماسيتها في اتجاه تصحيح موقف الرئيسين، تم تبليغ الليبيين والمصريين والغينيين للضغط أكثر على "موديبو كايتا"، وقد لحق به محمد يزيد في باماكو فصحح موقفه([2])، وأما بورقيبة فتمت مواجهته وديا، لكنه أصر على موقفه زاعما أن لتونس حقها في الصحراء، وفي يوم 15 جوان استدعى الزعماء الخمسة

---

[1] انظر تقرير وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة حول هذا الموقف، A.N.A. ;GPRA; B; 81. DOS 6.Bourghuba a donnie le coup de poignard "dans le dos aux negociation d Evian"

[2] Redha MALEK. op cit: p ،152

القائم بالأعمال التونسي بلخوجة لمحادثته في الموضوع وتقديم احتجاج رسمي ضد موقف بورقيبة، يذكر بلخوجة انه وجد في "توركان" على غير العادة جوا مكفهرا، وان ابن بلة تحدث غاضبا لأكثر من ساعة مهاجما تونس، "إننا نطلب من بورقيبة ان يوضح موقفه التاريخي إزاء القضية الجزائرية...ان الحديث جار بلا حق عن الجزائر والصحراء الجزائرية....فالأمس لقاء رامبواي... واليوم زيارة موديبو كايتا..."([1])، وتدخل بعده خيضر ليقول: "أنتم تريدون تضييق الخناق علينا ولكننا لن نترك لكم سبيلا لذلك، لقد دخلنا فترة حاسمة...تونس تقوم بمنع عبور الأسلحة لإنجاد الكفاح الجزائري...لنا مشاكلنا الخاصة ولا يحق لكم ان تدخلوا فيها، وبلغنا أنكم تثيرون صعوبات لبعض عناصر جيش التحرير"([2])، وقد قيل كل هذا بحضور بوضياف وبيطاط وآيت احمد، ويبدو أن المصريين وبعض القادة الموالين لابن بلة كانوا وراء تقديم عرض مشين عن موقف تونس من الثورة الجزائرية، وقد كتب ابن بلة رسالة شديدة اللهجة والانتقاد لبورقيبة، رفض بلخوجة تسلمها واجتهد في شرح الموقف لابن بلة والرد على طعونه الواردة في الرسالة، مؤكدا له أن بورقيبة أقفل مع فرنسا ملف الصحراء، وأن الجزائر يمكنها التفاوض على استقلالها التام، وبين بلخوجة ان بورقيبة هدف من لقاء "رامبواي" المساعدة على

---

[1] Tahar BELKHODJA op cit p- p 57-58.

[2] IBID. p.56

حل القضية الجزائرية، وان تونس خاطرت باستقلالها من اجل الجزائر، أعانت جيش التحرير الذي يحارب انطلاقا من حدودها وسهلت مرور الأسلحة، وانها اليوم لا تتدخل في المشاكل الداخلية للثورة وتولي الأهمية القصوى للقضية الجزائرية، وبهذه التوضيحات خفف ابن بلة من انتقاداته حتى أنه أعاد صياغة الرسالة الموجهة الى بورقيبة[1]، ومعروف ان ابن بلة وخيضر لم تكن علاقتهم مريحة مع التونسيين والمغربيين منذ قبولهما لمبدأ الاستقلال وظلا يكنان ولاء لمصر، فهل أوغر صدرهما المصريون ضد بورقيبة[2]، قد يكون هذا صحيحا ولكن منذ استقرارهما في توركان كثر روادهم وقد لعب مبعوثو قادة هيئة الأركان دورا في نقل صورة سلبية عن موقف تونس بورقيبة تختلف كثيرا عن تصور الحكومة المؤقتة التي وباعتدالها تعايشت مع البورقيبية رغم المشاكل العويصة التي كانت تنذر بالدخول في نزاع مسلح، ولا شك ان لقاء الزعماء الخمسة مع بلخوجة سمح بتوضيح صورة العلاقة مع تونس أكثر، وقد تدخلت الحكومة المؤقتة فيما بعد لشرح الموقف لهم وفق نظرتها التي تختلف عما ينقله موفدو هيئة الأركان[3].

[1] IBID .P-P 57-58 .

[2] انظر، فتحي الديب: المصدر السابق. ص503

[3] اطلع الزعماء الخمسة على الخلاف الدائر بين الحكومة وهيئة الاركان منذ جويلية 1961. وقد التقى الديب بابن بلة قبل ذلك ونقل له صورة عن=

ويذكر بلخوجة في شهادته أنه حمل رسالة ابن بلة الى بورقيبة للتو وان بورقيبة بعد ان تأملها علق قائلا: "ان الأمر لم يعد مع الجزائريين" وأكد نظرته في احقية تونس في الطاقة البترولية حدودها، منبها الى غموض السياسة الفرنسية والى النزاع الذي بدأ يطفح بين القيادات الجزائرية، واجتمع بلخوجة بعدها مطولا مع الطيب المهيري واحمد التليلي، وعقد عدة اجتماعات مع مسؤولي الحكومة الجزائرية افضت للاتفاق على الاستمرار في تقديم تونس تسهيلاتها وعلى ضرورة ربط اتصالات دائمة مع الزعماء المعتقلين في توركان، وقد أبلغت الحكومة الجزائرية انها بصدد إعداد مذكرة سياسية تحدد فيها موقفها من الصحراء[1]، وقد اضطر ابن بلة ورفاقه الذين استمعوا الى تقرير بلخوجة عن مباحثاته الى التنديد علنا بالموقف التونسي، إذ طلب ابن بلة من وزير الشؤون الافريقية المغربي الخطيب التنديد باسمه الخاص بمواقف زعماء بعض البلدان المجاورة للجزائر، وحثهم على العودة الى الطريق السوي وعدم التواطؤ مع المستعمر[2]، وقد شعر بورقيبة بالغيظ من اتهامات ابن بلة ومن تدخل مصالي وعلال الفاسي للتنديد بموقفه، واستعد لتأجيج معركته

=الخلافات داخل القيادة ومع بورقيبة، كما جاء بوتفليقة في ديسمبر 1961 لكسب تحالفهم مع هيئة الاركان، وكانت مسألة العلاقة مع بورقيبة مدخلا مهما لانتقاد سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة.

[1] Tahar BELKHODJA op cit p-p 57-58..

[2] EL MOUDJAHID. n° 82.(25 juin 1961) T3. p 514.

الصحراوية فطلب من بعض مقربيه المحاججة على مطلب تونس الصحراوي، فأعد وزير الإعلام المصمودي كتابا يجمع فيه خطب بورقيبة المدافعة عن الصحراء [1]، ونشر مقالا في يوم 26 جوان 1961 يدافع فيه عن الموقف البورقيبي ويلوم الجزائريين بالقول هل ان الصحراء هي التي أحدثت الانقسام بيننا؟ ان تغيير الحدود الجنوبية الذي يجسد حق تونس في فضائها الصحراوي يمثل إحدى النقاط الأساسية للنزاع الفرنسي التونسي...فهل يعتبر هذا مسا بسلامة التراب الجزائري؟"[2]، وقد زاد هذا المقال في تعقيد القضية أكثر فالمسؤولون التونسيون يجعلون من قضية الصحراء مسألة تعديل لحدودهم الجنوبية مع الدولة المعنية وهي فرنسا، والحكومة الجزائرية المؤقتة التي لم تتأخر في تقديم مذكرتها حول الصحراء لتونس يوم 30 جوان 1961 ترى أن الصحراء بحدودها الحالية تمثل جزءا من سيادة الجزائر، وأنها لم تكن في يوم من الأيام أرضا خالية وبدون مالك كما تروج فرنسا، وأن نضال الشعب الجزائري هدفه الأساسي هو استعادة كامل أراضيه كما كانت محددة عام 1954، وتشير المذكرة الى ان الحكومة الجزائرية " لا تجهل بأن مسائل تصحيح الحدود قد تطرح بين الجزائر وبعض البلدان

[1] انظر الحبيب بورقيبة: معركة الجلاء عن بنزرت الجنوب، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1961، ص 59.

[2] AFRIQUE ACTION ،:du 26/06/1961

الشقيقة المجاورة..."، وأنه لا يمكن تسويتها بشكل مرضي ودائم واخوي إلا مع جزائر سيدة ومستقلة، وخارج هذا الإطار لا يمكن إدخال أي تسوية مع فرنسا المستعمرة لأن ذلك معناه ضمنيا الاعتراف بسيادتها على الصحراء، وبحقها في التصرف بالتراب الجزائري، والجزائر المكافحة في حل من أي اتفاق قد ينجم عن هذه التسوية "ففرنسا لا تتوفر على أي صفة للتحدث باسم الدول المجاورة للجزائر مع الجزائر، ولا التحدث باسم الجزائر مع هذه الدول المجاورة التي اعترف أغلبها بالحكومة المؤقتة"،وأكدت الحكومة الجزائرية المؤقتة رفضها لأي مؤتمر إفريقي حول الصحراء، معتبرة ان كل مشاركة للدول الإفريقية في مؤتمرات او مناورات ديبلوماسية تحركها فرنسا عن بعد، هي بمثابة خنجر يغرس في ظهر الثورة الجزائرية، والحكومات التي تفعل ذلك سوف تتحمل المسؤولية "ونددت كذلك بمساعي التونسيين لعقد مؤتمر إفريقي يعطي تفويضا للحكومة المؤقتة للتفاوض مع فرنسا حول الصحراء باسم مجموع دول المنطقة"، وأما يتعلق باستغلال ثروات الصحراء فدعوا المذكرة الى تعاون أوسع مع البلدان المجاورة خاصة في ميدان استثمار البترول [1].

وقد بدا للحكومة الجزائرية أن إرسال المذكرة لا يوضح جمع نقاط اللبس مع التونسيين، وتأكيدا على تسوية الخلاف

[1] انظر نص المذكرة كاملا A.N.A. :GPRA, DOS 4, B182،

وكسب الموقف التونسي المهم عقد اجتماعا بحضور فرحات عباس وكريم وبن طوبال ويزيد والباهي لدغم والطيب المهيري والمصمودي والصادق لمقدم، وألح خلاله الطرف الجزائري على ضرورة كسب الموقف التونسي للتنديد بمزاعم فرنسا وأهدافها من تدويل مشكلة الصحراء وبعد نقاش يوم كامل خرج الطرفان باتفاق يتضمن:

- توجيه الطرف التونسي مذكرة للحكومة الفرنسية يؤكد فيها أن مسألة الحدود هي مسألة تونسية – جزائرية.

- تسلم الحكومة الجزائرية المؤقتة بإشعار نسخة من هذه المذكرة التي تحمل التحفظات التونسية على الترسيم الحالي على أن يتم مناقشتها بعد استقلال الجزائر[1].

والتفت الحكومة الجزائرية المؤقتة الى الجانب المغربي لتعقد معه اتفاقا مماثلا وتهيء الأجواء للاحتفال التضامني ضد التقسيم يوم 5 جويلية 1961، وأمام النجاح الذي حققته أظهر بورقيبة تذمره، وعدم رضاه على ما صادق عليه وزراؤه وأرسل لدغم للتباحث مع فرحات عباس في القضية من جديد، واستدعى مجلس الأمة في دورة استثنائية ليلقي خطابا حاسما

[1] CF، Redha MALEK. op cit p- p ،152-153.

بدد كل الأوهام، وأكد أن بورقيبة ما زال مصرا على مطالبه الصحراوية.

وفي تقريره المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المؤرخ في 11 جويلية 1961 ذكر فرحات عباس أن الطرف الجزائري فقد كل الآمال في إقناع بورقيبة الذي ظل متصلبا في موقفه، وقال بمرارة: "لا أمل يرجى من الرئيس بورقيبة فموقفه منذ عدة سنوات والذي عرضه مؤخرا على الجنرال ديغول برمبواي ليدعو للقلق اكثر فأكثر، أنه يسعى وبكل الوسائل ليصبح طرفا فاعلا في صحراء غريبة عنه، لذلك فهو يفعل كل شيء ليزيد من تعقيد مهمتنا، إن الفرنسيين يستغلون موقفه ليفرضوا علينا قبول الصيغة المشتركة للصحراء انه بذلك يقدم لأطروحتهم دعما لم يحلموا به"[1].

إن الانتقادات الجزائرية جعلت بورقيبة أكثر تصلبا على بلوغ أهدافه لهذا سوف يساهم موقفه من الصحراء في تدهور علاقاته مع الثورة الجزائرية في مرحلة حساسة للغاية، اذ لم تكن الحكومة المؤقتة تشعر بالضغط على المفاوضين الجزائريين بل ان ضغوطها طالت النشاطات العسكرية في تونس، فقد انتهزت السلطات التونسية حادث اسقاط جيش الحدود لطائرة فرنسية

[1] انظر تقرير فرحات عباس حول مهمته في المغرب المؤرخ في 11 جويلية 1961، A.N.A. .GPRA. B3. DOS 3-3

وأمر طيارها في جوان 1961 لتطالب بتسليم الطيار وعمدت أمام تلكئ قيادة هيئة الأركان العامة إلى قطع مساعداتها ومنع مرور الأسلحة وتنقل وحدات الجيش([1])، وقد رأت الحكومة المؤقتة أمام هذه الضغوط أن تسلمها الأسير الفرنسي، في حين لم يستسغ القادة العسكريون مثل هذا الإجراء الذي أرغموا عليه([2])، وهكذا فتح خلاف كبير بين الحكومة المؤقتة وقادة هيئة الأركان طال توجيه انتقادات لاذعة للسياسة الترنسية ولمطالب بورقيبة الترابية وتدخلاته في المشاكل الجزائرية.

خامسا ـ معركة بنزرت واشتداد أزمة الخلاف الصحراوي

في الوقت الذي نشطت الحكومة الجزائرية المؤقتة حملتها الديلوماسية للضغط على موقف الحكومة التونسية كان بورقيبة يخطط لعمليات عسكرية تتعارض وأسلوبه السياسي المعروف، وقد هدف من ورائها الى تسوية مشكلتين عالقتين، قضية بنزرت مع الحكومة الفرنسية ومشكلة الحدود مع المسؤولين الجزائريين، بدأ بتدشين حملة إعلامية ودبلوماسية تحت عنوان "جلاء القوات الفرنسية عن بنزرت وعن الصحراء التونسية"، واتخذ كامل

---

[1] انظر تقرير السياسة العامة المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت 1961 A.N.A..CNRA. microfiche C038

[2] انظر بخصوص تطور هذا الحادث محمد حربي :المرجع السابق، ص - ص، 224 ـ225، وشهادة على منجلي: جريدة الشعب ،ع 6367 (28 جويلية 1985) ص5

الاستعدادات لمحاصرة القوات الفرنسية في بنزرت بفرق المتطوعين وإرسال جموعا منهم الى الجنوب للسيطرة على منطقة بئر الرمان الحدودية، واستدعي مجلس الأمة للانعقاد في دورة استثنائية للإعلان عن موقفه والدعوة الى التعبئة والتجنيد للمعركة.

وقد كان واضحا من خطابه انه يهدف إلى تحقيق مشروع السيطرة على الحدود الصحراوية بدرجة أولى من الجلاء عن بنزرت، وهو إذ استفاض في شرح مطالبه الحدودية كال الجزائريين كثير من التهم وانتقد موقفهم من الصحراء "هذا هو موقفنا ولست ادري ما هو دخل الإخوان الجزائريين والقضية الجزائرية في هذه المشكلة التي بيننا وبين فرنسا، والتي تتعلق بالحد الفاصل بين تونس وليبيا، ولست ادري أي ضرر قد يلحق الجزائر والجزائريين والقضية الجزائرية من موقفنا هذا حتى ترتفع الأصوات بأنه يجب على بورقيبة ان يتخلى عن هذه المسالة و بأن موقفه هذا طعنة من الخلف، لقد كان أولى أن ترتفع أصوات التضامن تشد أزرنا في هذه المعركة ولكننا لم نسمع باستثناء كلمة التضامن التي قالها الرئيس نكروما شيئا من ذلك حتى من اقرب إخواننا وجيراننا بينما انتم تعرفون جهودنا وتضحياتنا التي قدمناها بكل صدق وإخلاص..."([1])، وكان واضحا من كلامه انه

---

[1] انظر خطابه لمجلس الامة يوم 17 جويلية 1961 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، السنة 2 ، ع 17(17 اوت1961)

يطالب بأمرين هما: ترسيم الحدود عند نقطة الحدود 233 من جهة، والاعتراف لتونس بحق الفضاء الصحراوي الذي تطل عليه، وقد ردد بشأن المطلب الثاني حجة الفرنسيين في ان الصحراء كانت أرض مشاعة ونحن وإن كنا نؤيد الإخوان الجزائريين في مطالبتهم بالصحراء التابعة للجزائر لكننا لا يمكن أيضا ان نتغافل عن سلامة التراب التونسي بما فيه صحراؤه إذ ليس من المعقول أن يقال أنه لا صحراء لتونس فتونس لا تقع في أوربا ولا في القطب الشمالي وإنما هي تقع الى جانب الجزائر..."[1]، وحاول بورقيبة الرد على حجج الموقف الجزائري في ضرورة مساندته في موضوع الصحراء مؤكدا أنه من الأفيد لتونس أخذ حقها من فرنسا واليوم قبل الغد، وتحسر بورقيبة قائلا "أليس من المؤلم ان يظهر في الشعب الجزائري الذي نعينه ونكافح الى جانبه ونأتي له بالسلاح ونتحمل معه النكبات ونتعرض من اجله للتقتيل"، وكانت هذه الدعوة محاولة منه للتشهير ببعض المسؤولين الجزائريين والإظهار للشعب التونسي ان بعض الجزائريين المعتدلين يؤيدون مطالبه، ووصل به الامر للاستهزاء ببعض قادة الثورة عندما عبر عن أمله في ان يعودوا لرشدهم، متهما إياهم أنهم كانوا يتساءلون بالأمس أين يوجد

---

[1] انظر حدود الفضاء الصحراوي لتونس كما تصورها بورقيبة الخريطة بالملحق رقم 7.

الوطن الجزائري في إفريقيا أم في فرنسا[1]، وأعاد بورقيبة وهو يدعو الى المعركة التشديد على موقف بلاده مهددا بالدخول في حرب مع فرنسا ومع الجزائريين "ونحن نتمنى ان لا نلتجئ الى خوض المعارك ضد فرنسا ومن باب أولي وأحرى ضد إخواننا الجزائريين أو غيرهم وإننا لنرجو أن تصفو القلوب ويزول الحسد والضغائن وحب التوسع من النفوس وأن تحل محلها الأخوة والاحترام المتبادل، فإذا تم ذلك حققنا المغرب الكبير..."[2].

هكذا بدا بورقيبة مصمما على تحقيق مطامحه بهذه العجلة، وبأسلوب القوة الذي لم يعهد عنه، هل كان يريد الفضاء الصحراوي بأي ثمن أم أراد أن يظهر للرأي العام المحلي والتونسي أنه كذلك من مناهضي الاستعمار؟،

لقد كانت مسألة مراجعة ترسيم الحدود والإطلالة على فضاء صحراوي غني بالنفط تدفع بورقيبة للمغامرة، وقد يكون لم يحسب نتائج مغامرته جيدا، ذلك ان عموم التونسيين لم يكونوا متحمسين لخطوته هذه، وان ديغول العارف بمطامح بورقيبة لن

---

[1] يقصد قادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وخاصة فرحات عباس الذي كان على راس الحكومة، وقد حاول بورقيبة اللعب على حبل الخلافات داخل الحكومة ودعم كريم لترؤسها.

[2] انظر خطاب بورقيبة: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، السنة 2، ع 17(17 اوت 1961)

يطالب بأمرين هما: ترسيم الحدود عند نقطة الحدود 233 من جهة، والاعتراف لتونس بحق الفضاء الصحراوي الذي تطل عليه، وقد رد بشان المطلب الثاني حجة الفرنسيين في ان الصحراء كانت أرض مشاعة "ونحن وإن كنا نؤيد الإخوان الجزائريين في مطالبتهم بالصحراء التابعة للجزائر لكننا لا يمكن أيضا ان نتغافل عن سلامة التراب التونسي بما فيه صحراؤه إذ ليس من المعقول ان يقال أنه لا صحراء لتونس فتونس لا تقع في أوربا ولا في القطب الشمالي وإنما هي تقع الى جانب الجزائر..."[1]، وحاول بورقيبة الرد على حجج الموقف الجزائري في ضرورة مساندته في موضوع الصحراء مؤكدا أنه من الأفيد لتونس أخذ حقها من فرنسا واليوم قبل الغد، وتحسر بورقيبة قائلا "أليس من المؤلم ان يظهر في الشعب الجزائري الذي نعينه ونكافح الى جانبه ونأتي له بالسلاح ونتحمل معه النكبات ونتعرض من اجله للتقتيل"، وكانت هذه الدعوة محاولة منه للتشهير ببعض المسؤولين الجزائريين والإظهار للشعب التونسي ان بعض الجزائريين المعتدلين يؤيدون مطالبه، ووصل به الامر للاستهزاء ببعض قادة الثورة عندما عبر عن أمله في ان يعودوا لرشدهم، متهما إياهم أنهم كانوا يتساءلون بالأمس أين يوجد

[1] انظر حدود الفضاء الصحراوي لتونس كما تصورها بورقيبة الخريطة بالملحق رقم 7.

الوطن الجزائري في إفريقيا أم في فرنسا[1]، وأعاد بورقيبة وهو يدعو الى المعركة التشديد على موقف بلاده مهددا بالدخول في حرب مع فرنسا ومع الجزائريين "ونحن نتمنى ان لا نلتجئ الى خوض المعارك ضد فرنسا ومن باب أولي وأحرى ضد إخواننا الجزائريين أو غيرهم وإننا لنرجو أن تصفو القلوب ويزول الحسد والضغائن وحب التوسع من النفوس وأن تحل محلها الأخوة والاحترام المتبادل، فإذا تم ذلك حققنا المغرب الكبير..."[2].

هكذا بدا بورقيبة مصمما على تحقيق مطامعه بهذه العجلة، وبأسلوب القوة الذي لم يعهد عنه، هل كان يريد الفضاء الصحراوي بأي ثمن أم أراد ان يظهر للرأي العام المحلي والتونسي أنه كذلك من مناهضي الاستعمار؟،

لقد كانت مسألة مراجعة ترسيم الحدود والإطلالة على فضاء صحراوي غني بالنفط تدفع بورقيبة للمغامرة، وقد يكون لم يحسب نتائج مغامرته جيدا، ذلك ان عموم التونسيين لم يكونوا متحمسين لخطوته هذه، وان ديغول العارف بمطامع بورقيبة لن

[1] يقصد قادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وخاصة فرحات عباس الذي كان على راس الحكومة، وقد حاول بورقيبة اللعب على حبل الخلافات داخل الحكومة ودعم كريم لترؤسها.

[2] انظر خطاب بورقيبة: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، السنة 2، ع 17(17 اوت 1961)

يسمح له بالخطأ في حق فرنسا، وكانت حصيلة المواجهة في بنزرت كبيرة: 1500 قتيل وآلاف الجرحى ([1])، وأما القادة الجزائريون فاقتنعوا بأن نوايا بورقيبة سيئة تجاههم، فهو يضايق مفاوضاتهم التي بدأت أوقفوها بسبب مشكلة الصحراء، ويضغط عليهم بتأليب الشعب التونسي ودفع تونس لمحاربة الجزائر، ويطعن في وطنية بعض قادة الثورة خاصة من خلال إشارته لتشكيك فرحات عباس القديم من وجود الوطن الجزائري، وهو بذلك يمس كرامة الشعب الجزائري المجاهد([2]).

لقد كان غضب بعض المسؤولين الجزائريين الذين حضروا جلسة مجلس الأمة شديدا ومنهم قاسي ومساعده بوزيدة، ويذكر رضا مالك أنه لم يتمالك نفسه اثر سماع الخطاب وذهب لمحادثة فرحات عباس، وعقد اجتماعا مصغرا حضره بوالصوف وفرنسيس، وقرر عقد مؤتمر صحفي في مساء ذلك اليوم([3]) ،وتلي فيه بيان الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي يتأسف على ما تضمنه خطاب الرئيس بورقيبة من مواقف وتهم تمس

[1] CF CHarle DE GAULLE: op cit ,p ،125. et Nicole GRIMAUD: op cit p ،179

[2] انظر شهادة مهري عبد الحميد، مقابلة مع الباحث

[3] Redha MALEK. op cit ، p-p ،153-154.

وطنية بعض قواد الثورة الجزائرية، كما تمس في الصميم كرامة الشعب الجزائري المجاهد([1]).

في يوم 18 جويلية 1961 بدأت معركة بنزرت، ومن الغد سارت جموع المتطوعين المسلحين الى الحدود عند النقطة 220 استعدادا للوصول الى حصن سان عند النقطة 233، وتزامن ذلك مع حملة تضامن وتعبئة اشرف عليها الحزب الدستوري الحر([2])، وشنت القوات الفرنسية هجوما كاسحا بالدبابات والطائرات على دوريات المتطوعين في حصن سان خلف أزيد من مائة قتيل، وتدخل مجلس الأمن في يوم 22 جويلية ليطلب وقف العمليات العسكرية وفض النزاع سلميا، وتؤكد كثيرا من الدراسات والآراء أن بورقيبة افتعل قضية بنزرت بهدف الاستيلاء على المناطق الصحراوية بالقوة([3])، وهذا ما ادركته الثورة الجزائرية التي عقدت حكومتها اجتماعا طارئا لدراسة الموقف، وخيرت بين مهادنة النظام التونسي ومؤازرته في محنة بنزرت أو أن تأمر قواتها بمواجهة التونسيين عسكريا في

[1] انظر بيان الحكومة الجزائرية المؤقتة الاحتجاجي A.N.A.:GPRA، B81، DOS 5

[2] انظر العمل، عدد يوم 20 جويلية 1961.

[3] انظر عبد الجليل التميمي واخرون :نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصمود والانحدار، مرجع سابق، ص -ص، 472 ـ 474 وكذا Redha MALEK: op cit, p 153

الجنوب وتحميل بورقيبة مسؤولية ذلك[1]، واختارت الجماهير معا في الوقت الذي أعلنت فيه استعدادها للتضامن التام مع تونس ومشاركتها في معركة بنزرت سيرت فرق جيش التحرير الوطني لرفع العلم الجزائري بالقرب من المنطقة المتنازع عليها[2].

ورغم أن معركة بنزرت والصحراء تزامنت مع بدء المفاوضات الجزائرية - الفرنسية في لوقران، إلا أن انعكاساتها لم تكن في صالح تونس، فلقد عززت موقف المفاوض الجزائري وخلصته من رياح مناورات بورقيبة، كما أن الحكومة الفرنسية لم تعد قادرة على التمسك بالصحراء وبدأت تركز على مسألة استغلال البترول بالشراكة مع الجزائر المستقلة[3]، وهكذا يكون بورقيبة قد خسر الفرنسيين والجزائريين في الوقت نفسه، وسوف يظل متابعا لمسار المفاوضات ولحظة إعلان الاستقلال، ولكن عندما سارع الجيش التونسي في جويلية 1962 للحلول محل

---

1 انظر فتحي الديب: المصدر السابق، ص 508، والطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص-ص، 171 _ 173.

2 Redha MALEK: op cit ،p154

3 Nicole GRIMAUD: op cit ، p-p179-180

الجيش الفرنسي في منطقة الناظور 233 وجد الجنود الجزائريين قد وصلوا منذ اليوم السابق الى هذه المنطقة[1].

كانت دورة المجلس الوطني للثورة في اوت 1961 مناسبة لتقييم العلاقات التونسية وسبل التعامل مع سياسة بورقيبة، قدم خلالها رئيس الحكومة في تقريره العام انتقادا لاذعا لمطامع بورقيبة الترابية، ودعا كريم بلقاسم في تقريره الى تشديد الضغط على السياسة التونسية[2]، وقد شرح كريم وضعية السياسة الخارجية في ظل تأزم العلاقة مع بورقيبة، فهي لا تنحصر في العوائق التي وضعت أمام حركة جيش التحرير ومرور الأسلحة، إذ أضرت بشكل بالغ بالسياسة الخارجية أن مناورات بورقيبة الهادفة الى اقتطاع جزء من أراضي الجزائر الصحراوية وسياسة التقسيمية للعالم العربي وافريقيا، وأخيرا موقفه الوسطي الذي غالبا ما يكون لصالح فرنسا والغرب أساءت جميعها لسياستنا الافريقية والعربية بوجه خاص، أي...الى رافعتين أساسيتين للعمل باتجاه العالم الخارجي..."[3]، وكان الخلاف الذي وقع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان قد خيم بظلاله على العلاقات التونسية، حيث اتهم قادة هيئة الأركان في بيان استقالتهم الحكومة بالضعف ومهادنة بعض أعضائها لسياسة بورقيبة،

---

1 IBID ،P 180

2 A.N.A. .CNRA. microfiche C038

3 IBID

وتنددوا بتصلب الحكومة المؤقتة حيال جيش التحرير... بدل السعي وراء صيغ تحفظ الكرامة بالرد أولا بحزم على التهديد والتهويل، وبدل القبول في الحالة القصوى بامتحان قوة (مع التونسيين) نحن مقتنعون انه كان ينتهي بمخرج مشرف قيل لنا ان الثورة ستتفكك وان التونسيين على وشك ان يعلنوا عبر الراديو والصحافة عن عصيان مزعوم لهيئة الأركان العامة ضد الحكومة"[1].

وقد وظفت هيئة الأركان شعور الجنود الناقم على السياسة البورقيبية لمواجهة غرمائها السياسيين داخل الحكومة، معلنة أنها تزكي السياسة الحازمة للوزراء المعتقلين، وقوت من حملة التشهير بسياسة بورقيبة الهادفة الى التدخل في شؤون الجزائريين بإبرازه بعض القياديين الموالين له كزعماء تاريخيين، وانه يعمل بكل السبل لبث الفرقة بين الجزائريين وخلق مشكلة الحدود وما يزال يضغط على السكان السوافة كي يطالبوا بالهوية التونسية[2]، وقد ساهمت المشاحنات السياسية والتنافس على السلطة في إحراج العلاقات مع تونس، وقد كانت نظرة العسكريين قليلي التسيس تختلف كثيرا عن نهج سياسيي الحكومة المؤقتة الذين ورغم حدة الأزمات لم يسمحوا بالاصطدام المسلح مع

[1] أنظر محمد حربي: المرجع السابق، ص225

[2] المرجع نفسه، ص 225

التونسيين الى آخر لحظة، وهو ما يؤكد على حكمتهم وتبصرهم بعواقب الأمور، بل إن كريم الذي كان يتولى ملفات الثورة الكبرى لم يتوان بعد عودته من لبنان في جويلية 1961 من الإعراب عن شكره للحكومة التونسية على مساعدتها الأخوية، كما تابعت حكومة ابن يوسف بن خدة انتهاج سياسة مهادنة بورقيبة خاصة وان اهتماماتها تركزت على إنجاح المفاوضات، وقد ضمنت في مؤتمر بلغراد بضغوط خارجية حياد الموقف التونسي وعدم تدخله في المشكلة الجزائرية[1]، وعندما عادت تونس لطرح مطالبها الترابية وإلحاحها على تسريع المفاوضات في بداية عام 1962 عبرت الحكومة المؤقتة عن استيائها، وهددت بنقل مقرها من تونس، ولكنها عادت لإجراء مباحثات مع الحكومة التونسية، أكدت على الحفاظ على العلاقات الودية والمساعدة على سير المفاوضات باتجاه الحل النهائي[2]، وبعد تأكد بورقيبة من قرب استقلال الجزائر اجتهد في إرضاء الحكومة المؤقتة والتقرب من رموزها في مواجهة لاحتمالات سوداوية في حال انقلاب القيادات الثورية على العناصر المعتدلة، وإصرار الجزائريين على إيديولوجيتهم الاشتراكية، اذ كان كل ذلك ينبئ بأن النظام التونسي سيكون الخاسر الأكبر من استقلال الجزائر.

[1] أنظر المجاهد، ع 112(8 جانفي 1962) ص2

[2] أنظر المجاهد، ع112(8جانفي 1962) ص1

ولا شك أن بورقيبة لم يكن يتوقع أن المفاوضات النهائية التي كانت سرية ستحقق للجزائريين مكاسب ثمينة وفق حل شامل ونهائي ومنهج معارض للبورقيبية، وذلك في وقت لم تتجسد بعد السيادة التونسية على بنزرت، الأمر الذي كان ينبئ بأن الثورة الجزائرية وإيديولوجياتها المعارضة للنظام التونسي سوف تجد لها صيتا في تونس، وقد تأثر بورقيبة كثيرا لرسالة ابن بلة في أول نزول له بتونس إثر إطلاق سراحه "نحن عرب نحن عرب نحن عرب"[1]، وبعد أن أعلن عن الجزائر الثورية في طرابلس

لقد جاء ابن بلة للسلطة على أكتاف هيئة الأركان وبعد خلافات دامية مع الحكومة الشرعية، وقد حرص بورقيبة على مساندة الحكومة المؤقتة ودعمها للوصول الى السلطة، وعلى عكس النظام المغربي كان يدرك بنظرته مخاطر وصول العسكريين للسلطة، وقد رد تحالف تلمسان بحدة على تدخلات بورقيبة في شؤون الجزائريين، وشن ضده حملة تشهير أساءت كثيرا الى موقفه خاصة بعد أن بلغ الخلاف أوجه وأمر بورقيبة الجيش التونسي بمحاصرة مقر هيئة الأركان بغار الديماو في اليوم التالي لعزل قادتها في 30 جوان 1962، وقد زاد هذا القرار في نقمة العسكريين على النظام التونسي، وعبروا فيما بعد بالتوافق مع

---

1 Saad DAHLAB: op cit ،p-p ،182-183

ولا شك أن بورقيبة لم يكن يتوقع أن المفاوضات النهائية التي كانت سرية ستحقق للجزائريين مكاسب ثمينة وفق حل شامل ونهائي ومنهج معارض للبورقيبية، وذلك في وقت لم تتجسد بعد السيادة التونسية على بنزرت، الأمر الذي كان ينبئ بأن الثورة الجزائرية وإيديولوجياتها المعارضة للنظام التونسي سوف تجد لها صيتا في تونس، وقد تأثر بورقيبة كثيرا لرسالة ابن بلة في أول نزول له بتونس إثر إطلاق سراحه "نحن عرب نحن عرب نحن عرب"(1)، وبعد ان أعلن عن الجزائر الثورية في طرابلس

لقد جاء ابن بلة للسلطة على أكتاف هيئة الأركان وبعد خلافات دامية مع الحكومة الشرعية، وقد حرص بورقيبة على مساندة الحكومة المؤقتة ودعمها للوصول الى السلطة، وعلى عكس النظام المغربي كان يدرك بنظرته مخاطر وصول العسكريين للسلطة، وقد رد تحالف تلمسان بحدة على تدخلات بورقيبة في شؤون الجزائريين، وشن ضده حملة تشهير أساءت كثيرا الى موقفه خاصة بعد أن بلغ الخلاف أوجه وأمر بورقيبة الجيش التونسي بمحاصرة مقر هيئة الأركان بغار الديماو في اليوم التالي لعزل قادتها في 30 جوان 1962، وقد زاد هذا القرار في نقمة العسكريين على النظام التونسي، وعبروا فيما بعد بالتوافق مع

1 Saad DAHLAB: op cit ،p-p ،182-183

المكتب السياسي عن لومهم للحكومة التونسية على موقفها العدائي خلال ازمة السلطة وتدخلها في شؤون الجزائريين، واعلن محمد خضير في مؤتمر صحفي عقد يوم7 جويلية 1962 مهددا بالقول: "يجب أن نفهم الرئيس بورقيبة الذي تدخل عدة مرات في شؤوننا وانتقاد سياستنا وبعضا من قادتنا، إنه إذا كان هذا صحيحا وان كانت مثل هذه التدابير ذات الأخطار الكبيرة لم تأجل فإننا سنجد أنفسنا من واجبنا ان ندخل جيش الحدود إلى تونس"(1).

وقد اجتمعت إرادة ابن بلة مع العسكريين على بناء سياسة مغاربية جديدة تأخذ في الحسبان مكانة الجزائر المستقلة ونفوذ ثورتها المتعاظم مغاربيا ودوليا، وتقوم على نشر ايديولوجيتها وتخليص شعوب المنطقة من الامبريالية ،وهكذا فرضت سياسة تطويقية على تونس والمغرب، ساهمت في تجذير الخلافات بشكل اكبر، فقد أعلن بورقيبة أنه اكتشف مؤامرة انقلابية لها ارتباط بالنظام الجزائري، ولم تكن المباحثات الديبلوماسية التي تمت بوساطة مغربية لتمنع تدهور العلاقات التي كان يفرضها اختلاف الأنظمة السياسية بين البلدين، وطفوح الصراعات الإيديولوجية التي لفت المنطقة المغاربية (2).

1 LE MONDE :du 8 juillier 1962
2 Slimane CHIKH: op cit ، P-P ،495-497

ويتضح لنا على ضوء ما سبق ان اهتمامات النظام التونسي بعد أن وطد علاقاته مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في بداية 1960 ارتكزت على تجنب مخاطر إمتدادت الحرب الى تونس، ووضع حد لتجاوزات الجزائريين بعدم إحترام السيادة التونسية وامتدت إلى انجاح سياسته في حل القضية الجزائرية بالنصح حينا والضغط أحيانا، وتأكيد زعامته المغاربية والإفريقية، وذلك في مرحلة ازداد فيها الشعور بمخاطر صراع الحرب الباردة وتجذر إيديولوجية الثورة الجزائرية.

وقد تجلت طموحات بورقيبة السياسية والترابية واضحة بطرحه لمشروع وحدة تونسية جزائرية، والمساومة بلقاء ديغول واقتراح مطلب الصحراء المضر بالموقف الجزائري، وكذا محاولة الهيمنة على المنطقة واستغلاله لورقة القضية الجزائرية لمساومة العلاقات الفرنسية، وقد أحست الثورة الجزائرية بمخاطر سياسة بورقيبة وجهوده الاستغلالية للقضية الجزائرية، وجاهر العسكريون بمصادمته وفضحه، غير أن سياسة الحكومة المؤقتة التي ركزت على إنهاء المفاوضات والحفاظ على وتيرة التضامن التونسي استطاعت أن تدفع مخاطر كبرى، كانت بمثابة مشكلات حقيقية أمام العلاقات التونسية – الجزائرية.

وأسهمت المشاكل التي عرفتها الثورة الجزائرية في تونس بفعل ثقل حضورها وتأثير إيديولوجيتها في اختلاف السياسة

الواجب اتخاذها إزاء تونس، فلقد ساهمت نشاطات جيش الحدود ومواقفه في إثارة حساسية البورقيبية المفرطة، وادت سياسة المهادنة الرسمية إلى استعلاء الموقف البورقيبي واستمراره في التآمر على الثورة، وأدى تولي العسكريين للسلطة الى تبني سياسة المصادمة وتجذير المواقف، الأمر الذي جعل بورقيبة يحرص في الدفاع عن مبادئه وحماية سياسته من تصاعد إيديولوجية الثورة الجزائرية.

خاتمة الكتاب

يتبين بعد هذه الدراسة المستفيضة للعلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية (1954- 1962) أن الموضوع المدروس اتسم بتنوع قضاياه وإشكاليته، وأهميته في التعرف على مرحلة حاسمة من تاريخ المغرب العربي المعاصر، وانطلاقا من دراستنا العمودية للموضوع وتقصينا لإشكالياته خلال فصول البحث نخلص إلى تسجيل النتائج الآتية :

- يتجلى من خلال الدراسة العرضية للموضوع أن علاقة جبهة التحرير الوطني مع النظام التونسي أخذت منذ عام 1956 منحيين رئيسيين هما: منحى ظاهر العلاقات المعبر عنها في التصريحات الرسمية، والمتعارضة مع واقع ما يتجسد في الميدان، ومنحى تدهور العلاقات الخفي الذي يتجسد في تلك الخلافات والمشكلات التي كانت تأخذ منحى تصاعديا وتثير توجس المسؤولين السياسيين، وتدفعهم للحذر دائما والتخوف من نوايا الصديق الذي تحول مع تصاعد منحى تدهور العلاقات إلى عدو،

وفي هذا السياق نفسر العلاقات الجزائرية التونسية الحذرة والمتوترة التي كانت تبدو ظاهريا جيدة

- لقد قامت السياسة الفرنسية بدور خطير في إثارة الاختلاف وتعكير العلاقات بين تونس وحركة التحرير الجزائرية، خاصة من خلال أدوارها المزدوجة التي لم يستوعبها المسؤولون التونسيون، وكذا سياسة الإغراء والتفرقة التي انتهجها الجنرال ديغول، والتي كانت تدفع تونس باستمرار للضغط على جبهة التحرير الوطني للقبول بالحلول الوسطى والتجاوب مع مطامحهما القطرية، وقد أحدثت هذه السياسة تصادما مع جبهة التحرير الوطني، وذلك على الرغم من تنبيه الثورة الجزائرية إلى مخاطر تلك السياسة، ومحاولاتها الجادة في مواجهاتها بسياسة دفاعية

- لقد كشفت ثورة الجزائر إمكانيات التضامن المغاربي وحدوده، خاصة في زمن المشكلات الحادة التي عصفت بعلاقاتها المغاربية (إيجلي، الحدود...الخ) وأدخلتها مرحلة التراجع، فقد شهدت علاقات جبهة التحرير الوطني بالنظام التونسي تأزما حادا وحساسية مفرطة من مواقف الثورة ونشاطاتها، ومهد ذلك لظهور صراع سياسي وإيديولوجي أكد على عدم تعايش حركة ثورية جامحة مع أنظمة قطرية معتدلة، ومرتبطة بعلاقات متشابكة مع فرنسا على حساب قضية الجزائر ومطامح شعوبها.

- لقد غطت الثورة الجزائرية على خلافاتها مع تونس وتعمدت في عز الخلاف إظهار تكتل المغرب العربي وراء سياستها، وهو أمر صعب علينا إعادة قراءة تلك الأزمات وتوضيح المواقف بشكل جلي، ولكن تأكد لدينا أن العلاقات مع تونس ساءت بصورة خطيرة خلال هذه المرحلة نتيجة الخلافات السياسية والإيديولوجية والمطامع القطرية الضاغطة، وان كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة أبدت كثير من الصبر والحذق في إدارة علاقاتها المغاربية، إلا أن صبر كثير من القادة العسكريين نفذ أمام تلك الضغوط والتدخلات، وقد كادت أن تقع المصادمة مع السلطات التونسية، وعندما أعلن عن نتائج مفاوضات ايفيان وهيمن العسكريون على السلطة كانت الخلافات والضغوط المتراكمة كفيلة بإشعال الحرب في المنطقة، وفي هذا السياق يمكن فهم التدخلات التونسية والمغربية الهادفة للحد من نجاحات الثورة الجزائرية وردود فعل النظام الجزائري الناقمة على تلك المواقف والتدخلات.

- إن الخصوصيات القطرية والاختلافات الإيديولوجية والسياسية انعكست في طبيعة العلاقات الجزائرية - التونسية، وقد حاولت تونس احتواء التوجه الثوري لجبهة التحرير الوطني لكنهما تأكدتا بأن عوامل كثيرة تساهم في حصول نتائج عكسية، فإيديولوجية الثورة الجزائرية تؤلب عليها شعوبها، والنظرة لمفهوم المغرب العربي مختلفة، والجزائر بإمكانياتها الاقتصادية وبثوريتها

ومعاداتها للامبريالية تكاد تقلب موازين القوى في المغرب العربي وتؤثر على استقرار النظام التونسي، وكل ذلك فتح منذ عام 1960 جبهة تنافس ومطامح أسهمت في توتر العلاقات مع الثورة الجزائرية.

فهرس المصادر والمراجع

1/ الوثائق :

أ- الوثائق الأرشيفية

أ- مركز الأرشيف الوطني الجزائري (A.N.A):

1- رصيد الحكومة الجزائرية المؤقتة (GPRA).تقارير وملفات تحمل الأرقام التالية:

Boite n° 4: DOS n° 4-1, - DOS n° 4-3, - DOS n° 4-4,. - DOS n° 4-5, - DOS n° 4-6, - DOS n° 4-8,. -DOS° 4-9,. -DOS n° 4-11,. -DOS n° 4-12,. -DOS n° 4-14,

Boite n° 6: DOS n° 12, . DOS 10-1-1 DOS 12 -1

Boite n°8: DOS n° 1-1,.

Boite n°18: DOS n°5 - DOS n°6

Boite n° 181 DOS n°4

Boite n° 182 DOS 3-2 - DOS 3- 4 - DOS 3 -16 - DOS 7- 11

Boite n° 302 - DOS 17

2 - رصيد المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) تقارير وملفات تحمل الأرقام التالية:

Microfiche C002, Microfiche C005, Microfiche C008, MicroficheC0011, Microfiche C012, Microfiche C013, Microfiche C016 , Microfiche C017, Microfiche C023, Microfiche C038.

ب -محفوظات المتحف الوطني للمجاهد (مصلحة الأرشيف):

- بلاغ قائد القسم الثاني لمنطقة الحدود الشرقية حول العلاقات مع تونس.

ج - مركز التوثيق القومي. وثائق وأرشيف وزارة الإعلام التونسية، يتضمن مايلي :

- مقتطفات وأقوال ومحادثات الرئيس الحبيب بورقية 1955-1962

- مقتطفات صحفية تتعلق بحرب الجزائر وحوادث الحدود: علبة الجزائر 1-2

- ملفات حول بعض المناضلين الجزائريين في تونس

د- المصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي، (SHAT). فانسان تقارير ومراسلات قيادات الجيش الفرنسي في الجزائر وتونس والمغرب وقد اعتمدنا الملفات الآتية:

- 1H 1333 DOS 1 et DOS 2 / - 1H 1760 DOS 4 /- 1H 1766 DOS 3 / -1H 1776
- DOS 1 et DOS 2 / - 1H 1781 DOS 2
- 2H 57 DOS 3 /- 2H 157 DOS 2 / 2H236DOS 2 /-2H 237 DOS 1 /
-2H 301 DOS 1 /- 2H 310 DOS 1 et DOS 2 et DOS 3 /- 2H 312 DOS 2 et DOS 3
-2H 313 DOS 1 et DOS 3 / - 2H 314 DOS 1 /- 2H 314 DOS 2 et DOS 4 / - 2H 316 DOS 3

هـ- أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية(A Q O)، ملفات وثائقية أعدتها الوزارة اعتمدنا منها سلسلتين

- Serie Afrique 1918 -1940 Boite K 102 DODOS 1135
- Serie Algerie 1953-1959 Boite 46 A G DOS 12-8 et DOS 12-7 et DOS 5-2
-Boite 47 A G DOS 5-8.DOS 5 -9
- Serie Algerie 1959 – 1962 Boite 30

ب- الوثائق المنشورة:

أولا: باللغة العربية

1- بورقية الحبيب: خطب، ج1- 11، نشر كتابة الدولة للإعلام والثقافة، تونس، 1975-1979.

3- بورقية الحبيب: معركة الجلاء عن بنزرت والجنوب، منشورات كتابة الدولة للأخبار والسياحة، تونس، 1961.

4- بورقية الحبيب: من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة منشورات الحزب الاشتراكي الدستوري، طبع شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، 1984

5- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية: مداولات البرلمان التونسي الأعداد: السنة 1، ع10 (7جويلية 1960)، السنة، 2ع 1، 20 أكتوبر 1960.

6- الحزب الحر الدستوري التونسي: المؤتمر الوطني بصفاقس من 15 إلى 19 نوفمبر 1955، مطبوعات ش ت ف ر، تونس 1955.

7- كتابة الدولة للأخبار والسياحة، تونس: مقابلة بورقيبة - دي غول ومؤتمر الرباط التاريخي، سلسلة وثائق ونصوص، عدد 11، تونس مارس 1961

8- كتابة الدولة للشؤون الخارجية (تونس): كتاب أبيض في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة، المطبعة الرسمية تونس، ديسمبر 1958.

9- وزارة الإعلام والثقافة (الجزائر): النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962 طبع وزارة الإعلام والثقافة الجزائر، 1979.

ثانيا: باللغة الاجنبية:

1-BELHOCINE Mabrouke: Courier –Alger- le Caire 1955-1956 et le congré de la Soumam dans la revolution , Casbah ,Alger, 2000

2-HARBI Mohammed: Les Archives de la revolution Algerienne ,ed, jeune Afrique ,Paris, 1981.

3-MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES: Documents diplomatiques français ,T1-2 ,(1957), imprimerie nationale, Paris, 1990.

2 - الشهادات

أولا - المقابلات الشخصية

1 - عبد الحميد مهري، مناضل في الحركة الوطنية، ووزير شؤون شمال افريقيا في الحكومة المؤقتة الأولى، الجزائر العاصمة، 7 أوت 2005.

2 - احمد محساس، مناضل في الحركة الوطنية ومسؤول قاعدة ليبيا، م قاعدة تونس، الجزائر العاصمة ، 9 جويلية 2005

3 - الطيب الثعالبي، مسؤول المنظمة المدنية للجبهة في المغرب ثم في تونس، الجزائر العاصمة 16 مارس 2006

4 - الوردي قتال، مجاهد ومسؤول منطقة النمامشة عام 1956، تبسة، 17 جويلية 2005.

5 - لدجاني يوسف، مناضل في الحركة الوطنية ومجاهد في المقاومة التونسية، اعتقل في تونس 1956-1962، سوق اهراس، 15 جويلية 2005.

6 - محمد الطيب بيزار، مجاهد ومسؤول عن التموين بالأسلحة في ليبيا، سوق اهراس، 15 جويلية 2005.

7 - فارس علال، مجاهد و كاتب عباس لغرور، تبسة، 16 جويلية 2005.

8 - سماعلي عثمان، مجاهد بمنطقة النمامشة، تبسة، 16 جويلية 2005.

9 - احمد الزمولي، مجاهد منطقة النمامشة، تبسة، 16 جويلية 2005.

10 - محمد الصغير بعلوج، مجاهد وضابط بالقاعدة الشرقية، تبسة 16 جويلية 2005

11 - الطاهر بن عايشة، مناضل في الحركة الوطنية ومجاهد، وهران، 20 ديسمبر 2006

ثانيا - الشهادات المسجلة

1 - ابراهيم مزهودي، شهادة بخط يده عن مهمته في تونس بتاريخ 2 سبتمبر 1996، سلمت للباحث في جويلية 2005.

2 - حسين التريكي، قيادي في الحزب الدستوري الحر ومناصر لصالح بن يوسف، انخرط في الثورة الجزائرية وعمل ضمن الوفد الخارجي، شهادة مسجلة في فيفري 1993، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة.

3 - الطاهر لسود، مسجلة عام 1993، المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة، رقم 43

4 - عبد الجليل المهيري، مناضل تونسي ومسؤول في وزارة الخارجية، شهادة مسجلة عام 2002، المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، منوبة.

5 - حادي غرس، مقاوم تونسي ،شهادة مسجلة عام 2000، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، منوبة.

3 ـ المذكرات الشخصية

أولا ـ باللغة العربية:

1 ـ ابن حليم مصطفى أحمد: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس الحكومة الليبية الأسبق، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.

2 ـ ادريس الرشيد: في طريق الجمهورية، ط1 دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2001

3 ـ بن بلة أحمد: مذكرات احمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، 1979

4 ـ حربي محمد: حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية، 1945-1962، ترجمة عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

5 ـ حاجي العزيز محمد: جيوش تحرير المغرب العربي، هكذا كانت القصة في البداية، منشورات المندوبية س ق م أ ج ت، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2004.

6 ـ الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

7 ـ سعيداني الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001

8 ـ كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946ـ 1962، دار القصبة، الجزائر.

9 ـ المدني أحمد توفيق: حياة كفاح مذكرات، الجزء الثالث، ط2، م و ك، الجزائر، 1988.

1.. الشيرفي الهادي ابراهيم: قصتي مع ثورة المليون... شهيد، ط1، ... الأمة، الجزائر، 2000.

1.. الوطني الحبيب: الوطن والصمود، ط1، دار الغرب الاسلامي، ... بيروت، 1991

... ـ باللغة الأجنبية

1- DEBRE Michel :Les princes qui nous gouvernent , plon , paris ...

2- DEGAULLE Charles :Memoires d'espoir T1,le renouveau 195... 1962 plon; paris ,1970.

3- EDGAR Faure: Memoires ,T2? Plon ,Paris, 1984.

4- LEMKAMI Mohamed :Les Hommes de l'ombre ,Memoires d'un ... officier du MALG ,ed ANEP, Alger 2004.

4 ـ المصادر:

...لا ـ باللغة العربية

1 ـ إدغار مور: الخفايا السرية لإكس ليبان، ترجمة محمد العفراني، ... النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2005.

2 ـ ...عليوي احمد وحميد خباش: جهاد من أجل التحرير، (شهادة ... حافظ ابراهيم)، ط1، منشورات افريقيا، الرباط، 1999

3 ـ ...سادوي الان: ثورة الجزائر، ترجمة نخلة كلاس، سلسلة الثقافة ...العسكرية، دمشق، 1961

... العامر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية ... ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 1990.

... عباس محمد: ثوار.. عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992.

... عباس محمد: رواد الوطنية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992.

... عباس محمد: فرسان الحرية، دار هومة، الجزائر، 2003.

8 ـ الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003

9 ـ الفاسي علال: كي لا ننسى، مطبعة الرسالة، الرباط، 1973.

10 ـ الفاسي علال: نداء القاهرة، ط1، المطبعة الاقتصادية ،الرباط 1959.

11 ـ الورتيلاني الفضيل: الجزائر الثائرة، دار الهدى،عين مليلة. 1992

ثانيا ـ باللغة الأجنبية

1- ABBAS Ferhat; Autopsie d'une guerre, L'Aurore ,ed garnier freres, paris, 1981.

2 - AZZOUZ Azzedine ; L'Histoire ne pardonne pas , Tunisie; 1932-1969 ,L'Harmattan ,paris ,1981.

3 –BELKHODJA Tahar ; Les Trois decennies Bourguiba éd Arcanteres publisud , paris 1998.

4 - DAHLAB Saad ; Pour l' Indépendance de l'Algérie ;mission accomplie ed, Dahlab, Alger, 1990.

5- HASSANI Abdalkarim; Guerilla sans visage OPU ,Alger, 1988.

6- KAALIFA Mohamed; Ahmed Ben Bella Itineraire ed ,Elbadil Alger ,1988.

7 –L'BJAOUI Mohammed; Verité sur le révolution Algerienne ,ed; Gallimar, Paris, 1970.

8 -MALAK Redha; L' Algerie à Evian; Histoire des négociations secrètes 1956 1962 ,DAHLAB, Alger, 1995.

9 -MENDES pierre France; Choisir ; conversations avec jean baterel ,Stok, Paris, 1974.

10 -SADDAR Senoussi ; Ondes de choc; Les Transmissions durant la guerre de liberation , ed ANAP, Alger, 2002.

5 ـ المراجع:

اولا ـ باللغة العربية

1 ـ بن فرج المنصف: ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، ط1، مطبعة المغرب للنشر، تونس، 2006.

2 ـ تواتي موسى: هجوم 20 اوت 1955، ط1، دارالبعث، قسنطينة،1992.

3 ـ جبرو عبد اللطيف: إكس ليبان،ملفات وحقائق، مطبعة إكسيل برنت،الرباط،2002.

4 ـ الجنيدي خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، طبع المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986، 3 ج

5 ـ حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية ـ دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.

6 ـ دمق محمد: وفاء للشهداء، ط1، شركة العمل للنشر، تونس، 196.

7 ـ الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر(1942 ـ 1992)، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000

8 ـ زروال محمد: اللمامشة في الثورة، ط1، دار هومة، الجزائر، 2003.

9 ـ سعد الله أبو القاسم: التاريخ الثقافي للجزائر ،ج5، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998

10 - سعد الله ابو القاسم: ابحاث واراء في تاريخ الجزائر ،ط1، دار الغرب الاسلامي،بيروت 1990

11 - السوفي عمار: عواصف الاستقلال، رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي، مطبعة الرشيد، تونس، 2006.

12- السوفي عمار: بني خداش وجيرانها عبر الحركات النضالية. ط1، مطبعة الرشيد، تونس، 2001

13- الشابي منصف: صالح ابن يوسف، حياة كفاح، ط1، دار الأقواس للنشر، تونس، 1990.

14- الشامي علي: الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1980.

15 - الصباح محمد: الحبيب بورقيبة يؤسس الدولة الحديثة، 1956 - 1958، ج1، (سلسلة تاريخ الحركة الوطنية التونسية) ترجمة علي الشوفي، طبع و ش و ف ر، تونس، 1984

16 - طلاس مصطفى العلي بسام: الثورة الجزائرية، ط 1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984،

17 - طوبال ابراهيم: البديل الثوري في تونس، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1979

18 - عروسية التركي: فصول في تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة، مكتبة علاء الدين، صفاقس، 2005.

19- العسكري ابراهيم: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة (د ت).

20 - العقاد صلاح: السياسة والمجتمع في المغرب العربي، ط1، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1971

21 - غليسي جوان: الجزائر الثائرة، ترجمة خيري حماد، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961.

22 - قنانش محمد وقداش محفوظ: نجم الشمال الافريقي 1926_1937، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، د م ج، الجزائر، 1984.

23 - مالكي امحمد: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط1، م د و ع، بيروت، 1993.

24 - مجموعة باحثين: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ط1، م.د.و.ع، بيروت، 1986،

25 - مجموعة باحثين: مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، ط1، منشورات جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، دار الهدى، عين مليلة، 1999

26 - الميلي محمد: مواقف جزائرية، ط1، م و ك، الجزائر، 1984.

27 - الميلي محمد: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.

28 - نايت بلقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر وبعض مآثر فاتح نوفمبر، دار البعث، قسنطينة، 1983.

29 - نويهض عادل: أيام كانت عربية، ط1، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1990.

30 - المرماسي محمد صالح: مقاربة في اشكالية الهوية المغرب العربي المعاصر، ط1، دار الفكر، دمشق، 2001.

31 - مشاوي مصطفى: جذور أول نوفمبر 1954، منشورات المركز و د ب ح و ث 1954، الجزائر، 1998

32 - يحي جلال وآخرون: مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1981

ثانيا - باللغة الأجنبية:

1- ALLEG Henri et autres: La Guerre d'Algérie, ed ,Temps actuels Paris; T2, 1981.

2- BENATIA Farouk ; Les Actions humanitaires pendant la lutte de libération (1954-1962)ed. Dahlab ,Alger 1999.

3 -BENATIA Farouk ;Si Mohammed KHATAB précurseur du maghreb OPU, Alger ,1991,

4 -BROBERGER Serge ; les rebelles Algériens ,Plon ,Paris 1958.

5-CHAFRRAD Georges ;Les Carnets secrets de la déclonisation ,Calmam, levy,1972

6- CHIKH. Slimane ; L'Algérie en armes ou le temps des certitudes ,ed OPU,ALGER, 1981. ,

7 -EL MACHAT Samya ; Tunisie: Les Chemins vers l'indépendance (1945 1956) ,L'Harmattan ,paris ,1992.

8 -GRIMAUD Nicole ; La Politique extérieure de l'Algérie (1962 1978), karatala, paris 1984.

9 -GUENTARI Mohammed; Organisation politico - administrative et miliitaire de la révolution Algerienne de 1954 à 1962,OPU, ALGER, 1994.

10 -LACOUTURE Jean ; Cinq homme et la France , édition du seuil, paris , 1961.

11 - STORA Benjamin Algerie – Maroc : Histoires parallèles ,destins croisés ,ed,Barzakh Alger, 2002.

12 - ZAKI Mebarek ; Resistance et armée de libération, partie politique liquidation 1953 -1958 ,Tanger, 1987.

6 - المجــلات

أولا - باللغة العربية

1 - ابن عبود محمد: مكتب المغرب العربي في القاهرة أول نواة الوحدة السياسية المغربية، المجلة التاريخية المغربية، تونس ع 42 (1986)

2 - الزغيدي حسن: الثورة الجزائرية والبعد المغاربي، الثقافة، تصدرها وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، العدد 84 (سبتمبر-أكتوبر 1994)

3 - بوعزيز يحي: دور الطلبة الجزائريين في ثورة التحرير الوطني، الثقافة، العدد 83 (سبتمبر-أكتوبر 1984)

4 - بوبكي سالم: العلاقات النقابية المغربية ودور الطبقات العاملة في وحدة المغرب العربي من 1946 الى 1959، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 43-44 (نوفمبر 1986).

5 - البيض سالم: وثيقة عن الحركة الاستقلالية في المغرب العربي اليوسفية، المجلة التاريخية المغربية، تونس، ع 97-98 (أوت 2000)

6 - حربي محمد: مؤامرة العموري، مجلة نقد، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، الجزائر، ع 14-15 (2001)

7 - مقلاتي عبد الله: النشاط الانساني للثورة الجزائرية في مراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية المغاربية، مجلة المصادر، ع 10 (2004)

8 - مهري عبد الحميد: أحداث مهدت لفاتح نوفمبر 1954، الأصالة، تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، السنة 3، ع 22 (اكتوبر -ديسمبر 1974)

ثانيا - باللغة الأجنبية

1 –AIT AHMAD Hocine; Sur le Maghreb et le mouvement national algérien", interview,
El Sual ,Revue marocain, N°2.(1982).

7- الملتقيات والندوات:أولا - باللغة العربية:

1 - آفاق بناء المغرب العربي، ملتقى نظمه الحزب الدستوري الاشتراكي التونسي، تونس ايام 8 - 10 فيفري 1984، طبع دار العمل ، ش ف ر ، تونس،1984

2 - بناء المغرب العربي، ملتقى نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، أكتوبر 1981، منشورات الجامعة التونسية، المطبعة العصرية، تونس،1983.

3 - جيش التحرير المغاربي 1948_1955، ملتقى نظمته مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، "11_12 ماي 2001، منشورات مؤسسة بوضياف، الجزائر،2004.

4 - الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية، قراءة علمية للبورقيبية، اعمال الملتقى العالمي الاول الذي نظمته مؤسسة التميمي، تونس،1_3 ديسمبر 1989، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، 2000

5 - الدبلوماسية الجزائرية من 1830 الى 1962 ،ندوة نظمها المركز ود ب ح و ث 1954، الجزائر ،1996، منشورات المركز و د ب ح وث 1954، الجزائر، 1998

6 - دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، الملتقى الأول لجمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة (تبسة)، نوفمبر، 2000، مطبعة عمار قرفي، باتنة،2001.

7- الطريق إلى أول نوفمبر 1954، أشغال الملتقى الأول لكتابة تاريخ الثورة نظمه حزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر،1981، منشورات حزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر، د م ج.

8 - الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة،تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر،8ـ 10 ماي 1983، منشورات قطاع الاعلام والثقافة والتكوين، الجزائر.ج2

9 - نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصمود والانحدار، المؤتمر الدولي لمؤسسة التميمي، تونس، مارس2005.

10 - وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير، ملتقى دولي نظمه معهد البحث العلمي والمندوبية س ق م ا ج ت ، مجلة الذاكرة الوطنية(عدد خاص)، منشورات المندوبية، س ق م اج ت، الرباط، 2002.

11- وحدة المغرب العربي، ندوة عقدت بباريس عام 1986 ،ط1 م د و ع، بيروت ، 1986.

ثانيا - باللغة الأجنبية

1- Methodologie de l'histoire des mouvements nationaux au Maghreb: le 1er congré du forum d'histoire contemporaine, publications, FTRESI. Tunisie, 1988.

2- Résistance armée en Tunisie aux 19eme et 20eme siecles; organisé par L'ISHMN. En novembre 1993. publications de L'ISHMN.Tunis.1995.

3 -Histoire orale et relations Tuniso – Françaises de 1945 à 1962 ,le 6ème colloque organisé par L'ISHMN.Tunis, en mai 1996, publication de L'ISHMN, Tunis, 1998 .

6- الرسائل الجامعية:

اولا - باللغة العربية:

1ـ [illegible]: السياسة الخارجية للحكومة الجزائرية المؤقتة، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1986.

2ـ بالقاسم محمد: الإتجاه الإصلاحي في المغرب العربي (1910-1926)، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف أبو القاسم سعد الله، معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1994، ج2.

3ـ وحيلة عامر: البعد المغاربي في الحركة الوطنية الجزائرية 1926-1928، دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997.

4ـ صبيرة علية الصغير: المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينيات، شهادة الكفاءة في البحث، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة منوبة، تونس، 1998.

5ـ لعريبي عبد القادر: تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي (1947_1980)، رسالة دكتوراه كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1999.

6ـ مالكي امحمد: إشكالية وحدة المغرب العربي، دبلوم دراسات عليا من كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، 1989.

7ـ مقلاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1954_1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2000.

8ـ تهامي عادل: الجزائريون في تونس 1956_1962 ونشاطهم السياسي والثقافي، شهادة الكفاءة في البحث كلية الآداب، جامعة منوبة، 2003.

7ـ الصحف والمجلات

أولا ـ باللغة العربية

ـ مجلة أول نوفمبر: اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الأعداد: ع 112_113 (جانفي فيفري 1990)/ ع77(1986)، ع 82 (1987)

ـ مجلة الباحث، تصدرها المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، الأعداد: 2 (نوفمبر 1984)/ عدد خاص حول التسليح (جويلية 1987).

ـ مجلة العلوم السياسية، تصدرها الجمعية المصرية للعلوم السياسية، القاهرة، عدد 3 ديسمبر 1957

ـ صحيفة المنار، جريدة سياسية ثقافية دينية حرة، الجزائر، الأعداد: السنة 01 العدد 15 (01 فيفري 1952)/ السنة 01 العدد 16 (15 فيفري 1952).

ـ صحيفة المجاهد: لسان حال جبهة التحرير الوطني، مطبعة لابراس، تونس، أعداد متفرقة لسنوات 1956، 1957، 1958، 1959، 1960، 1961، 1962.

ـ صحيفة المقاومة الجزائرية: لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني (الطبعة التونسية)، مطبعة لابراس، تونس، أعداد متفرقة لسنتي 1956، 1957.

- صحيفة الشعب، يومية جزائرية، الأعداد: عدد 6767 (28 جويلية 1985)، عدد يوم (23 فيفري 1987).

- جريدة الصباح، يومية تونسية مستقلة، أعداد متفرقة لسنتي 1955، 1956

- صحيفة العمل، لسان حال الحزب الحر الدستوري التونسي، تونس، أعداد متفرقة لسنوات: 1956، 1958، 1957، 1959، 1961.

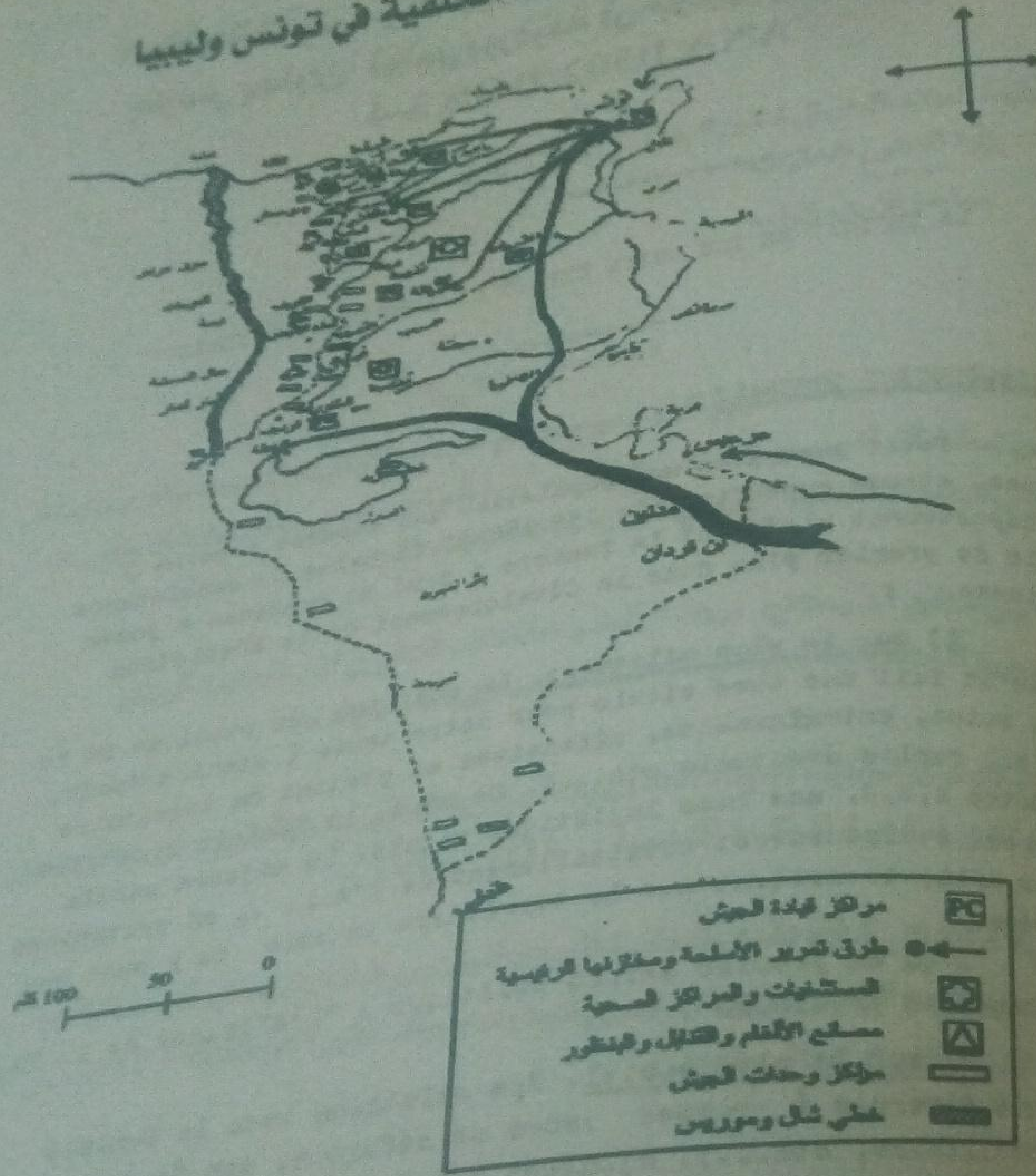
ثانيا - باللغة الأجنبية

- ***L' ACTION*** ***: 16 Avril 1956 – 23 Juin 1956 -8 Septembre 1956 - 27 Mars 1957***
- ***AFRIQUE ACTION*** ***;13 Mai 1958 – 26 Juin 1961***
- ***EL MOUDJAHID***; **ORGANE, CENTRAL du FLN, Imprimé en yougoslavie , juin 1962-par beogradski ZAVOD 3T: (T1 N° de1à 29) (T2 du N° 30 à 60)(T3 du N° 61 à 91)**
- ***LE MONDE;*** ***De 1955 à 1962.***
- ***LE MONDE*** ***- DOSsiers et documents n 203 (octobre 1992)***
- ***L'EXPRESSE*** ***– 19 Nouvemebre 1955 - 20 Juin 1957 -9 Septembre 1960 -25 Fevrier 1961***
- ***LE PETIT MATIN*** ***– 19 Novembre 1955 - 6 Mai 1956 – 28 Juillier 1956 – 13 Septembre 1957***
- ***L'INFORMATION*** ***– 23 Avril 1957***

الملاحق

الملحق رقم (1)

خريطة مرور الأسلحة والقواعد الخلفية في تونس وليبيا



خريطة تبين توزع القواعد العسكرية للثورة الجزائرية بتونس

الملحق رقم (2)

الصفحة الأولى من تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس بعنوان: تونس بورقيبة في مواجهة الثورة الجزائرية

ANA B302-DOS 3-4

NOTE POLITIQUE

LA TUNISIE DE BOURGUIBA DEVANT LA REVOLUTION ALGERIENNE

I. INTRODUCTION GENERALE.

Petit pays avec une population qui dépasse à peine 3 millions, et une superficie de 155.180km² (à peine la consistance d'un département algérien) la Tunisie a joué et continue à jouer un rôle de premier plan dans le développement de la Révolution Algérienne.

1) sur le plan militaire. La position géographique de la Tunisie en fait une base vitale pour notre armée (stationnement, repos, soins, entrainements, offensives en partant du territoire tunisien, replis éventuels etc...). De même, la Tunisie constitue pour notre A.L.N. une base logistique vitale. La majeure partie des armes, équipement et ravitaillement de l'A.L.N. en provenance de pays amis, transitent par le territoire tunisien ou y sont entreposées.

D'où un premier axiome politique ; "l'Alliance de la Tunisie nous est précieuse".

2) sur le plan social. Nos relations avec la Tunisie sont très diverses (grosses masses de réfugiés, des étudiants, des travailleurs, etc...). Ajoutons que la plupart des organismes internationaux d'entr'aide aux réfugiés algériens activent en Tunisie. D'où les multiples problèmes que cela nous pose.

الملحق رقم 3

بيان الحكومة الجزائرية المؤقتة الاحتجاجي على خطاب الرئيس بورقيبة يوم 17 جويلية 1961

ANA B81-DOS 5

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
وزارة الشؤون الخارجية
مصلحة الاستعلامات

بيان

الحديث الذي ألقاه اليوم الرئيس بورقيبة امام الجمعية الوطنية التونسية والذي تحدث فيه عن مسألة الاراضي بين الجزائر وتونس - من شأنه ان يعرض مسألة وحدة الاراضي الجزائرية ومسألة الحدود الجزائرية التونسية لتعليقات مغايرة .

ومن الممكن ان يستنتج من هذا الحديث اختلاف النظر في قلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالنسبة لهذه المسألة وهذه ليست بحقيقة .

ولذلك ترى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية انه لمن الضروري ان تعلن نص المذكرة التي سلمتها للحكومة التونسية في ١٩٦١/٦/٢٩ .

وبالاضافة الى ذلك تأسف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل الاسف لما ورد من عبارات في حديث الرئيس بورقيبة ، تمس وطنية بعض قواد الثورة الجزائرية ، كما تمس في الصميم كرامة الشعب الجزائري المجاهد .

تونس في ١٩٦١/٦/١٨

فهرس الموضوعات

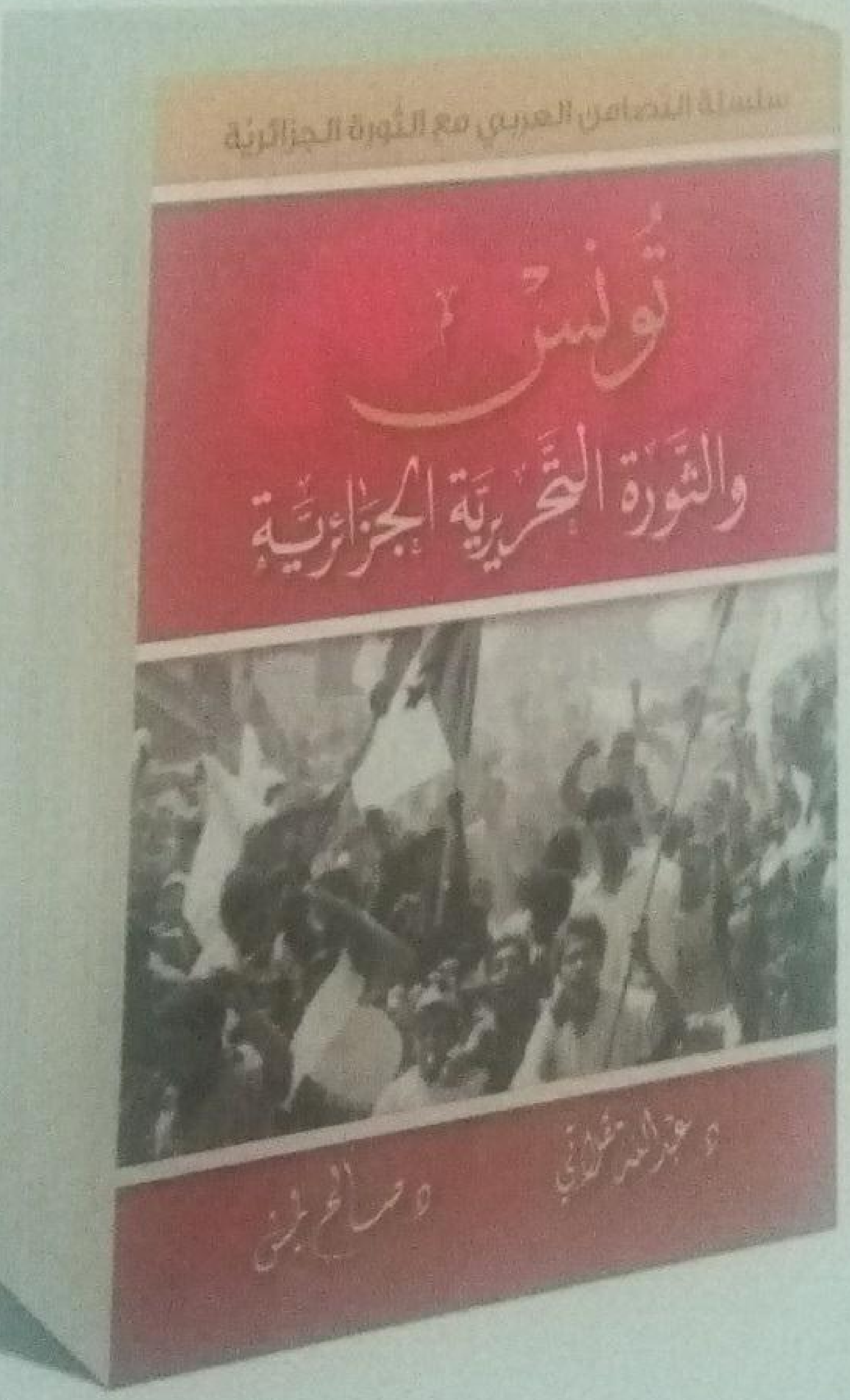
فهرس المحتويات

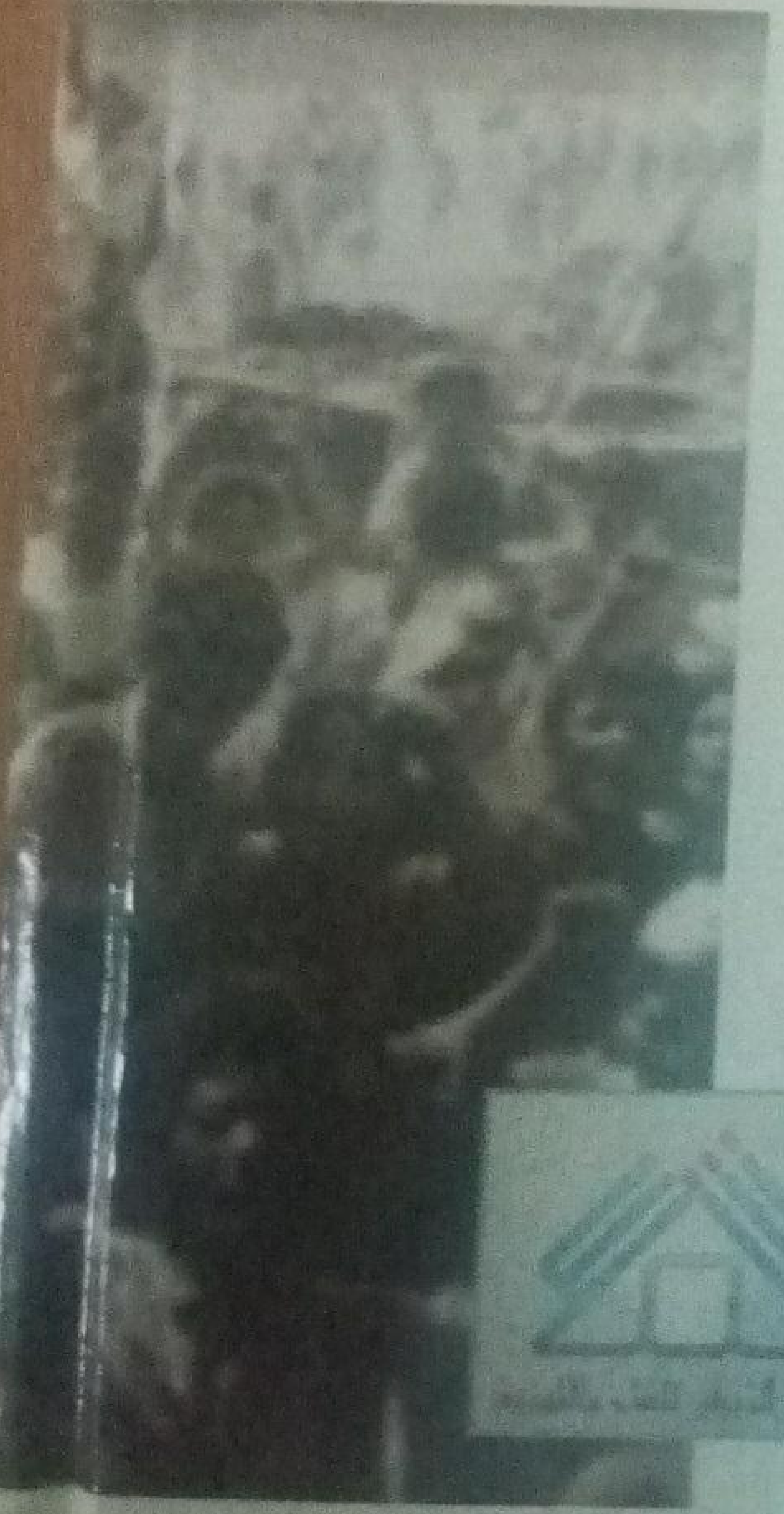
الفصل الخامس

الفصل السادس















صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة
بمناسبة احتفالية الذكرى الخمسين للاستقلال